إستراتيجية بوتين
في سوريا عنوانها
الإكتفاء المعقول

لماذا لن تحدث
إنتفاضة ثالثة
الآن في فلسطين

هل يرقى توسيع قناة
السويس إلى مستوى
التوقعات المصرية؟

أسواق العرب
ARAB MARKETS

شهرية • إقتصادية • ثقافية • إجتماعية - السنة الثالثة - العدد ٣٥ - تشرين الأول (أكتوبر) - ٢٠١٥

قسِّموا العراق
لكي يبقى مُوَحَّداً!

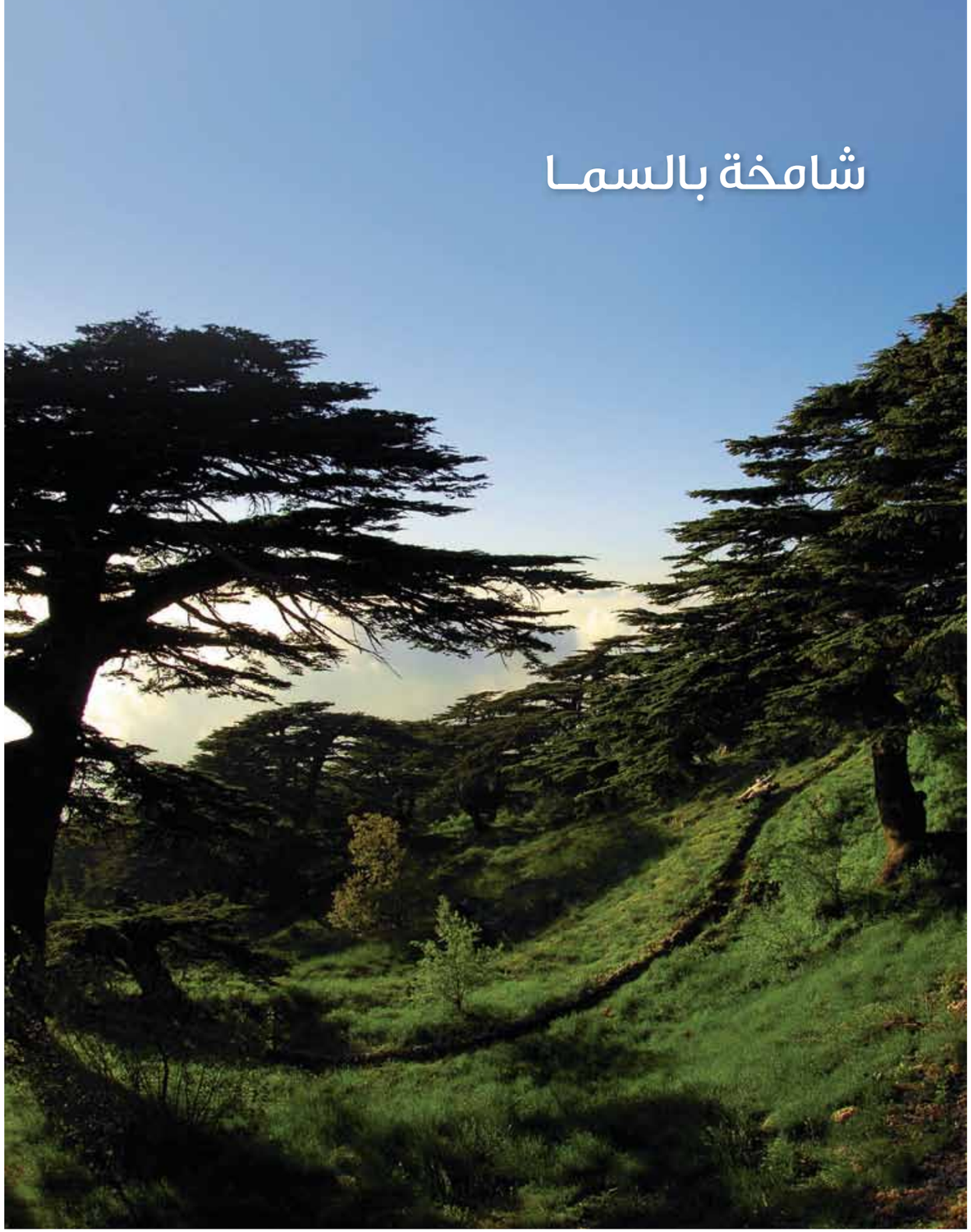

سنة، بعمر الأرزة صِبا

MEA
طيران الشرق الأوسط - الخطوط الجوية اللبنانية
SKYTEAM

أسواق العرب

شهرية • إقتصادية • ثقافية • إجتماعية

السنة الثالثة - العدد ٣٥ - تشرين الأول (أكتوبر) - ٢٠١٥

www.asswak-alarab.com

تصدر من لندن عن شركة "أسواق العرب" للنشر المحدودة

العنوان الرئيسي:
Asswak Al-Arab Publishing Ltd
788-790 Finchley Road
London NW11 7TJ - United Kingdom
Tel: +44(0)758 3320593
Fax: +44(0)2082019448
email: info@asswak-alarab.com

Editor-In-Chief: Gabriel Tabarani

رئيس مجلس الإدارة / رئيس التحرير
كابي طبراني - *www.gabrielgtabarani.com*
g.tabarani@gmail.com

مدير التحرير (لندن)
هاني مكارم - *h.m.makarem@gmail.com*

مديرة التسويق - فيكتوريا روبرتس

تصدر في لبنان بالتعاون مع مجلة "تحت الأضواء" الإقتصادية - مركز الشرق الأوسط للدراسات والعلاقات العامة، بناية بيرلا، الطابق الأول شارع الجزائر، الملا - بيروت - لبنان

مدير التحرير (بيروت)
جوزف قرداحي - *josephkordahi@yahoo.com*

مديرة التسويق والعلاقات العامة (بيروت)
دارين علامه - *darinealameh@gmail.com*

مكتب المغرب:
برومو بريس - ١٦ شارع جيلالي العريبي
الدار البيضاء - المغرب

الإخراج الفني
علي كمال الدين - *alikamallll@gmail.com*

التوزيع - شركة الأوائل - بيروت - لبنان

الإشتراكات:

للأفراد: ١٠٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها
للشركات: ١٥٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها
للمؤسسات الرسمية والبعثات الديبلوماسية:
٢٠٠ جنيه إسترليني أو ما يعادلها

Price list

Lebanon	7000	L.L.
Bahrain	2	B.D.
Cyprus	2	C.
Egypt	15	E.P.
Jordan	2	J.D.
Kuwait	1	K.D.
Oman	1	O.R.
Qatar	15	Q.R.
Saudi Arabia	10	S.R.
Syria	100	S.L.
UAE	15	Drhm.
UK	3	Pounds.
Tunis	10	T.D
Morocco	20	MAD

المقالات التي تُنشر تعبّر فقط عن آراء أصحابها

الإختيار الصحيح للجنة "نوبل"

مع منح جائزة "نوبل" للسلام لـ"رباعية الحوار الوطني" في تونس، فقد إحتفظت لجنة "نوبل" السويدية بقدرتها على مفاجأتنا جميعاً بتركيزها على القضايا الكبرى التي تبني السلام في المدى الطويل. بدلاً من النظر إلى المنظمات والأفراد الذين سرقوا الأضواء وإنتزعوا عناوين الصحف ونشرات الأخبار أخيراً، فقد كرّمت العمل الذي خلق قصة النجاح الوحيدة في العالم العربي بعد العام ٢٠١١، عندما عبرت تونس وإجتازت أخطر أزماتها في العام ٢٠١٣ بمؤازرة أربع منظمات وطنية: الإتحاد العام التونسي للشغل" وأمينه العام حسين عباسي، و"الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" ورئيسته وداد بوشماوي، و"الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين" وعميدها محمد الفاضل محفوظ، و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" ورئيسها عبد الستار بن موسى.

وأوضحت اللجنة أنها إختارت رباعية الحوار التونسية بسبب المبادئ الكبرى الكامنة وراء عملها، عندما ساعدت تونس على تشكيل حكومة دستورية تكفل الحقوق الأساسية لجميع السكان، بغض النظر عن الجنس أو المعتقد السياسي أو المعتقد الديني. لقد أكّدت رئيسة لجنة جائزة "نوبل"، كاسي كولمان فايف، على الرؤية الأوسع للجنة عندما قالت أنها تأمل أن تكون هذه الجائزة مصدر إلهام لجميع أولئك الذين يسعون إلى تعزيز السلام والديموقراطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبقية العالم.

إرتكبت لجنة جائزة "نوبل" بعض الأخطاء وإتخذت بعض القرارات المثيرة للجدل في الماضي. مع ذلك، فإنها لا تزال الجائزة الوحيدة التي تهمّ وتعني شيئاً كبيراً في عالمنا اليوم. الواقع أنه كان من الغرابة إختيارها الإتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٢ أو رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، بعد أشهر فقط على وصوله إلى البيت الأبيض، في العام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن إختيار محمد يونس في العام ٢٠٠٦ أو آل غور في العام ٢٠٠٧ كانا تذكيراً للعالم بأن السلام لا يقوم فقط على الإستقرار السياسي أو العسكري، ولكنه يتطلب أيضاً كوكباً مستقراً وشعوباً مزدهرة.

هذا العام، كان هناك الكثير من التكهنات التي ركّزت على المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل بسبب دورها في تغيير الموقف الأوروبي تجاه تدفق اللاجئين السوريين؛ وعلى وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الإيراني محمد جواد ظريف لنجاحهما في التوصل إلى الإتفاق النووي الإيراني؛ وعلى البابا فرانسيس لإستيراده وحقنه الديناميكية الروحانية في الخطاب العام. ومن الملهم والمهم أن نلاحظ أن زعماء العالم هؤلاء قد أفسحوا المجال وفتحوا الطريق أمام مجموعة من المهنيين العرب الذين وضعوا بلادهم أولاً وفوق كل إعتبار ... ليت زعماء لبنان يتعلّمون ويقتدون.

كابي طبراني

في هذا العدد

المشرق العربي
موضوع الغلاف

قسّموا العراق
لكي يبقى مُوَحّداً

20 **لبنان**
لبنان: إصلاح نظام الضرائب يُنقذ الإقتصاد ويُحقّق العدالة الإجتماعية

24 **لبنان- سوريا - الأردن**
هل تفجّر مأساة اللاجئين السوريين الأردن ولبنان؟

28 **سوريا**
إستراتيجية بوتين في سوريا أساسها المبدأ السوفياتي: الإكتفاء المعقول

34 **فلسطين**
لماذا لن تقع إنتفاضة ثالثة الآن في فلسطين

38

46 **مجلس التعاون**
نظام الكفالة يمنع الهجرة السورية إلى الخليج العربي

52 **مصر**
هل سيرقى توسيع قناة السويس إلى مستوى التوقّعات المصرية؟

58 **أميركا - روسيا**
من هو الأفضل إستراتيجياً: أوباما أم بوتين؟

64 **مصارف**
مصارف الكويت مُتخَمة بالسيولة وتبحث عن أمكنة للإستثمار

78 **غاز**
ماذا يعني إكتشاف الغاز البحري للقاهرة؟

82 **نفط**
أسعار النفط المضطربة تحثّ على إصلاحات في البنية التحتية وبرامج الدعم

86 **مشاريع طاقة**
لماذا لن تنتهي ديبلوماسية الغاز التركية - الروسية إلى نهاية سعيدة لأنقرة

90 **تحقيق الشهر**
حرب مطارات تستعر في دول الخليج العربي

102 **عالم النجوم**
ملكة جمال لبنان ٢٠١٥

103 **عالم النجوم**
هل تعود جنيفر غارنر إلى بن أفليك بعد حملها؟

72 **مصارف**
مصارف تركيا بين سندان عدم اليقين السياسي ومطرقة إنخفاض الليرة

33 **رأي خبير**
هل تستطيع روسيا تحمّل تكاليف الحرب في سوريا؟

57 **بكل هدوء**
تحالف خارج إطار المنطق

71 **كلمة خبير**
لماذا تُصدر الدول الخليجية سندات في ظل وجود إحتياطات ضخمة؟

99 **المنبر الإجتماعي**
أعظم ثروة... الوقت

100 **الموقف الثقافي**
مذيعات السيليكون اللبنانيات ومتاحف الشمع!

114 **آخر العنقود**
عندما يستحمُّ الدبُّ الروسيّ في المياه الساخنة

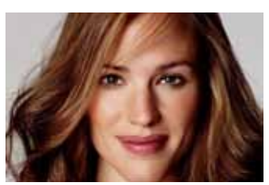

الموقف اللبناني

سياسة حافة الهاوية التي يتبعها عون خطيرة جداً

إعتبر خبراء في السياسة اللبنانية أن قرار العماد ميشال عون بتنظيم تجمع نصر سياسي حاشد قرب القصر الجمهوري اللبناني في بعبدا، في الأسبوع الثاني من الشهر الجاري، كان أمراً غير حكيم. قبل ربع قرن، كان هذا القصر موقع هزيمة نكراء له على أيدي الجيش السوري، الذي هرب منه إلى سلامة السفارة الفرنسية.

لقد تغيّر الكثير منذ ذلك الحين. الآن عون متحالف سياسياً مع النظام السوري و"حزب الله". في العام ١٩٨٩، كقائد للجيش ورئيس حكومة عسكرية، أعلن عون ما يسمى بـ"حرب التحرير" لإجبار سوريا على سحب جيشها من لبنان. وقد فشل عندما، في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٠، قصفه السوريون بالمدفعية والطائرات وأخرجوه من القصر الرئاسي.

ومع ذلك بعض الأشياء لم يتغير. فكما سعى عون إلى التلاعب في المسيرات المناهضة لسوريا في فترة ١٩٨٩-١٩٩٠ لإحداث واقع يؤدّي إلى إنتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية، فكذلك، في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، رأى مسيرته في بعبدا كوسيلة ضغط ليتم إنتخابه. وقد جمد هذا القرار أو الطموح على نحو فعّال النظام السياسي اللبناني منذ أيار (مايو) ٢٠١٤. لأنه لم يضمن الفوز بالتصويت مسبقاً، فإن عون حال دون النصاب القانوني في البرلمان لإنتخاب رئيس جديد. وقد أعاق أيضاً عمل مجلس الوزراء، بحجة أن موقع رئيس الجمهورية المسيحي الماروني شاغر، وأن الوزراء المسيحيين يمثلونه بشكل جماعي، لذلك يجب إتخاذ جميع قرارات الحكومة بالإجماع.

على الرغم من عرقلة عون، فقد دعمه "حزب الله" في جهوده، حيث قال عنا أنه يؤيده للرئاسة. في حين أن البعض جادل بأن الحزب يقود عون سعياً إلى تحقيق أجندته الخاصة، فإن الواقع هو أكثر دقة. إن "حزب الله" لا ينظر فقط إلى عون كسياسي سوف يدافع عن مصالحه، فإنه قد يكون يعتقد كذلك أنه سيعمل على تعديل الدستور لمصلحة الشيعة.

كلٌ من "حزب الله" وعون يشعر الآن بأنه الوقت المناسب للإستفادة من الإتفاق النووي الأخير مع إيران. وقد فسّرا، صحيحاً، أن الصفقة هي بمثابة دفعة للجمهورية الإسلامية، وتحويل ميزان القوى في المنطقة لصالحها. لذلك، في إعتقادهما، أن هذا التوازن الجديد يجب أن ينعكس في لبنان من خلال رئيس موالٍ لـ"حزب الله"، وربما أيضاً، نظام دستوري يمكنه تأمين وتوسيع مكاسب الشيعة.

بينما لم يعرّف "حزب الله" علناً عن أهدافه، فإن مسؤولي الحزب تحدثوا طويلاً عن إصلاح شامل للنظام السياسي الطائفي. وفقاً لدستور ١٩٨٩ في لبنان، الذي تمت الموافقة عليه في المنتجع السعودي الطائف، فإن التمثيل في البرلمان والحكومة والخدمة المدنية هي ٥٠-٥٠ بين المسيحيين والمسلمين.

مع ذلك، فقد أشار بعض السياسيين الشيعة إلى أن "حزب الله" يريد أن يضع نظام مثالثة: ثلث للشيعة، وثلث للسنة، وثلث للمسيحيين الموارنة، مع تلقي المجتمعات الصغيرة حصة في هذا الإطار.

يبدو أن عون يتفق مع هذا التعديل. بينما سيخسر المسيحيون التمثيل من خلال هذه الخطة، فإن الأساس المنطقي لعون وزوج كريمته، وزير الخارجية جبران باسيل، هو أن العديد من البرلمانيين والوزراء المسيحيين يعيّنون بالفعل أو يُجلَبون إلى مناصبهم بواسطة السياسيين المسلمين، وبالتالي فإن إنخفاض التمثيل لن يكون خسارة صافية بالنسبة إلى النفوذ الطائفي.

الأهم من ذلك، أنه بالنسبة إلى عون وباسيل، فإن غالبية هيكلية المسيحيين التي تساند تيارهما والشيعة سوف يضعون السنة في وضع دائم غير مؤات. وهذا يعكس خوفهم الفطري من السنّة، الذين يعتبرونهم من الظالمين للأقليات الإقليمية. وقد إكتسب هذا الرأي الخام مساحة فيما كانت الحرب في سوريا تسمح للجماعات الجهادية بالتكاثر. وهذا ما يفسّر أيضا تعاطف عون مع الرئيس السوري بشار الأسد.

بينما تجاوز عون الثمانين، فإن رفع وترقية باسيل أخيراً إلى منصب رئيس "التيار الوطني الحر"، يفتح آفاقاً جديدة لـ"حزب الله". لقد تجنّب عون أخيراً إنتخابات في "التيار الوطني الحر" كان يعلم أن باسيل سيخسرها، وبدلاً من ذلك، فقد فرض فوزه بطريقة غير ديموقراطية. والشيء الذي لم يُذكر هو أنه إذا توفي عون (والأعمار بيد الله) قبل أن يصبح رئيساً، فإن "حزب الله" ربما سيحوّل دعمه إلى باسيل.

كان مسار عون غريباً. كان، وما يزال، مسؤولاً عن إستمرار الفراغ السياسي المُنهك للبلاد منذ أيار (مايو) ٢٠١٤. وبينما يدّعي الدفاع عن سيادة لبنان، فقد دخل في شراكة مع طرف، "حزب الله"، خلق دولة داخل دولة في لبنان.

وفيما كان يزعم أنه فوق الحسابات الطائفية، فقد تصرّف عون بطريقة طائفية هي الأكثر ضيقاً، غير مبالٍ بالإستقطاب الذي تفاقم جراء ذلك، مما ألحق ضرراً كبيراً بالعلاقات المسيحية-السنية على وجه الخصوص. في الواقع، إن رفض أهل السنة له، سواء في لبنان أو في الدول العربية ذات الغالبية السنية، هو الآن أكبر حاجز أمام إنتخابه رئيساً.

سوف تستمر سياسة حافة الهاوية التي يتبعها عون، وهو لن يتوانى عن أي شيء حتى يفوز في الإنتخابات. مع ذلك، فإن الخطوط الحمر لعون يحدّدها "حزب الله"، الذي يدعمه إلى أقصى درجة، لكنه لا يريد أن يعم عدم إستقرار خطير في لبنان نتيجة لذلك. لكن، وكما أظهر عون في العام ١٩٩٠، في سعيه إلى رئاسة الجمهورية، فإن التناقض المدمّر ليس عيباً.

بيروت - رئيف عمرو

أسعار خدمات الخليوي المدفوعة مسبقاً في لبنان الأغلى عربياً

بما أن قطاع الإتصالات يعتبر بمثابة البقرة الحلوب للدولة اللبنانية كونه المصدر الثالث لإيرادات الخزينة بعد الضريبة على القيمة المضافة الـ"TVA" والجمارك، ليس مستغرباً أن تحرص الحكومة على عدم خفض أسعار الإتصالات الخليوية لتبقى الأغلى عربياً.

هذا الأمر يؤكده إستطلاع أجرته حديثاً شركة "Arab Advisors Group" عن سوق الإتصالات الخليوية في العالم العربي. ويشير إلى ان لبنان سجّل أعلى رسم في الشبكة الخليوية المدفوعة مسبقاً (Prepaid Cellular Fees) بين ١٥ دولة عربية في نهاية أيار (مايو) المنصرم، إذ بلغ رسم الخدمات المدفوعة مسبقاً في الشبكة الخليوية في لبنان ٢٥ دولاراً، أي أعلى من معدل الرسوم في الدول العربية البالغ ٧،٦٧ دولارات ومن المتوسّط العربي البالغ ٥،٣٢ دولارات.

وتشمل الرسوم المدفوعة مسبقاً أسعار التعبئة المتاحة للإستخدام في لبنان ٢٢،٧٣ دولاراً شهرياً، أي ما يعادل ٩١٪ من مجموع الرسوم، وما يشكّل النسبة الرابعة الأعلى بين الدول العربية، متأخراً عن الإمارات وسلطنة عمان وسوريا فيما تمثّل الـ٢،٢٧ دولارين المتبقية رسوم الاتصالات والضرائب.

شمل المسح ٣٩ شركة للاتصالات الخليوية في الجزائر، والبحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والسعودية، وسوريا، وتونس والإمارات العربية المتحدة. وقد حُددت مراتب الدول على أساس الأسعار السائدة للخدمات الخليوية، بما في ذلك الضرائب المطبّقة، إعتباراً من أيار (مايو) الفائت.

وزير الإتصالات اللبناني بطرس حرب

في موازاة ذلك، أشارت الدراسة إلى أن مدة صلاحية بطاقات التعبئة في لبنان هي ٣٠ يوماً، أي المدة الأقصر بين الدول العربية ومقارنة بصلاحية غير محدودة في كل من الإمارات والجزائر وبمعدل ٢٧٩ يوماً في الدول العربية الأخرى.

لبنان في أزمة مالية لكن الإفلاس مستبعد

ثمة مخاوف في الأوساط السياسية والإقتصادية والشعبية في لبنان من إحتمال إفلاس الدولة خصوصاً بعد التقارير الدولية التي صدرت عن الأداء الاقتصادي السلبي خلال العامين المنصرمين، إضافة إلى شغور مراكز سياسية رئيسية لصنع القرار كموقع رئاسة الجمهورية وتعطيل مجلسي النواب والوزراء.

وتضمن تقرير مؤسسة "ستاندرد أند بورز" للتصنيف الائتماني حول الوضع الإقتصادي اللبناني تهديدات خطرة على المستويات كافة، إذ قررت المؤسسة تغيير نظرتها إلى الإقتصاد اللبناني من مستقر إلى سلبي، الأمر الذي قد يعني "خفض التصنيف المالي للبنان". وربط التقرير سوء النمو بالإضطراب السياسي الحاصل في لبنان والمنطقة الذي يؤدي إلى إضعاف المؤسسات المحلية ما يجعلها عرضة لمختلف أنواع الأخطار.

وسجل الناتج الملحي الإجمالي الاسمي اللبناني ٥٢ مليار دولار في ٢٠١٥ مقابل ٥٠ ملياراً في ٢٠١٤ و٤٧ ملياراً في ٢٠١٣، وهو إرتفاع متدن جداً ناهز ١ في المئة. وعلى الأثر، سارع خبراء إلى إطلاق صرخة متحدثين عن "إفلاس" سيصيب المؤسسات الحكومية والمالية اللبنانية، متحججين بأن خفض التصنيف بالإضافة إلى عوامل إقتصادية منها أزمة النزوح السوري والفساد الإداري المستشري وإرتفاع خدمة الدين العام، ستوصل الحكومة إلى هذا الحال.

الموجز اللبناني

لفت مؤشر "BLOM PMI" المعدل موسمياً، الى ان اقتصاد القطاع الخاص شهد تقلّصاً في آخر أيلول (سبتمبر) المنصرم وسجّل ٤٨،١ نقطة، ليرتفع بشكل ضئيل عن أدنى مستوى له خلال ١١ شهراً عند ٤٧،٨ نقطة.

وشهد أيلول (سبتمبر) إنخفاضات قوية ومتسارعة في الإنتاج وفي الأعمال الجديدة لدى شركات القطاع الخاص. وكان تراجع النشاط الإجمالي هو الأقوى منذ أيار (مايو)، إذ سجّلت تدفقات الأعمال الجديدة هبوطاً شهرياً قوياً لها خلال سنة. وشكل إنعدام الإستقرار السياسي، العامل الأساسي الذي أدى إلى تدهور الأوضاع التجارية.

وعلى رغم ذلك، إرتفع معدل التوظيف في إقتصاد القطاع الخاص خلال شهر أيلول (سبتمبر)، ليُنهي بذلك شهرين من فقدان الوظائف، فيما شهد حجم الطلبات المعلقة في الشركات إنخفاضاً آخر خلال هذا الشهر.

أصدر صندوق النقد الدولي تقريره عن "النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي" والمؤرخ في تشرين الاول (أكتوبر) ٢٠١٥، حيث خفّض التقرير تقديراته للنمو الإقتصادي اللبناني إلى ٢،٤٠٪ في سنة ٢٠١٥ من ٢،٥٠٪ في تقريره السابق. في المقابل يتوقع صندوق النقد أن ترتفع نسبة النمو الحقيقي في لبنان الى ٢،٥٠٪ في ٢٠١٦، لتعود وترتفع الى ٤،٠٠٪ في ٢٠٢٠. إضافة الى ذلك، توقع صندوق النقد أن يستمر التراجع في عجز الحساب الجاري في خلال ٢٠١٥ ليصل إلى ١١،٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة الجارية، و١٩،٢٪ في ٢٠١٦، ومن ثم ١٢،٩٪ في ٢٠٢٠.

بحث النائب البطريركي العام المطران بولس صياح مع أعضاء اللجنة المتابعة لموضوع الحوض الرابع في مرفأ بيروت والتي تضم ممثلين عن "التيار الوطني الحر"، "القوات اللبنانية"، الكتائب، "المردة"، والطاشناق، في آخر التطورات على صعيد ملف ردم الحوض الرابع. وأصدر المجتمعون بياناً أكدوا فيه حرصهم على تطوير المرفأ وزيادة إنتاجيته، وذلك إيمانا منهم بأهميته من وجهات النظر الاقتصادية والسياحية والاجتماعية والاستراتيجية. واشار البيان الى ان اللجنة تصدت لمشروع ردم الحوض الرابع، وكانت السبّاقة والوحيدة في اتخاذ هذا الموقف، ايماناً منها بأهمية هذا الحوض وحرصها على تطويره كي يتمكن من متابعة "منافسته لمرفأي حيفا وأشدود" وسواهما".

المفكرة اللبنانية

غرفة بيروت وجمعية "الفرانشايز" تطلقان مؤشر مبيعات التجزئة

أطلقت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، والجمعية اللبنانية لتراخيص الإمتياز (فرانشايز)، مؤشر "تطور مبيعات التجزئة في لبنان"، في مؤتمر صحافي عقده رئيس الغرفة محمد شقير ورئيس الجمعية شارل عربيد، على أن يصدر تقرير عن نتائج هذا المؤشر كل ستة أشهر. ولفت شقير إلى أن "تطور مبيعات التجزئة" هو ثمرة "جهد مشترك بين الغرفة والجمعية". وتحدّث عما تواجهه القطاعات الإقتصادية، لافتاً إلى أن الأسواق تترنّح والقطاع العقاري يتراجع، فيما القطاع السياحي يصارع للبقاء وتندر الأرقام التي سجلها في عيد الأضحى وقبله في الصيف بأزمة كبيرة ستصيب بتداعياتها الوضعين الإقتصادي والإجتماعي".

وقال: "لعل ما يختصر هذا المشهد المأسوي، هو تراجع تقديرات نمو الاقتصاد من ٢,٥ في المئة مطلع العام الحالي إلى الصفر حالياً، وفقاً لما أعلنه حاكم مصرف لبنان أخيراً". وأكد أن "مشاكلنا تبقى عند قيادات سياسية لا تريد أن تسمع وترى والتي تجافي الحقائق والأرقام"، وتستهتر "بحياة العباد ومصالح لبنان".

وأعلن رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الإمتياز (فرانشايز) شارل عربيد، أن "كل مؤشرات تجارة التجزئة على مدى السنتين والنصف حتى منتصف العام الحالي، وهي الفترة التي تشكل الإطار الزمني للتقرير، تدلّ على المنحى السلبي في معظم القطاعات". وأوضح أن على مدى الفترة الزمنية التي احتُسبت لها المؤشرات ومقارنة بعام ٢٠١٢ وهي السنة الأساس للتقرير، يتبيّن تراجع مؤشرات مبيعات الفئات الست للسلع الاستهلاكية بنسبة ٢٢,٦ في المئة، وتقدم مؤشرات الخدمات الترفيهية ونشاط المطاعم والخدمات المشابهة بنسبة ٤,٨ في المئة، وكذلك مبيعات الخدمات السياحية بنسبة ٩,٩ في المئة". ورأى أن هذه النسب

رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير

رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الإمتياز شارل عربيد

"ضئيلة جداً إذا أخذنا في الإعتبار الزيادات الطارئة على الكلفة التشغيلية على مدى السنتين والنصف الماضيتين".

وبمقارنة حركة المبيعات في النصف الأول من هذه السنة بتلك المسجّلة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤، يظهر التقرير وفقاً لعربيد، أن "مؤشرات مبيعات الفئات الست للسلع الاستهلاكية تقدمت بنسبة ٢,٢ في المئة، وهي لا تعكس تحسناً فعلياً في المبيعات لأن النسبة ضئيلة جداً ولأنها تعكس مقارنة نتائج فترة تراجع في المبيعات بنتائج فترة كانت قد سجلت تراجعاً أكبر". وقال: "ويصح التحذير ذاته في ما يخص التقدم في مؤشرات الخدمات الاستهلاكية الذي وصل إلى ١١,٤ في المئة".

وعرض المستشار الإقتصادي للجمعية ألبر نصر مؤشرات تجارة التجزئة خلال الأشهر الـ٣٠ الماضية، معلناً أن مؤشرات معظم فئات السلع والخدمات الإستهلاكية "تقلّبت بين كانون الثاني (يناير) عام ٢٠١٣ وحزيران (يونيو) الماضي، ضمن هوامش بقيَت أدنى كثيراً من المستوى الذي كانت عليه في العام ٢٠١٢، ما يشير إلى ركود فعلي في تجارة التجزئة". ولفت إلى أن مؤشر مبيعات الفئات الست من السلع الإستهلاكية "تدنى بنسبة ٢٢,٦ في المئة مقارنة بمستواه عام ٢٠١٢". إذ انخفض مؤشر مبيعات مستلزمات الرياضة والهوايات بنسبة ٤٤ في المئة، تبعه مؤشر مبيع الكماليات بنسبة ٣٣,٩ في المئة، كما إنخفض مؤشر مبيعات الألبسة وتوابعها بنسبة ٢٢,٤ في المئة ومؤشر مبيعات المواد الغذائية والمشروبات بنسبة ١٧,٥ في المئة".

وعن العام ٢٠١٤، أفاد نصر بأن مؤشر مبيعات الفئات السلعية الست "إرتفع بنسبة ١,٧٥ في المئة مقارنة بما كان عليه عام ٢٠١٣". إذ "تراجع مؤشر مبيعات الألبسة وتوابعها بنسبة ٥,٨٢ في المئة، والأدوات المنزلية بنسبة ٢,٧٤ في المئة. وتقدمت مؤشرات الفئات السلعية الأخرى بنسب متقاربة، بحيث إرتفع مؤشر مبيعات المواد الغذائية والمشروبات ٥,٧٨ في المئة، ومستحضرات التجميل ٤,٥٨ في المئة، والكماليات ٥,٣٦ في المئة، ومستلزمات الرياضة والهوايات بنسبة ٥,٣١ في المئة. وإرتفع مؤشر مبيعات فئات الخدمات الإستهلاكية الأربع ٠,٨٥ في المئة عام ٢٠١٤. وتراجع مؤشر مبيعات الخدمات الفندقية ٩,٢١ في المئة، ومؤشر الخدمات التعليمية ٨,٣٥ في المئة، في حين إزداد مؤشر مبيعات الخدمات السياحية ١٣ في المئة، ومبيعات الخدمات الطبية ٧,٧٥ في المئة".

تقرير التنافسيّة العالمية: لبنان في المركز ١٠١

إحتلّت سويسرا المرتبة الأولى في تصنيف "تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٥" الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي أخيراً، وذلك للسنة السابعة على التوالي. فيما حافظت سنغافورة على مركزها في المرتبة الثانية، تلتها الولايات المتحدة ثم ألمانيا وهولندا.

وحلّت قطر أولى عربياً، إذ حازت المركز الرابع عشر في الترتيب العام، تلتها الإمارات في المركز السابع عشر ثم المملكة العربية السعودية في المركز ٢٥.

وحلّ لبنان في المركز ١٠١ بين ١٤٠ دولة، وأفاد بيان لمجموعة "بادر" (برنامج الشباب المبادر) في لبنان بالشراكة مع مؤسسة "إنفويرو" الإعلامية، بأن لبنان "حصل على علامة ٣,٨٤ من أصل سبع نقاط، وحلّ وراء النيبال ومتقدماً على قيرغيزستان".

وإعتبر رئيس "بادر" النائب روبير فاضل، أن تقرير المنتدى لهذه السنة "بمثابة جرس إنذار في وقت تدهورت ثقة الرأي العام بالسياسيين ونوعية الخدمات العامة الى حدّ لا سابق له". ورأى أن "الفساد وسوء إدارة المرافق العامة يجعلان لبنان يتراجع أكثر من أي وقت مضى، إذ في ما يتعلّق بالثقة بالسياسيين يحتل لبنان المركز ١٢٧ من بين ١٤٠ بلداً، والمرتبة ذاتها في ما يخصّ الدفع غير المنتظم ومؤشّر الرشاوى. وفي مجال نوعية البنية التحتية ومن بينها الكهرباء، حلّ في المركز ١٣٨ من أصل ١٤٠ بلداً".

ولفت الى أن "ما يدعو الى القلق الشديد هو تصنيف لبنان في المركز ١٣٩ من أصل ١٤٠ بلداً في ما يتعلق بالتبذير في الإنفاق الحكومي".

لبنان إنتزع إقراراً دولياً بمساعدته في تحمّل أعباء اللاجئين السوريين

أقرّ المجتمع الدولي أخيراً بحق لبنان في الحصول على دعم مالي لمساعدته على الإستمرار في تحمّل أعباء إستضافة اللاجئين السوريين. وإعترف بأن عدد اللاجئين الذين إستقبلهم لبنان ويزيد على ١,٥ مليون لاجئ، يفوق طاقته الإستيعابية قياساً إلى عدد السكان (أكثر من ثلث عدد اللبنانيين البالغ نحو ٤ ملايين). كما يتخطّى قدرات المالية العامة العاجزة أصلاً وبنيته التحتية الخدمية غير الكافية أصلاً للبنانيين من طاقة ومياه وصحة وتعليم، فضلاً عن إمكانات النشاط الاقتصادي الخاص المتباطئ، ليسدد بذلك فاتورة إقامة اللاجئين على مدى السنوات الأربع الماضية من دون أي مساعدة مالية من المجتمع الدولي الذي يُعتبر مسؤولاً أيضاً عن هذه الأزمة، بإستثناء منح قيمتها ٧٠ مليون دولار. في وقت قدّر البنك الدولي كلفة إستقبال اللاجئين بـ ٢,٥ مليار دولار فضلاً عن ملياري دولار لإعادة تأهيل الخدمات العامة.

وإنتزع لبنان هذا الإقرار في إجتماعات

المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني

صندوق النقد والبنك الدوليين في ليما، بعد لقاءات عقدها الوفد اللبناني الرسمي برئاسة المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني ممثلاً وزير المال علي حسن خليل، وحاز على شكر المسؤولين في هاتين المؤسستين وتقديرهم لدوره الإنساني في إستقبال اللاجئين وكرم ضيافته لهم، خلال مؤتمرات صحافية عقدوها على هامش الاجتماعات وفي اللقاءات مع الوفد اللبناني، والتي خرجت بقرار قضى بـ"تشكيل مجموعة لمتابعة الآليات الممكن إعتمادها لتمويل الحاجات الناتجة من اللاجئين بأشكال متنوعة".

احتلّ لبنان المركز ٧٦ بين ١٥٧ دولة عالمياً والمركز السابع بين ١٦ دولة عربية شملها المسح الذي انجزه المؤشر الصادر عن معهد "فريزر"، والمركز ١٨ بين ٤١ دولة ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع في مؤشّر الحرّية الاقتصادية لسنة ٢٠١٥، بعدما احتلّ المرتبة ٥٩ عالمياً والسابعة إقليمياً في مسح العام ٢٠١٤. وتراجع تصنيف لبنان ١٦ مرتبة من العام الماضي عند إحتساب عدد البلدان المشمولة في مسح العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، مشكلاً بذلك رابع أكبر انخفاض عالمياً بعد قبرص (-٤٣ مرتبة)، والأوروغواي وطاجيكستان (-٢٠ مرتبة لكل منهما). ويعود هذا التدهور في مرتبة لبنان إلى تراجع مركزه في أربعة من أصل ٥ معايير أساسية التي يتألف منها المؤشر. وقد تراجعت مرتبته للسنة الثانية توالياً، إذ تراجعت بـ٢١ مركزًا في مسح العام ٢٠١٤، من المرتبة ٣٨ في العام ٢٠١٣.

❖❖❖

إستضاف المجلس التنفيذي لمنظمة "الاونيسكو" في العاصمة الفرنسية باريس، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي ألقى كلمة عن "تمويل التعليم في إقتصاد عالمي" أمام عدد من السفراء لدى المنظمة الدولية والاقتصاديين. ومما جاء في كلمة سلامة: "باتت الدول تدرك العلاقة القائمة بين المستوى التعليمي العالي والاقتصاد، الأمر الذي تجلّى على مرّ القرون ونجح في تغيير المجتمع أو تحفيز التغيير والتقدّم الاجتماعي. وباتت الجامعات في جميع أنحاء العالم، تؤمن بأنّ تطوّر المجتمع والنمو الاقتصادي المستدام يرتكزان على زيادة الاستثمار في مراحل الماجيستير والدكتوراه".

❖❖❖

تعدّ الصين من أهم البلدان في العالم التي تشجع السياحة الخارجية، إذ انها تصدر نحو ١٢٠ مليون سائح في السنة. من هنا تبرز أهمية جذب السياح الصينيين الى لبنان، وهو ما تلقفته "مجموعة فرنسبنك" ممثلة بعدنان وعادل القصار عبر إستضافتها وفداً صينياً يمثل ١٩ مكتباً سياحياً في الصين للبحث في إمكان تسويق لبنان ووضعه على الخريطة السياحية الصينية. وعقدت المجموعة مؤتمراً صحافياً بعنوان: "السياحة الصينية في لبنان"، في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي برعاية وزير السياحة ميشال فرعون، وحضور السفير الصيني جيانغ جيانغ، وممثلي قطاع السياحة. وفي كلمة ترحيبية، أكد القصار "أنه انطلاقاً من خصوصية لبنان كبلد سياحي وتميّزه بمعالم ثقافية وتاريخية وحضارة عريقة تخوّله أن يكون واحداً من أهم وجهات السفر للسياح عموما والصينيين خصوصا".

الموقف العربي

الجزائر: تغيير لكي يبقى النظام كما هو

في الجزائر، تمت إقالة رئيس دائرة الاستعلام والأمن (المخابرات)، محمد مدين (٧٦ عاماً)، المعروف أيضا بإسم توفيق، من منصبه في الشهر الفائت. وكان تولى مقاليد مهمته في خلال واحدة من أصعب الفترات في التاريخ الجزائري المعاصر.

عُيّن مدين في رئاسة دائرة الإستعلام والأمن في العام ١٩٩٢، حين أسفرت الإنتخابات عن فوز الإسلاميين، والتي ألغى الجيش نتائجها لاحقاً. ولعبت المخابرات دوراً محورياً في الحرب الأهلية التي تلت هذه الفترة وقُتل فيها أكثر من ١٥٠ ألف شخص.

وتُعرَف المخابرات الجزائرية بكونها مؤسسة ذات نفوذ تجمع أسرار حكومية وخصوصاً لتتمكن من إستخدامها ضد الأعداء في المستقبل.

وقد تلقى مدين تدريبه في المخابرات السوفياتية "كي جي بي" في ستينات القرن الماضي، وتولّى منصب رئيس دائرة الإستعلام والأمن لمدة ٢٥ عاماً، مما يجعله أقدم في منصبه من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي تولّى منصبه قبل ١٦ عاماً.

ليس واضحاً إن كان مدين أقيل أم "تقاعد"، لكن خروجه من منصبه جعل المراقبين في حالة من التكهن بشأن الحكم في الجزائر حالياً ومستقبلاً، خصوصاً وأن الرئيس، ٧٨ عاماً، في حالة صحية متردية ونادراً ما يظهر علناً.

وكان مدين آخر الناجين من مجموعة الجنرالات المعروفين بإسم "المبيدون". وكانت هذه المجموعة وراء إنقلاب كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢.

وخلال الحرب الأهلية التي تلت الإنقلاب، قاد قسم الاستخبارات والأمن، بقيادته، جهود مكافحة التمرد.

بالنسبة إلى البعض، إن مدين هو قاتل الجمهورية، لكن بالنسبة إلى آخرين كان منقذها؛ ومع ذلك فإنهم جميعاً يتفقون على أنه صاحب كاريزما، سري، وغامض، وقيل بأنه لم تكن هناك أي مؤسسة محصّنة من مخططاته.

من خلال شبكات دائرة القسم، تمتع مدين بسلطة كبيرة في الجيش الجزائري والإعلام والمجموعات التجارية والأحزاب السياسية. وبعدما دعم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، لفتراته الثلاث الأولى، فقد عارض ترشيحه لولاية رابعة في العام الفائت. لذا فإن حليفاً وثيقاً للرئيس إنتقده في وقت لاحق، وإتهم دائرته بالتدخّل.

الواقع أن مدين ترك منصبه بعدما شهد تقطيع أوصال الجهاز الأمني الذي أشرف على إنشائه على مدى فترة ٢٥ عاماً، حيث أجريت عملية إعادة هيكلته الرسمية بشكل منهجي.

من جهة أخرى، فقد سُهّلت شروط التقاعد لكبار الضباط بتقديم بعض التحفيزات، بمن فيهم قائد الأمن في الجيش، والعقيد المسؤول عن وحدة مكافحة الفساد، والضابط المسؤول عن وسائل الإعلام. وتلا ذلك إلقاء القبض على رئيس مكافحة الإرهاب. كما أُعفيت دائرة القسم أيضاً من حقائب ومسؤوليات رئيسية أخرى.

ويعتقد المتابعون بأن كل هذا قد حدث لأن مدين كان في صراع على السلطة مع الرئيس، وكان عازماً كما أشيع على فضح الفساد في أعلى المناصب والمؤسسات في البلاد.

ولكن نظراً إلى الأزمة الإقتصادية التي تعصف عبر الجزائر، والسياق السياسي الغامض نسبياً الذي لا يزال قائماً في جزء منه بسبب سوء الحالة الصحية للرئيس، والتهديد المتزايد من تنظيم "الدولة الإسلامية"، فقد أثارت إقالة مدين العديد من الأسئلة: هل غادر منصبه لأن الرئاسة قد أزالت مسؤولياته؟

يعتقد العديد من المحللين بأن إعفاءه من منصبه وقع بسبب معارضته التي لا تلين للمراجعة التي تلوح في الأفق للدستور، التي من شأنها أن تمهّد الطريق أمام شقيق بوتفليقة الأصغر، سعيد، للخلافة في أعلى وظيفة سياسية في البلاد.

هل أن مغادرته ستقود إلى تغيير في النظام السياسي الجزائري؟ أنا لست متأكداً من ذلك.

على الرغم من الإضطرابات الأخيرة، فإن بوتفليقة ليست لديه مصلحة كبيرة في إتخاذ قرارات من شأنها أن تعطّل النظام. على العكس من ذلك، إنه يعلم بأن إستمرارية وجوده وبقاء زمرته يتوقفان على الوضع الراهن. إن إزالة مدين هي طريقة أخرى للنظام لكي يبقى كما هو..

الجزائر - سلامة عبد الرحمن

مصر تطمح إلى ٨ مليارات دولار إيرادات سياحية

أعلن وزير السياحة المصري، هشام زعزوع، أن قطاع السياحة في مصر يتطلع إلى التعافي بعد سلسلة من أعمال العنف التي ألقت بظلالها عليه ويسعى إلى جذب ما يصل إلى عشرة ملايين سائح في نهاية العام الحالي وتحقيق إيرادات تتراوح ما بين ٧,٥ مليارات و٨ مليارات دولار.

وأعرب زعزوع في حديث إلى وكالة "رويترز" عن أمله في تعافي السياحة خلال عامين إلى ثلاثة أعوام في حال النجاح في تحقيق نمو سنوي بين ١٥ و٢٠ في المئة في أعداد السيّاح والإيرادات. وأضاف إن عدد السيّاح الوافدين إلى مصر منذ مطلع العام وحتى نهاية شهر آب (أغسطس) "بلغ ٦,٦ ملايين سائح مقابل ٦,٣ ملايين سائح قبل عام بزيادة ٤,٩ في المئة (...) وبلغت الإيرادات ٤,٥٩٢ مليارات دولار مقارنة بـ٤,٥٠٩ مليارات دولار قبل عام".

وأضاف: "إذا حافظنا على معدل الزيادة في عدد السيّاح سنصل إلى ١٠ ملايين سائح في نهاية العام الحالي وقد نزيد زيادة طفيفة (...) سنحقق إيرادات بين ٧,٥ و ٨ مليارات دولار في نهاية ٢٠١٥ وبين ٩ و١٠ مليارات في ٢٠١٦ مع زيادة النمو في عدد السيّاح إلى أكثر من عشرة في المئة".

ويشير أحدث رقم مستهدف لأعداد السيّاح والإيرادات إلى أن مصر تخفض سقف طموحاتها للقطاع الذي عانى من الاضطرابات في السنوات القليلة الماضية بعدما كانت تستهدف هذا العام جذب ما بين ١١ مليوناً و١١,٥ مليون سائح وإيرادات بين ٩ و ٩,٥ مليارات دولار".

وزير السياحة المصري هشام زعزوع

صندوق النقد: إقتصاد فلسطين يواجه تحديات

يواجه الإقتصاد الفلسطيني "تحديات كبيرة" وفقاً لما أعلنه صندوق النقد الدولي في تقرير أخيراً، وعزاها إلى "تزايد الغموض السياسي وتعطل عملية السلام". وطالب السلطة الفلسطينية بـ"تجميد الأجور ورفع الكفاءه الضريبية"، وإسرائيل بـ"رفع القيود"، والدول المانحة بـ"مواصلة الدعم".

وحض الصندوق الأطراف الرئيسيين المعنيين، الممثلين بالسلطة الفلسطينية وإسرائيل والدول المانحة، على "العمل للحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المؤسسات، وضمان انتظام التدفقات الداخلة من مساعدات المانحين لتجنّب حدوث تدهور في الأوضاع الاقتصادية".

وقال رئيس بعثة الصندوق إلى الضفة الغربية وغزة كريستوف دوينفالد في لقاء مع الصحافيين في رام الله، إن "كلفة عدم إتخاذ الإجراءات اللازمة ربما تكون فادحة، أي إستمرار الركود وإرتفاع معدل البطالة، وفي نهاية المطاف القلاقل الاجتماعية". وأشار إلى أن لجنة الارتباط الخاصة "ستناقش تقريراً أعدّه خبراء الصندوق عن الاقتصاد الفلسطيني في إجتماعها المقرر عقده في نيويورك نهاية الشهر الجاري".

ويقدم الصندوق خدماته الفنية للضفة الغربية وغزة بما في ذلك المشورة في شأن السياسات، في مجالات الاقتصاد الكلي والمالية العامة والقطاع المالي، إضافة إلى المساعدة الفنية.

ويعرض التقرير الجديد التطورات، ويناقش الأخطار المحيطة بآفاق الاقتصاد، ويقدم النصح في السياسات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد، والتوصيات في شأن الإجراءات التي على الأطراف المعنيين اتخاذها.

الموجز العربي

قرّر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إعتماد مصر دولة عمليات، ما يؤكد ثقته في مسار الإصلاح في مصر على الساحتين السياسية والاقتصادية. وأكدت وزيرة التعاون الدولي المصرية سحر نصر مدى أهمية القرار في هذه المرحلة التي تشهد جهوداً مكثفة لتنفيذ المشاريع الكبرى، والتي تساهم في دفع النمو وتحسين مستوى معيشة المواطنين. وأضافت أن موارد البنك ستوجه أساساً لتمويل المشاريع القومية الكبرى التي تحظى بالأولوية من جانب الحكومة المصرية.

❖❖❖

تراجع عدد السياح الاجانب في تونس خلال الأشهر التسعة الاولى من السنة نحو مليون شخص بسبب الهجمات التي شهدتها البلاد.

وقالت وزيرة السياحة التونسية سلمى اللومي ان عدد السياح تراجع الى نحو أربعة ملايين سائح منذ مطلع السنة وحتى ايلول (سبتمبر)، بالمقارنة مع خمسة ملايين في الفترة نفسها من العام الماضي. وتوقعت أن تبلغ خسائر الاقتصاد التونسي خمسة مليارات دينار (أكثر من ٤٥٠ مليون يورو). وتعد السياحة أحد أعمدة الاقتصاد التونسي، إذ تدر ما بين ١٨ و٢٠ في المئة من موارد البلاد من العملات الأجنبية.

❖❖❖

كشف الخبير الاقتصادي الدكتور مختار الشريف، أن النقل الجوي للبضائع يستخدم بين الدول مترامية الأطراف، مؤكدًا صعوبة استخدام النقل الجوي داخل مصر بسبب وسائل المواصلات الداخلية التي تعيق الانتقال إلى المطار من الأساس، فيفضل حينها استخدام النقل البري.

وأوضح الشريف أنه "على مستوى النقل الخارجي، لكي نستخدم النقل الجوي لابد أن نكون دولة مصدرة، ونحن بالطبع لسنا دولة مصدرة، فمصر تصدر منتجات بـ٢٨ مليار دولار مقابل أنها تستورد بما يقرب من ٦٠ مليار دولار، فحينما تصبح صادراتنا أضعاف استيرادنا، يمكننا في هذه الحالة أن نستخدم النقل الجوي أو يكون له شأن في مصر".

وأكد أنه يمكن اعتبار مصر مركزًا للنقل الجوي في العالم طبقًا لموقعها، ولكن تستخدم باريس كمركز للنقل الجوي بين دول أوروبا وأفريقيا، وذلك يرجع إلى التقدم التكنولوجي المتواجد هناك والشركات العالمية التي تتابع أمر النقل، موضحًا أن مصر فيها شركات للنقل الجوي، ولكن مستواها ليس كمستوى الشركات العالمية.

المفكرة العربية

"كوفاس" الفرنسيّة متفائلة بمستقبل إقتصادات شمال أفريقيا

أبقت "وكالة كوفاس" الفرنسية تصنيف الأخطار السيادية لإقتصادات شمال أفريقيا على درجة "مستقر"، وتراوحت بين "إيه ٤ ل" للمغرب و "إيه بي" للجزائر، و"بي بي" لتونس و"بي سي" لمصر و"دي دي" لليبيا.

وأشارت الوكالة الفرنسية لضمان الصادرات إلى "تفاؤل حذر بمستقبل المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر"، التي إنطلق منها الحراك الإجتماعي العربي.

وتشمل التصنيفات أخطار تمويل التجارة العالمية ومناخ الأعمال والمديونية الخارجية والإحتياط النقدي والعجز المالي.

وأشارت الوكالة إلى أن تراجع الأوضاع المالية في الجزائر "تفاقم نحو ١٠ في المئة في النصف الأول من السنة، نتيجة إنخفاض إيرادات الدولة من الطاقة وإستمرار كلفة الواردات من مواد التجهيز والسلع الغذائية".

وتوقعت أن يسجل النمو الاقتصادي في الجزائر "تباطؤاً واضحاً نظراً إلى الاعتماد على عائدات الطاقة التي ستتراجع تحت تأثير تدني الأسعار الدولية وحجم الصادرات من الغاز". ورجحت أن "يرتفع عجز الحساب الجاري إلى ١٥,٧ في المئة، والمديونية العامة إلى ١٣,٦، فيما يقترب عجز الموازنة العامة من ١٣ في المئة من الناتج الإجمالي نهاية هذه السنة".

وتشكّل عائدات الغاز ٣٦ في المئة من الناتج الإجمالي و٩٧ في المئة من الموارد الخارجية، ما يضغط على موارد "صندوق ضبط الإيرادات" الذي يختزن الإحتياط السيادي للنقد الأجنبي. وكان الإحتياط يغطي واردات السلع والخدمات مطلع السنة وعلى مدى يزيد عن سنتين، قبل تراجع الإيرادات بنسبة ٢٣,٧ في المئة.

وفي تونس، تتحسّن الأوضاع الاقتصادية ببطء بعد فترة حرجة تلت الإعتداءات الإرهابية على مواقع ثقافية وسياحية، في بلد يعتمد على السياحة لإستقطاب العملة الأجنبية. وساعد الإنتاج الزراعي وتراجع أسعار الطاقة وإستمرار الطلب الداخلي في لجم العجز المالي، الذي بلغ ٦,٢ في المئة في الموازنة و٦,٤ في المئة في الحساب الجاري، فيما إرتفع الدَين العام إلى ٥٥ في المئة من الناتج الإجمالي. ويستعد صندوق النقد الدولي للمصادقة على خط إئتماني جديد بـ١,٧ مليار دولار قبل نهاية السنة، لمواجهة ضعف النظام المصرفي المحلي الذي يشهد نقصاً في السيولة.

وإعتبرت "كوفاس" أن تونس "ماضية في طريق التحسن الاقتصادي على رغم الصعوبات، بفضل القرب الجغرافي من الاتحاد الأوروبي وتنوّع الصادرات مثل الفوسفات والزراعة والغاز والسياحة". ويُتوقع أن يسجل الاقتصاد نمواً نسبته ٢,٥ في المئة العام المقبل.

في مقابل ذلك، تزداد معدلات بطالة الشباب وأخطار الأمن على السياحة والاستثمارات، إضافة إلى خطر الفوارق بين المناطق الفقيرة في الجنوب والوسط، والغنية في الشمال وعلى السواحل.

أما الإقتصاد المغربي، فيبدو في وضع أفضل وهو مرشح لتحقيق نمو يزيد عن ٤,٥ في المئة وفقاً لـ"كوفاس"، مستفيداً من "تراجع كلفة واردات الطاقة ومن موسم زراعي جيد، أفضى إلى تقليص واردات الغذاء نحو الثلث. كما ساهم الإستقرار الإجتماعي والإصلاحات السياسية في إستقطاب مزيد من الإستثمارات الأجنبية، وفي تحسّن الاحتياط النقدي الخارجي. ورأت "كوفاس" أن تحويلات المغتربين وعائدات السياحة "ستغطي عجز الميزان التجاري الذي سينخفض إلى ٣,٣ في المئة من الناتج الإجمالي، وعجز الموازنة إلى ٤,٣ في المئة، فيما يستقر التضخم على ١,٥ في المئة نهاية السنة".

وصنّفت "كوفاس" الإقتصاد المغربي في المرتبة الأولى في شمال أفريقيا، إستناداً إلى الموارد الطبيعية وتنوع الإنتاج وحجم الصناعة في الصادرات، فضلاً عن القرب الجغرافي وبرامج الإصلاحات التي اعتمدتها الرباط بعد دستور عام ٢٠١١.

في المقابل، يواجه الاقتصاد المغربي "زيادة في الدَين تفوق ٦٥ في المئة وفي عدد طالبي العمل بين الشباب المتعلّم، واستمرار الفوارق الإجتماعية، وضعف التنافسية الخارجية ومناخ الأعمال. وتظل نسبة النمو المرتقب العام المقبل رهناً بأسعار النفط وكمية الأمطار، وربما يرتفع إلى ٥ في المئة وفقاً لصندوق النقد الدولي، أو ينخفض إلى ٢,٦ في المئة وفق المصرف المركزي، إستناداً إلى حجم الإنتاج الزراعي العام المقبل.

وعن الإقتصاد المصري، لم تستبعد "كوفاس" أن "يواصل تعافيه العام المقبل وينمو نحو ٤ في المئة هذه السنة، مستعيناً بالدعم الخارجي من دول مجلس التعاون الخليجي". ورأت أن السياحة الدولية في مصر "تستعيد مكانتها، في وقت تحسن وضع القطاع الصناعي وزادت إيرادات قناة السويس والاستثمارات الخاصة، كما توسعت الاستثمارات العامة وتحسّن الطلب الداخلي على الاستهلاك". وأفضت كل هذه العوامل إلى أن "يستعيد الاقتصاد المصري نشاطه بعد فترة تأزم". لكن سيظل لفترة تحت ضغط عجز الحساب الخارجي، بسبب إرتفاع الواردات من المواد الغذائية، على رغم استفادة القاهرة من تراخي أسعار النفط الدولية".

ولفتت الوكالة الفرنسية إلى أن "الميزان التجاري سيسجل عجزاً يزيد عن ٩ في المئة من الناتج، لكن يمكن تعويضه بالفائض المسجل في الخدمات الخارجية وتحويلات المغتربين، والزيادة في عائدات السياحة وقناة السويس". ويساعد الاستقرار السياسي "في تحسّن أداء الاقتصاد المصري الذي عاود النمو"، لكنه "يشهد استمرار حالة الفقر لدى نحو ٤٠ في المئة من السكان وإرتفاع عدد العاطلين من العمل الشباب، وإنخفاض الاحتياط النقدي وازدياد الدَين الخارجي المقدّر بـ٩٠ في المئة من الناتج".

وتُعتبر ليبيا الرجل المريض في شمال أفريقيا بسبب "أوضاعها الأمنية المتردية"، ويتوقع أن يزيد عجز الموازنة عن ٣٠ في المئة من الناتج الإجمالي، ويقترب عجز الحساب الجاري للمدفوعات من ٢١ في المئة، نتيجة النقص في إيرادات النفط التي تمثل ٧٠ في المئة من الناتج المقدر بنحو ٥٠ مليار دولار، في بلد يقل سكانه عن سبعة ملايين. وتُقدر صادرات ليبيا بنحو ٧٠٠ ألف برميل يومياً، لكن غياب الأمن والحوكمة يفقدان الاقتصاد كل مقوماته، على الرغم من مخزون الاحتياط من الغاز والنفط المقدّر بما بين ٧٦ إلى ٩٤ سنة.

الأردن: "العقبة الاقتصاديّة" تسوّق مشاريعها

جمع "منتدى العقبة الإعلامي" صحافيين في إذاعات وفضائيات أردنية وعربية ووكالات أنباء عالمية، في ملتقى في مدينة العقبة الاقتصادية الخاصة، لتعريفهم على واقع المنطقة وخططها المستقبلية وما تحقق من إنجازات، بمشاركة شخصيات اقتصادية واجتماعية ونقابية، ورعى الملتقى الذي إستمر ثلاثة أيام بعنوان "دور الإذاعات والفضائيات في التسويق لمشاريع منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة"، رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة هاني الملقي.

وأشار رئيس مجلس إدارة "منتدى العقبة الإعلامي" رياض القطامين، إلى أن الملتقى "مثل إمتداداً للقاءات سابقة إنسجاماً مع دور المنتدى في المساهمة في تسويق المشاريع الاستثمارية في منطقة العقبة".

واعتبر أن مثل هذه الملتقيات "تشكل فرصاً نوعية للإعلاميين للاطلاع على ما أنجز من قصص نجاح لا سابق لها في تاريخ الاقتصاد الأردني، وتنطوي في المحصلة تحت رؤية الملك عبدالله الثاني في تحويل مدينة العقبة إلى منطقة إقتصادية خاصة، كي تكون رافعة اقتصادية ومالية لخزينة الدولة والاقتصاد، وتنمية مستوى حياة الفرد في المنطقة خصوصاً والأردن عموماً".

وتخلل أعمال الملتقى، حوار مفتوح بين الإعلاميين والمسؤولين عن المشاريع الاقتصادية وأصحابها ومديريها، بعنوان "الإعلام عامل ممكّن لتحقيق التنمية الاقتصادية".

وأوضح القطامين أن الملتقى "قيمة مضافة بذاته الى مسيرة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وقد منح مشاريعها الاقتصادية فرصة ثمينة لوضعها في دائرة الضوء المحلي والإقليمي والعالمي، إذ لا يمكن الاقتصاد التحليق في فضاءات النجاح من دون الجناح الإعلامي الذي ينقله من مكان إلى آخر".

العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني

وقال: لقد مكّن الملتقى الإعلاميين المشاركين من زيارة ميدانية لأبرز المشاريع الاقتصادية الكبيرة في العقبة الاقتصادية، كما إستمعوا الى شروح تفصيلية من المسؤولين والقائمين على هذه المشاريع من القطاعين العام والخاص".

المغرب يتوقع تراجع النمو في ٢٠١٦

أظهر تقرير أصدره المصرف المركزي المغربي، تحسناً في أداء الاقتصاد المحلي في الربع الثالث من السنة، متجهاً نحو تحقيق نمو يُقدّر بنحو ٤,٦ في المئة في نهاية السنة، ومستفيداً من موسم زراعي جيد ومن انخفاض في كلفة واردات القمح والطاقة بنسبة ٣٠ في المئة وزيادة الصادرات ١٩ في المئة، وتراجع معدل البطالة ٠,٦ في المئة، بعد تسجيل نمو ضعيف لم يتجاوز ٢,٤ العام الماضي. وأفاد التقرير الفصلي لـ"المركزي" بأن آفاق النمو لعام ٢٠١٦ تبدو متواضعة بالنظر إلى تباطؤ الإقتصاد العالمي وضعف النمو في منطقة اليورو، والذي يُتوقع أن يصل إلى ١,٧ في المئة العام المقبل، في حين يُنتظر أن يرتفع النمو الأميركي ٢,٣ في المئة، وأن يزيد متوسط سعر برميل النفط من ٥٧ دولاراً إلى ٦١ في ٢٠١٦.

ونظراً إلى ارتباط الاقتصاد المغربي بالوضع داخل الاتحاد الأوروبي وأسعار النفط الدولية وحجم الإنتاج الزراعي المحلي، فإن أداء الاقتصاد سيستقر عند معدل نمو يُقدر بنحو ٢,٤ في المئة العام المقبل، وهي النسبة ذاتها التي كان سجلها في ٢٠١٢ قبل أن يرتفع إلى نحو ٤,٨ في المئة عام ٢٠١٣.

رسم اقتصاديو البنك الدولي إطاراً شديد الحذر لتوقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفعل النزاعات والحروب الأهلية. وتوقعوا أن تكون نسبة النمو لهذا العام ٢.٩ في المئة، أي بارتفاع طفيف عن ٢٠١٤، وأن يساعد رفع العقوبات في نمو الاقتصاد الإيراني بنسبة ثلاثة في المئة.

وأكد كل من نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط حافظ غانم وكبير الاقتصاديين للمنطقة شانتا ديفاراجان في إيجاز صحافي أن توقعات النمو إنخفضت من "تفاؤل حذر" إلى "حذر" وبسبب "النزاعات المستمرة في سوريا والعراق وليبيا واليمن والاعتداءات الإرهابية في تونس والأسعار المنخفضة للنفط". وقالوا إن نسبة النمو المتوقعة هي ٢.٩ في المئة لاقتصادات المنطقة، وبارتفاع طفيف بنسبة ٠,٣ في المئة عن العام الفائت.

❖❖❖

أعلن وزير المال المصري هاني قدري دميان، أن مصر "ستحصل على قرض بثلاثة مليارات دولار من البنك الدولي على مدى ثلاث سنوات، يُخصّص لدعم الموازنة العامة". ولم يذكر موعد الحصول على الشريحة الأولى من القرض أو حجمها، بعد إلقائه كلمة في مؤتمر إقتصادي نظمته مؤسسة "أخبار اليوم" بعنوان: "مصر... طريق المستقبل: رؤية على أرض الواقع".

وأعلن رئيس الحكومة شريف إسماعيل، في إفتتاح المؤتمر، أن مصر "تستهدف رفع نسبة النمو الاقتصادي بمعدل ١,٥ في المئة سنوياً، وخفض عجز الموازنة العامة ١,٥ في المئة من الناتج المحلي، كما تسعى إلى تقليص معدل البطالة في شكل يتناسب مع زيادة نسبة النمو".

❖❖❖

انتقد خبراء بنوداً تضمنتها الموازنة العراقية لعام ٢٠١٦، ووصفوها بالموازنة الحسابية لا الإقتصادية، فضلاً عن إحتوائها المشاكل ذاتها الواردة في الموازنات السابقة. وأعربوا عن خشيتهم من عدم وصول سعر برميل النفط إلى المستوى المحدّد في الموازنة وعدم بلوغ كمية الإنتاج المستهدفة، ما سيتسبّب بأعباء جديدة على الموازنة المقبلة. ولفت رئيس "معهد التقدّم للسياسات الإنمائية" مهدي الحافظ في مداخلة خلال ندوة، إلى أن إعداد الموازنة كان دائماً يُعدّ مشكلة معقدة في العراق، إذ يمثل صورة صادقة عن هيمنة الفكر التقليدي البيروقراطي على الشؤون المالية في البلد، والصحيح أن تأتي الموازنة برؤية اقتصادية عادلة للفعاليات الحكومية والأهلية في سياق متماسك ورصين".

الموقف الخليجي

الكويت تلتقط أنفاسها

لقد تغيّر الكثير في الكويت منذ نهاية حرب الخليج الأولى. لقد إنطفأت منذ زمن طويل حرائق النفط التي حجبت أشعة الشمس وأمطرت السخام في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية في العام ١٩٩١، ورحل الديكتاتور العراقي، الذي قاد قواته وشجّعها على النهب المسعور للبلاد، منذ فترة طويلة، في أعقاب حرب إقليمية ثانية.

إن الصراع الذي دام حوالي العام وأعقب غزو الكويت في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠، قد بدأ على النفط. أعد العراق خطته للغزو على الحرب الإقتصادية، متهماً الإمارة الخليجية بأنها تنتهج الحفر المائل عبر الحدود في حقل الرميلة النفطي الذي تملكه لسرقة نفط العراق. عندما شعرت القوات العراقية بأنها ستُطرد من قبل إئتلاف مؤلف من ٣٤ دولة، فقد أشعلت غضباً حاقداً على أصول النفط الثمينة في الكويت، حيث أحرقت ما يقرب من ٧٠٠ بئر. وإندلعت النيران لفترة تقرب من تسعة أشهر، حيث إستطاع مقاولون من القطاع الخاص، بتكلفة قدرها ١,٥ مليار دولار، إطفاءها ووضع نهاية لها .

"وجرى مزيد من البناء، بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، حيث قدرت التكاليف بما يتراوح بين ٦,٥ مليارات دولارات و ١٠ مليارات دولار"، يقول راغو ماندا غولاذور، رئيس قسم الأبحاث في شركة إدارة الأصول "مركز" في الكويت. مضيفاً: "يجب أن نتذكر أن القيمة الأصلية للأصول المفقودة تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار".

وقبل عام من غزو الكويت، كان إقتصاد الإمارة ينمو بنسبة ٢٥,٩ في المئة. وفي العام ١٩٩٠، عانى إقتصادها ركوداً بنسبة ٢٦,٢ في المئة، وفقاً لصندوق النقد الدولي.

كان النفط هو مصدر الدخل الرئيسي في حينه، كما هو الحال عليه اليوم. يأتي ستين في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي حالياً من النفط والغاز، اللذين يشكلان نحو ٩٥ في المئة من عائدات التصدير.

خمس سنوات قبل العام ١٩٨٩، كان الإعتماد على النفط أقل مما هو عليه الآن، على الرغم من أن هذا الأمر يُمكن أن يُعزى إلى زيادة إنتاج النفط في سنوات ما بعد الغزو. العراق، مع خامس أكبر إحتياطي للنفط في العالم، في المقابل، فشل بإستمرار في تلبية وتحقيق أهدافه بالنسبة إلى الإنتاج.

"وفقاً لبنك الكويت المركزي، خلال السنوات الخمس المنتهية في العام ١٩٨٩، إستحوذ قطاع النفط الكويتي على متوسط ٤٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني الشامل، و٩٠ في المئة من عائدات التصدير، و٨٨ في المئة من إجمالي الإيرادات الحكومية الكويتية"، يفسّر ماندا غولاذور.

"كما هو الأمر اليوم، كان هناك قلق في ما يتعلق بالإعتماد المهيمن على قطاع النفط. وقد وُضِعت برامج للتنويع الإقتصادي، التي تعطلت بفعل الغزو"، متابعاً.

مع ذلك، كان أمر لا مفر منه لإصلاح المذبحة التي خلفتها القوات العراقية المنسحبة من أن تستثمر الدولة بكثافة في البنية التحتية للطاقة في البلاد. وقد أعطت إعادة الهيكلة الضخمة نتيجة جيدة، والكويت قد راكمت بثبات فائضاً من عائدات النفط على مدى السنوات ال ١٥ الماضية - وهو إنجاز لن تكون قادرة على تكراره في هذه السنة المالية بسبب ركود الأسعار.

الجانب السلبي هو أن الإقتصاد الكويتي هو اليوم أقل تنوعاً من دول الخليج الأخرى، وتناضل الإمارة الخليجية من أجل جذب الإستثمار الأجنبي، مع سمعة كونها واحدة من الأماكن الأكثر صعوبة في المنطقة للقيام بأعمال تجارية. هذا ليس وضعاً جديداً: كانت المشاكل الهيكلية والروتين والصعوبات البيروقراطية بالفعل على جدول الأعمال التي تم تناولها في خطة موازنة ١٩٨٥ الخمسية، حتى جاء الغزو وغيّر مسار الإصلاحات الضرورية.

"في أعقاب الغزو، كان التركيز على التحوّل إلى الأساسيات مثل إصلاح المدارج، وإعادة وسائل النقل وبناء البنية التحتية الأساسية"، يقول ماندا غولاذور. و"إنتقل التركيز من التنويع الإقتصادي وإصلاح الإختلالات الهيكلية، وهي أنشطة طويلة الأجل تتطلب بيئة من الاستقرار والقدرة على التنبؤ"، يوضّح.

وتركت حرب الخليج بصماتها أيضاً على المستثمرين الكويتيين الذين كانوا منذ ذلك الحين حذرين من الإستثمار بشكل كبير محلياً. الأرقام ليست متاحة عن الإستثمار في الخارج قبل وبعد الحرب من قبل صندوق الثروة السيادي الكويتي، الذي أنشئ في العام ١٩٥٣. ولكن كانت دول مجلس التعاون الخليجي من المستفيدين بإمتنان من الإستثمارات الكويتية السخية على مدى العقدين الماضيين. في العام ٢٠١٣، كانت الكويت أكبر مستثمر بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي في الخارج مع ٨,٤ مليارات دولار من الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج، كما أشار تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني. وكان هذا المبلغ تقريباً يساوي ثلاثة أضعاف مبلغ العام ٢٠١٢. في المقابل، تلقت البلاد فقط ٢,٣ مليارات دولار من الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل في العام ٢٠١٣.

"بسبب ما حدث خلال ١٩٩٠-١٩٩١ في الكويت، فقد أدى ذلك إلى تحوّل [الاستثمار] نحو دبي وقطر"، يقول الرئيس التنفيذي لخدمات "مبادر" أحمد المطوع. "لقد إعتقد المستثمرون بأن هذا البلد قد يُغزا مرة أخرى. وإن الإمارة ليست مستقرة"، مضيفاً.

"لكن، لقد تحوّلت العقلية في السنين العشر الماضية. حيث كانت الكويت أكثر إستقراراً، وهي بالتالي في موقع مثير جداً للإهتمام بالنسبة إلى الاستثمار"، يؤكد.

منتهياً: "نحن الآن نتحدث عن المطار الجديد، ونظام المترو الجديد، وسلطة إستثمارية جديدة. هناك الكثير من البنية التحتية [تطوير] يحدث حولنا الآن. إن الأشياء تحدث، بسبب الإستقرار الذي عرفته الإمارة في السنوات الثلاث أو الخمس الماضية".

الكويت - سمير الحسيني

عُمان وإيران تسابقان الوقت لتعزيز علاقاتهما الاقتصادية

لم تنقطع العلاقات العُمانية الإيرانية على المستوى السياسي على رغم العواصف الكثيرة التي مرّت على منطقة الخليج، ولكنها بقيت إقتصادياً أقل من المأمول، فلا تقارب التبادلات التجارية بين إيران ودولة الإمارات على سبيل المثال. وبعد الإتفاق النووي، تعتزم السلطنة الإستفادة من علاقاتها التاريخية والسياسية مع إيران، إذ تتقارب الدولتان وتشتركان في الإشراف على مضيق باب هرمز، كما تشكل محافظة مسندم العُمانية نقطة إرتكاز حدودية مهمة جداً لقربها أيضاً من الحدود الإماراتية، إذ لا يمكن الوصول براً إلى مدينتها الأم، خصب، إلا عبر دخول أراضي دولة الإمارات، فيما فتحت عُمان خطاً بحرياً مباشراً بين مسقط وخصب، وباشرت تهيئة موانئ بقية المدن في محافظة مسندم.

وتستعد "الشركة الوطنية للعبارات" في السلطنة لتشغيل الخط البحري بين خصب وميناء "بهمان أوقشم" الإيراني وتسيير ٣ رحلات أسبوعياً، بعد اتفاق البلدين على العديد من الجوانب الإدارية والفنية لبدء تشغيل الخط، وذلك مع بدء رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران.

وكان هذا الملف مدار بحث في الاجتماع الذي عقده وفد من "غرفة تجارة وصناعة عُمان" في المحافظة خلال زيارته إلى طهران أخيراً. وتبلغ مدة الرحلة ٧٥ دقيقة تقريباً لقطع المسافة نحو ٤٤ ميلاً بحرياً.

وناقش الطرفان الجوانب الفنية لتشغيل الخط، بينها خرائط المسارات والمتطلبات الخاصة بمرسى للعبارة مزوّد بأعمدة ربط جسر عائم بهدف تحميل المركبات وجسر آخر لصعود الركاب، إضافة إلى الجوانب اللوجستية الأخرى، في حين يرجّح أن يوقع الطرفان مذكرة تفاهم تنظم العلاقة.

وبحث الوفد العماني، المؤلف من مسؤولين ورجال أعمال، الفرص الاستثمارية والتعريف بأهم القطاعات الاستثمارية الواعدة في البلدين لتفعيل اتفاقات التعاون والاستفادة من المناخ السياسي بينهما لتحقيق فوائد اقتصادية وتجارية يتوقع أن تعزّز التبادل التجاري، علما أن المبادلات التجارية تحصل على نطاق محدود من خلال القوارب والسفن الصغيرة التي تصل ميناءي البلدين على ضفتي مضيق هرمز، ومعظمها يتركز على بضائع إستهلاكية لا تجد وسائل النقل لعبورها إلى بقية مناطق عُمان لبعد المسافة بين مسندم ومسقط وغيرها.

وجاءت زيارة وفد الغرفة إلى إيران بعد زيارة وفد تجاري عُماني رفيع ضم أكثر من ٦٠ شخصية من كبار أصحاب الأعمال يمثلون قطاعات ونشاطات عديدة وممثلي جهات وشركات حكومية إلى طهران التقوا خلالها نحو ٥٠٠ من نظرائهم الإيرانيين، وناقشوا الأنظمة والتشريعات المنظمة للاستثمار في السلطنة، كما تعرفوا إلى المناطق الحرة في إيران والفرص التجارية والاستثمارية المتاحة.

السعودية: إرتفاع طاقة تخزين القمح

أعلنت المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق في المملكة العربية السعودية، "رفع طاقة التخزين في صوامع الغلال إلى ٢,٨ مليوني طن، تؤمن إحتياطاً إستراتيجياً من القمح يكفي إستهلاك المملكة لستة أشهر".

وأشارت إلى "إزدياد طاقة الطحن لدى المؤسسة إلى ١٢٦٣٠ طن قمح يومياً، ليصل إنتاج الدقيق بأنواعه والجريش والهريس وخلافه إلى ٢,٥ مليوني طن بزيادة ٤,٢ في المئة".

وأكدت المؤسسة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٤ أصدرته أخيراً، سعيها إلى "توفير حاجات المواطنين وتحقيق الأمن الغذائي وسلامة الغذاء وجودته للمواطنين والمقيمين على أرض المملكة، بهدف تحقيق الأمن الغذائي عبر تأمين مادة الدقيق ومشتقات القمح التي تأتي في طليعة السلع الغذائية الأساسية، إضافة إلى المساهمة في تلبية جزء من الطلب المحلي على الأعلاف الحيوانية".

الموجز الخليجي

أُعلن أخيراً عن توقيع سلسلة من الاتفاقات والعقود ومذكرات التفاهم بين السعودية وفرنسا تزامناً مع ختام "المنتدى الاقتصادي السعودي – الفرنسي" الثاني المقام في الرياض، بمشاركة حوالى ٢٠٠ شركة فرنسية، بقيمة عشرة مليارات يورو، بحسب ما أشارت إليه "وكالة الأنباء السعودية".

من جهته، أعلن رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس، توقيع عدد من الاتفاقات مع السعودية، وقال في تغريدة عبر "تويتر": "فرنسا – السعودية: عقود بعشرة مليارات يورو".

فيما أعلنت رئاسة الوزراء أن الاتفاقات في مجال الطاقة والصحة والزراعة والصناعة الغذائية، وفي مجال الملاحة والتسليح والاقمار الاصطناعية والبنى التحتية.

وقال فالس في المنتدى: "تعالوا استثمروا في فرنسا، إنه الوقت المناسب أكثر من أي وقت مضى"، مشيراً إلى أن بلاده "المستثمر الثالث في السعودية".

❖❖❖

دعت الإمارات العربية المتحدة إلى إجراء محادثات مع ألمانيا لنيل الموافقة على تقاسم الرحلات بين "إير برلين" و"الإتحاد للطيران" المساهمة فيها والتي تتخذ من أبوظبي مقراً. ويتيح هذا النوع من الاتفاقات لشركات الطيران بيع التذاكر على الرحلات التي يسيرها الشركاء ما يسمح لكل من الطرفين بطرح مزيد من الوجهات على مسافريه. ووفقاً لخطاب اطلعت عليه وكالة "رويترز"، تريد الإمارات إجراء محادثات. وقال ناطق باسم وزارة النقل الألمانية في رد، إن عرض إجراء المحادثات مطروح منذ أسابيع ورحب بأن الإمارات قبلت العرض.

❖❖❖

قال كمال آل حمد، الأمين العام للاتحاد الهندسي الخليجي، إن حجم الاستثمارات في عقود مشاريع المقاولات العملاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، يصل نحو ٣ تريليونات دولار. وطالب آل حمد، في كلمته، على هامش ملتقى الجوانب الهندسية والقانونية لعقود المقاولات والمشاريع العملاقة، الذي أقيم أخيراً في دبي، بـ"ضرورة تعديل التشريعات واللوائح الخاصة بعقود المنافسات وطرح المشاريع". وقال آل حمد إنه "لابد من تطوير آليات التعامل بين مُلاك المشاريع الحكومية والخاصة، وبين الشركات والمقاولات، لضمان نجاح مشاريع المقاولات، في مجالات الإسكان والطرق والمواصلات والطاقة، التي تمثل ٧٠٪ من حجم مشاريع التنمية بدول الخليج".

الموقف الخليجي

٣٩٧ مليار دولار القيمة الإجمالية لصناديق التقاعد الخليجية

كشف تقرير إدارة الثروات والأصول الصادر لعام ٢٠١٥ أن قيمة صناديق التقاعد العامة في دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ ٣٩٧ مليار دولار، ما يشكل حوالى ربع الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبلغ حصة كل مواطن خليجي ١٥ ألف دولار.

وبحسب التقرير الذي أصدرته "إرنست ويونغ" خلال منتدى الصناديق في الشرق الأوسط ٢٠١٥ أخيراً، فإن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تعمل على إعادة النظر في النماذج الحالية لصناديق تقاعد العامة والدولية لضمان إستدامتها.

وقال رئيس قطاع إدارة الثروات والأصول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "إرنست ويونغ": "بلغت صناديق التقاعد العامة في دول مجلس التعاون الخليجي من المراحل الأولى في التطور والنمو، إذ إنه يتم استثمار ما يزيد على خمس هذه الصناديق في الأسهم المحلية. ولكن يعاني هذا القطاع من بعض التحديات الأساسية التي تتطلب إعادة التفكير ملياً في الاستراتيجية المتبعة".

وأضاف أن أول هذه التحديات يتمثل في "إستدامة صناديق التقاعد العامة للمواطنين، نظراً إلى حجمها المنخفض نسبياً، والتركيبة السكانية لدول مجلس التعاون، والفجوة بين مستويات المساهمة في الصناديق من جهة ومزاياها من جهة أخرى"، مشيراً إلى أن التحديث الثاني يتمثل في أن هناك إعترافاً متزايداً من العديد من أصحاب العمل أن مكافأة نهاية الخدمة التي يتلقاها الوافدون ليست كافية ولا مناسبة كبديل من المعاش التقاعدي".

ويبّين التقرير أن حجم صناديق التقاعد في دول مجلس التعاون الخليجي منخفض نسبياً، مقارنة بصناديق تعويضات التقاعد المقدمة من أصحاب العمل في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، حيث أن قيمة الأصول المستثمرة في هذه الصناديق أعلى من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ حجم حصة الفرد أربعة أضعاف المعدل في دول مجلس التعاون الخليجي. وأشار إلى أن المملكة العربية السعودية تتمتع بأكبر حجم أصول لتعويضات التقاعد، وتنقسم تلك الأصول بين المؤسسة العامة للتقاعد (للعاملين في القطاع العام) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (للعاملين في القطاع الخاص)، وتشترك الهيئتان عادة بالإستثمار في الشركات، إلى جانب صندوق الإستثمار العام. وعلاوة على الإستثمار في عشرات الشركات الكبرى المدرجة، تقوم الهيئات بالاستثمار في شركات خاصة أيضاً. يذكر أن نحو ٨٥ في المئة من أصول معاشات التقاعد تُستثمر خارج المملكة، وتديرها مؤسسة النقد العربي السعودي.

وأوضح جورج قائلاً: "لمعالجة المخاوف في شأن إستدامة هذا القطاع، سيتوجب على دول مجلس التعاون الخليجي إعادة النظر في سن التقاعد، ومزايا الصناديق ومتطلبات المساهمة. ويمكن لهذا أن يتطلب مزيداً من الرسملة للصناديق ومزيداً من الإصلاحات في المكافآت التقاعدية وسن التقاعد".

وأضاف: "حيث تكون الوسائل المالية محدودة، من الممكن أن تتضمن الإصلاحات نظام ثلاثي المستويات، وهو نظام شائع بشكل متزايد في أماكن أخرى من العالم. ويجمع هذا النظام بين مساهمة حكومية كحد أدنى، ومساهمة إضافية من صاحب العمل، ومساهمة إضافية من الأفراد، إلا أنه من غير المرجح أن يحدث تحولاً كبيراً في هذا الاتجاه".

وأشار إلى أنه من الممكن إجراء مزيد من الإصلاح المنهجي في البلدان الأكثر تقييداً مالياً، لإدراج عنصر تأمين تعويضات إضافي. ويمكن للتغييرات الأخيرة في قطاع الرعاية الصحية في دول الخليج، والتي تنطوي على تحول مطرد نحو التأمين الخاص، أن تشكل سابقة لهذه الإصلاحات".

وحول الفرص المتاحة لصناديق التقاعد في دول مجلس التعاون الخليجي، سلط التقرير الضوء على ثلاثة محاور رئيسية يمكن أن يستفيد منها قطاع صناديق التقاعد في دول مجلس التعاون الخليجي، هي: مستويات جديدة من التنظيم والحوكمة، وخطط موسعة لمكافآت نهاية الخدمة، ومنتجات تقاعد متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبين أن بروز منتجات التقاعد الإسلامية في الآونة الأخيرة يعد تطوراً ذا صلة بالوافدين والمواطنين على حد سواء، ولضمان أن تكون المدخرات التقاعدية التابعة لخطط إسلامية، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإنها بحاجة إلى أن يتم استثمارها في أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، فقد أبدى البعض مخاوف بشأن التعويضات، التي يتم شراؤها عادة عند التقاعد باستخدام أموال صناديق التقاعد، بحيث تم ابتكار مفهوم الصكوك مدى الحياة كبديل متوافق مع الشريعة الإسلامية.

وأعرب جورج عن اعتقاده بأنه: "سيكون هناك نقلة نوعية في طريقة التعامل مع مخصصات التعويضات التقاعدية في دول مجلس التعاون الخليجي في الأعوام المقبلة، وذلك لأن النظام الحالي قد يواجه صعوبة في تلبية حاجات سكان هذه المنطقة. ونحن نتوقع تغييراً في تحديد سن التقاعد لمواطني دول مجلس التعاون، وإجراء إصلاحات وتحسينات لخطط مكافآت نهاية الخدمة لجعلها أكثر ملاءمة لحاجات التقاعد الفعلية للعمالة الوافدة. وسيكون هناك الكثير من الفرص لمقدمي الخدمات المحليين في المنطقة، خصوصاً في مجال منتجات التقاعد الإسلامية".

الكويت الأخيرة خليجياً في أداء الموانئ

ذكرت "ميد" في تقرير حديث لها أن صناعة النقل البحري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسجل نمواً قوياً، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين أفضل وأسوأ الموانئ.

ولفتت إلى أن عدد الحاويات المتداولة من قبل الموانئ في المنطقة إرتفع بنسبة ٣٣ في المئة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣ وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية. فيما تشير إلى أن عدد الحاويات إرتفع من ٤٢ مليوناً إلى ٥٥,٨ مليوناً في الفترة المذكورة. بالمقابل إرتفع عددها عالمياً من ٥١٦ مليوناً إلى ٦٥١ مليوناً، بإرتفاع نسبته ٢٦ في المئة.

وأشارت "ميد" إلى أن معدل النمو في المنطقة كان قوياً بشكل خاص بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ مسجلاً ٩ في المئة.

ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي ومقره جنيف، فإن نوعية البنية التحتية للموانئ هي الأكثر إثارة للإعجاب في دولة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة. حلّت الإمارات بالمرتبة الثالثة عالمياً بين ١٤٤ بلداً في تقرير التنافسية العالمية لجودة موانئها.

وعلى نطاق يمتد من ١ إلى ٧ من الأسوأ إلى الأفضل سجلت الإمارات ٦,٥ نقاط مسجلة تحسناً طفيفاً من ٦,٤ نقاط قبل عام وتوسيع نطاق ريادتها في المنطقة.

ولفتت "ميد" إلى أن معظم دول الخليج الأخرى، بما في ذلك البحرين وقطر وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية قد سجلت أداء جيداً نسبياً، وتواجدت ضمن أفضل ٤٠ بلداً في التصنيف العالمي للمنتدى. بينما تراجعت نقاط الكويت من ٤,٤ نقاط في العام ٢٠١٠ إلى ٣,٩ نقاط في العام ٢٠١٤، لتسجل بذلك أداء أقل من الدول الخليجية الأخرى. وتراجعت كذلك تونس من ٥ إلى ٣,٩ نقاط، وكذلك لبنان من ٤,٥ إلى ٤,١ نقاط عن الفترة ذاتها.

"طيران الخليج" تطلب ٥٠ طائرة

وزير الإعلام البحريني
عيسى بن عبدالرحمن الحمادي

قالت المديرة المالية لطيران الخليج، إن الشركة البحرينية تجري محادثات نهائية لطلب شراء ما يصل إلى ٥٠ طائرة من أجل تلبية حاجاتها على مدى السنين العشر المقبلة. وقالت سحر عطائي لـ"رويترز" بالبريد الإلكتروني إن الشركة تتفقد طائرات نحيفة الجسم وعريضة الجسم لإحلال الأسطول الحالي ومن أجل النمو.

وأضافت أن من المتوقع الانتهاء من المفاوضات الجارية مع الشركات المصنعة بحلول الربع الأول من ٢٠١٦، لكنها لم تكشف عن المصنع الأوفر حظاً.

كانت وكالة الأنباء الفرنسية نقلت عن وزير الإعلام البحريني عيسى بن عبدالرحمن الحمادي قوله الشهر الماضي إن طيران الخليج تخطط لشراء ما يصل إلى ٥٠ طائرة ايرباص.

وتشهد الناقلة الوطنية للبحرين التي يبلغ حجم أسطولها ٢٨ طائرة نحيفة وعريضة الجسم من ايرباص إعادة هيكلة طويلة الأمد تهدف للعودة بها إلى الربحية.

وتكبدت طيران الخليج خسارة سنوية بلغت ٦٢,٧ مليون دينار (١٦٦,٢ مليون دولار) في ٢٠١٤ إنخفاضاً من ٩٣,٣ مليون دينار في ٢٠١٣. وقالت الشركة في نتائجها لسنوية إنها متفائلة بخصوص ٢٠١٥، لكنها لم تذكر متى قد تعود إلى الربحية.

كان تمويل حكومي قدره ١٨٥ مليون دينار في ٢٠١٢ قد ساعد شركة الطيران على خفض الديون. وقالت سحر إن الديون المتبقية ستسدد بالكامل قبل نهاية ٢٠١٦، وان طيران الخليج غير متأخرة في إلتزاماتها مع كل مزودي الخدمات والموردين منذ إعادة هيكلة شركة الطيران في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٣.

شدد المحامي "ماجد قاروب"، رئيس مركز القانون السعودي، على "ضرورة صياغة نظام يختص في إدارة المشاريع العملاقة في الخليج قانونياً، لمنع التعثرات ودعم المشاريع التنموية". وقال قاروب: "أطالب الشركات باللجوء إلى التحكيم الهندسي، لمنح الثقة والاستقرار في المشروعات، من خلال إجراءات سريعة وسرية وعادلة واقتصادية". وتشهد منطقة الخليج طفرةً مستمرة، في المشاريع والمقاولات والعقارات والبنية الأساسية، ومن المتوقع أن تصبح أسواق الإمارات والسعودية وقطر أكبر ٣ أسواق في القطاع العقاري لعام ٢٠١٥.

❖❖❖

قال الرئيس التنفيذي لشركة "روسنفت" الروسية إيغور سيتشين، إن المملكة العربية السعودية بدأت تمد بولندا بالنفط الخام، لتنضم بذلك إلى قائمة منتجي منطقة الشرق الأوسط، الذين يدخلون سوقاً طالما كانت روسيا تهيمن عليها.

وتتصارع الدول المصدرة للنفط في العالم على الحصص السوقية، في معركة تستغل فيها الدول الثرية مثل المملكة العربية السعودية، الأسعار المتدنية للخام لدخول أسواق جديدة، وغالباً ما يكون ذلك على حساب روسيا.

❖❖❖

ذكرت "المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق" السعودية أنها تتوقع إستيراد ٣,٥ ملايين طن من القمح في العام ٢٠١٦، عندما تتوقف مشتريات القمح المحلية.

وقال المدير العام للمؤسسة أحمد الفارس إنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي واردات القمح هذا العام ٣,٤ ملايين طن. وأوضح في بيان، على هامش "منتدى الأعمال السعودي الفرنسي" في الرياض أن "السعة الحالية لتخزين القمح في المملكة تبلغ ٣,١ ملايين طن، وهو ما يكفي الاستهلاك لعشرة أشهر".

❖❖❖

إحتفلت دولتان في المحيط الهادئ أخيراً بتدشين مشروعين لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية من تنفيذ "مصدر"، مبادرة أبوظبي متعددة الأوجه للطاقة المتجددة، وبتمويل من الإمارات العربية. وتم افتتاح محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة ٥٠٠ كيلوواط في أرخبيل فونافوتي في دولة توفالو. فيما تم إفتتاح محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية وحماية المياه الجوفية على أرخبيل جزر تاراوا في جمهورية كريباتي، وكلتا الدولتين تمتد على مجموعة جزر في المحيط الهادئ. وقد تم تصميم المشروعين وتنفيذهما بالتعاون بين "مصدر" وحكومتي البلدين.

المفكرة الدولية

شرق ألمانيا عاجز عن اللحاق اقتصادياً بغربها

أظهرت دراسات صدرت بالترافق مع الإحتفالات في مختلف المناطق الألمانية لمناسبة مرور ٢٥ سنة على توحيد ألمانيا، أن شرق ألمانيا لا يزال بعيداً من اللحاق بغربها على صعيدي الاقتصاد والإنتاج على رغم التقارب الحاصل في أكثر من جانب.

وأفاد معهد "إيفو" للبحوث الاقتصادية في ميونيخ بأن "الولايات الألمانية الشرقية لم تتمكن من اللحاق بنظيراتها الغربية، بل لن تتمكن من ذلك على الأرجح" على رغم الجهود الكبيرة التي بُذلت خلال ربع القرن الأخير وفقاً للدراسة.

ولفتت الدراسة إلى أن كل المؤشرات تُظهر أن إقتصاد الولايات الشرقية سيبقى متأخراً عن اقتصاد الولايات الغربية حتى بعد ٢٥ سنة أخرى. وتتكون ألمانيا من ١١ ولاية غربية تضم نحو ٦٥ مليون شخص، وخمس ولايات شرقية تضم أقل من ١٦ مليوناً.

وأعلن نائب رئيس فرع المعهد في مدينة دريسدن الشرقية، يواخيم راغنيتس، أن التقارب في المستوى بين شرق ألمانيا وغربها في ما يخص معدل الناتج الاقتصادي "توقف عن الحراك منذ ٢٠ سنة"، مضيفاً أن الناتج السنوي الخام للفرد في شرق البلاد تجمّد منذ العام ١٩٩٥ على معدل ٧٥ في المئة من متوسط الناتج السنوي للفرد الواحد في غربها. لكن الولايات الشرقية حققت تحسناً ملموساً في مكافحة البطالة العالية فيها، إذ هبط معدلها من ١٨ في المئة في المتوسط عام ١٩٩٣ إلى ٩,٨ في المئة وسطياً في ٢٠١٤، في مقابل ٦ في المئة وسطياً في غرب البلاد.

صحيح أن الأجور في غرب ألمانيا لا تزال أعلى منها في شرقها، إلا أن الفارق تضاءل في شكل ملموس خلال السنوات الأخيرة، ما شجع كثراً من الشرقيين النازحين إلى الغرب للعودة من جديد إلى مدنهم وبلداتهم

أنجيلا ميركل

في الشرق.

ولفت راغنيتس إلى أن على المرء التخلي عن الفكرة الخيالية القائلة بضرورة العمل على مساواة الأوضاع المعيشية بين الجانبين. ولدعم وجهة نظره، أشار "إلى أسباب بنيوية يصعب تجاوزها في زمن قصير". وأضاف أنه يقصد بكلامه هذا "عدم وجود شركات إنتاجية كبيرة في شرق ألمانيا كما هو الأمر في غربها، وهو أمر لن يتحقق في المدى الزمني الملموس".

وأشار الخبير إلى وجود مراكز صاعدة متفرقة موجودة في كل من دريسدن ولايبزغ وبينا، ومحيط برلين فقط "تتمتع وحدها فعلياً بآفاق إيجابية".

ورأت دراسة ثانية نشرها معهد "برلين – إنستيتوت" عن السكان والنمو، أن الأوضاع الحياتية والمعيشية في غرب البلاد وشرقها تقاربت في كثير من الجوانب بعد ربع قرن على الوحدة، إنما من دون أن تتساوى كلياً وفي كل الولايات. ووصلت الدراسة بدورها إلى إستنتاج مفاده بـ"أن التساوي الكامل المنشود قد لا يحصل أبداً بسبب الفروقات البنيوية بين الجانبين".

وفحص المعهد ٢٥ جانباً وموضوعاً بدءاً بإنجاب الأطفال، والتعليم، والشروط البيئية المطلوبة فوجد "أن التقارب فيها أصبح كبيراً" وفقاً لمدير المعهد، راينر كلينغهولتس، الذي أوضح أن الفروق في مجالات أخرى مثل النمو السكاني والاقتصادي والزراعي، وحجم الملكية والإرث، لا تزال ظاهرة بوضوح للعيان، وكذلك في مسألة تقبل الهجرة واللاجئين حيث يصل القبول في غرب البلاد إلى ٧٥ في المئة وفي شرقها إلى ٥٠ في المئة فقط.

وعلى رغم إشارة الدراسة إلى أن الوحدة الألمانية "تشكل قصة نجاح مشترك لشطري البلد"، إلا أنها لفتت في الوقت ذاته "إلى أن الطريق إلى تحقيق التساوي في عدد من الجوانب بين الشطرين سيبقى طويلاً، وقد يكون في حاجة إلى جيل آخر".

وأوضحت أن استطلاعاً جرى بين الألمان في الجانبين أظهر أن ٥٠ في المئة منهم يقرون بوجود فروق في ما بينهم أكثر كثيراً من الأمور المشتركة".

لاغارد ترى "أسباباً تدعو للقلق" على الإقتصاد العالمي

إعتبرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أن هناك "أسباباً تدعو للقلق" على الاقتصاد العالمي المتأثر بالتباطؤ في الصين والمهدد بحلقة مفرغة مرتبطة برفع معدلات الفائدة المقبل في الولايات المتحدة.

وقالت لاغارد في خطاب "هناك أسباب تدعو للقلق. إحتمال رفع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة وتباطؤ الاقتصاد في الصين يغذيان الغموض وتزايد تقلبات الأسواق".

ولفتت أيضاً إلى "تباطوء واضح للتجارة العالمية وتدهور سريع لأسعار المواد الاولية ما يؤثر سلباً على إقتصاديات البلدان الناشئة التي تصدرها".

ويبدو أن التقدم الاقتصادي الذي حققته هذه الدول "مهدد" وفقاً لما قالته لاغارد قبل أيام من افتتاح الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي في ليما بالبيرو.

وعبرت لاغارد عن قلقها إزاء تأثير رفع "مجلس الاحتياطي الاتحادي" (البنك المركزي الأميركي) معدلات الفائدة التي بقيت قريبة من الصفر منذ أواخر ٢٠٠٨.

وقد يدفع التغيير في سياسة البنك المركزي الأميركي المستثمرين إلى ترك البلدان الناشئة ونقل أموالهم إلى الولايات المتحدة، ما يؤدي إلى ارتفاع الدولار، العملة التي تستدين بها شركات عدة.

وأضافت لاغارد أن "رفع معدلات الفائدة مع دولار أقوى قد يؤدي الى ظهور تباينات في معدلات الصرف تقود الى إفلاس شركات وإلى حلقة مفرغة بين الشركات والمصارف والدول".

كريستين لاغارد

سنغافورة: نمو السكان يسجل أدنى مستوياته منذ ١٠ سنين

إرتفع عدد سكان سنغافورة بنسبة ١,٢ في المئة خلال العام الماضي، في أبطأ وتيرة له منذ أكثر من عشر سنين، في وقت تحاول البلاد تقليص عدد الأيدي العاملة الأجنبية. كما بدأت جهود تشجيع المواطنين على إنجاب مزيد من الأطفال تؤتي بعض ثمارها.

وبلغ عدد سكان سنغافورة ٥,٥٤ ملايين حتى حزيران (يونيو) الماضي، وفقاً للبيانات المعلنة أخيراً، بينهم ٣,٣٨ ملايين مواطن.

وتتقدم أعمار المواطنين، إذ أن ١٢,١ في المئة منهم بلغ ٦٥ عاماً أو تجاوز هذه السن مقارنة بنسبة ١٢,٤ في المئة العام الماضي، بسبب بطء معدلات الخصوبة وزيادة المتوسط المتوقع للأعمار.

وحاولت سنغافورة على مدى سنوات إقناع مواطنيها المتعلمين والقادرين مالياً، على إنجاب مزيد من الأطفال لكن من دون تحقيق نجاح كبير. لكن نسبة المواليد ارتفعت سبعة في المئة عام ٢٠١٤، لتصل إلى ٣٣١٩٣ مقتربة من مستوى ٢٠١٢ الذي كان الأعلى خلال عشر سنين.

وأدت زيادة الأيدي العاملة الأجنبية إلى تذمر من إرتفاع أسعار المساكن وإزدحام المواصلات العامة، ما دفع الحكومة إلى الحد من هذه الأعداد خصوصاً في مجالات الصناعة والخدمات والبناء.

الموجز الدولي

طالب أربعة وزراء ايرانيين في رسالة موجهة الى الرئيس حسن روحاني باجراء تغيير في السياسة الاقتصادية بغية تفادي حصول أزمة عميقة نتيجة تدهور أسعار النفط.

وقال وزراء الاقتصاد والصناعة والعمل والدفاع في رسالتهم ان تدهور "اسعار النفط والمنتجات الاساسية وخصوصاً المعادن وبعض القرارات الاقتصادية والسياسية غير المنسقة داخل البلاد أدت الى تدهور غير مسبوق في بورصة" طهران.

وفي هذه الرسالة المؤرخة قبل شهر تقريباً والتي نشرتها الصحف أخيراً، أفاد الوزراء "ان مؤشر البورصة تراجع بنسبة ٤٢٪" منذ اواخر ٢٠١٣.

وأكدوا انه "ان لم تتخذ قرارات بصورة عاجلة ووفق القواعد المرعية في الازمات" فثمة خطر لحصول "ازمة عميقة".

❖❖❖

صرح وزير النقل البحري الهندي نيتين جادكاري بأن بلاده مستعدة لاستثمار أكثر من ١٥,٢ مليار دولار لتنفيذ مشاريع في إيران بينها التنمية الشاملة لميناء شاباهار، إذا عرضت طهران توفير الغاز بسعر أرخص.

والهند واحدة من الدول القليلة التي أبقت علاقاتها التجارية مع إيران بعدما عزلت الدول الغربية الأخيرة على خلفية برنامجها النووي الذي كان موضع خلاف آنذاك. كما أن نيودلهي هي ثاني أكبر مشتر للنفط من طهران بعد بكين.

وقال جادكاري في مؤتمر صحافي: "مستعدون لتنفيذ استثمارات ضخمة في إيران وهذا في الأساس مرتبط بسعر الغاز الذي تعرضه إيران...".

وقبل أيام من الاتفاق النووي التاريخي بين طهران والغرب، عرض الرئيس الإيراني حسن روحاني على الهند دوراً أكبر في مشروعات البنية التحتية بما في ذلك التنمية الشاملة لميناء شاباهار.

❖❖❖

بلغت إيرادات شركة غوغل على مستوى العالم خلال النصف الأول من العام ٢٠١٥ مبلغ ٣٥ مليار دولار، مقابل ٣١ مليار دولار في الفترة عينها من العام الماضي.

❖❖❖

عدلت الحكومة الفنزويلية بياناتها الاقتصادية لعام ٢٠١٤، لتظهر إنكماشاً بنسبة ٤ في المئة للناتج المحلي الإجمالي، وهو الأداء الاقتصادي الأسوأ بين دول أميركا اللاتينية. وفي وقت سابق من هذا العام، قال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو إن "الناتج المحلي الإجمالي إنكمش ٣ في المئة العام الماضي". ولم تصدر الحكومة أي بيانات للناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي، ما أغضب معارضيها وأثار دهشة الخبراء الاقتصاديين.

خبراء المال والمحاسبة يدلون بدلوهم لـ"أسواق العرب"

لبنان: إصلاح نظام الضرائب يُنقذ الإقتصاد ويُحقّق العدالة الإجتماعية

يرى بعض خبراء المحاسبة أن تدني ضريبة الدخل في لبنان يرتبط بالوضع العام وأن تصحيح هذه الضريبة يكون بإعتماد قانون الضريبة الموحدة على الدخل . فيما يطالب آخرون بإعادة النظر في معدل الضريبة المتوجبة على المصارف . فما هي التشريعات والقوانين المنظمة لهذه الضريبة ؟ وهل بالإمكان فرض ضريبة تصاعدية على الفوائد في ظل وجود السرية المصرفية في القطاع المصرفي ؟

بيروت - مازن مجوز

يؤكد الخبير الإقتصادي والأستاذ في جامعة اللويزة دكتور إيلي يشوعي أن الضريبة تُستعمَل فعلاً من أجل إرساء عدالة إجتماعية أفضل، وخفض الفروقات الإجتماعية، والفروقات في المداخيل، والمداخيل الاسرية وفي الاجور الفردية.

ويتابع: "الضريبة تستعمل من أجل جعل الناس – وبالفعل – أكثر متقابلين، أي أن لا يكون لديهم ما يسمى ب " النزاع الطبقي" .

ويضيف بأن الضريبة مهمة جداً لكي يعيش الإنسان بكرامته، وبأن لا يشعر بالغبن والظلم، أو أن هناك ناساً تثرى على حسابه، مفنّداً ٣ مهمات للضريبة:

– الأولى: هي أنها تستعمل من أجل حسن إعادة توزيع الدخل الوطني؛

– الثانية: تستعمل لتحقيق النمو الإقتصادي، لأن هناك علاقة وطيدة بين مستوى الضرائب والنمو الإقتصادي؛

– المهمة الثالثة: يُنظَر إليها كوسيلة لجمع المال لواردات الموازنة العامة.

ويوضّح يشوعي أن المعنى الحقيقي للضريبة "ليس إذا كان لدينا عجز في الموازنة يعني أنه يتوجب علينا رفع الضريبة. هذه مقاربة خاطئة وحتى اليوم لم تستعمل الضرائب في لبنان إلا من أجل غايتها الثالثة الأقل أهمية بين المهمات كلها. فالضريبة يجب أن تكون آداة مرنة، أي أن تستعمل بشكل دوري" .

الدكتور عبد الله ناصر الدين:
التركيز على الدخل الفردي لإرساء العدالة الإجتماعية

دكتور إيلي يشوعي:
ينبغي إستعمال الضريبة بشكل مرن

الدكتور عبد الله ناصر الدين: "إذا أردنا إرساء عدالة إجتماعية، فالأفضل التركيز على الضرائب على الدخل الفردي، والقيام بـ "تجميع" لكل المداخيل الفردية شرط أن تفرض على المجموع نسب ضريبية معتدلة وغير مرتفعة"

بدوره يشدد نقيب خبراء المحاسبة المُجازين في لبنان إيلي عبود على أن العدالة الضريبية تتحقق بالكامل عند تطبيق قانون الضريبة الموحّدة. معتبراً أن القانون الضريبي ليس كتاباً مقدّساً بل هو قابل للتعديل وبحاجة إلى ذلك، مذكّراً بأن هذا القانون هو المعتمد في الكثير من بلدان العالم ومنها أوروبا وأميركا.

ويشرح: "في قانون الضريبة الموحدة لا يكون دفع الضريبة على الإيرادات ونسبة مقطوعة بل على صافي الأرباح أي على الربح الحقيقي وليس على الربح المقطوع. ومن أجل ذلك يحتاج تصريح الضريبة الشخصي في هذه الدول إلى توقيعه من مدقق حسابات" .

وإذ يصف قانون الضريبة الموحدة بالمهم جداً بإعتباره يحقق العدالة الضريبية والعدالة الإجتماعية، يذكر أن "كل الأملاك البحرية ضمن العدالة الضريبية هي ملك للشعب اللبناني وهناك مستثمرون، ونحن مع تشجيع المستثمرين لكن في ظل المشكلة الإقتصادية لا إمكانية للتعديل المذكور" .

أما الخبير الإقتصادي رازي الحاج فنجده يسأل: "هل النظام الضرائبي عادل؟ وهل يستوفي الضريبة بطريقة عادلة؟ أي كل فرد بحسب مدخوله وبحسب ربحه، أم أن الدولة تعتمد مبدأ الضريبة التي بإمكانها إستيفائها؟" . ليجيب: "نحن اليوم يجب أن نتجه نحو نظام ضرائبي يقوّي العدالة الإجتماعية ويزيد من الإيرادات" .

ويعزو ذلك إلى أننا بحاجة إلى مواكبة الإجراءات التي تهدف الى تخفيض الإنفاق، حيث يجب أن تُرفَق بإجراءات إضافية لتحسين الإيرادات.

"لذلك أي تغيير في السياسة الضريبية يجب ان يتماشى مع الحاجة الى التقليل من التشويهات و تعزيز مستويات العدالة والإنصاف في توزيع العبء الضريبي" ، بحسب تعبيره.

وبرأيه فإن قاطع الضريبة في لبنان بشكل عام يعتمد على سهولة إستيفائه الضريبة، وليس على أهميتها للعدالة الإجتماعية أو مردودها، معطياً مثال "الضريبة على القيمة المضافة التي أتت لتضع كل الناس على المعيار عينه، وجاءت لتساوي بين البضاعة الثمينة التي هي خارج السلة الإستهلاكية اليومية للمواطنين" .

في المقابل يقول الدكتور عبد الله ناصر الدين، أستاذ الإقتصاد في جامعة بيروت العربية إن أي نظام ضريبي في العالم يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية عبر التأثير على منظومة الحوافز الإنتاجية والإستهلاكية في الإقتصاد وإعادة توزيع الثروات والدخول. "فالهدف الأول يكمن في حسن إعادة توزيع الدخل الوطني. فيما يسعى الثاني لتحقيق النمو الاقتصادي، لأن هناك علاقة وطيدة بين مستوى الضرائب والنمو الاقتصادي. في وقت يكمن الهدف الثالث في ترشيد الإستهلاك والإنتاج، بينما يسعى الهدف الأخير إلى إستعمال الضريبة كوسيلة لجمع المال من أجل واردات في الموازنة العامة" .

ولا يخفي ناصر الدين شعوره بالقلق حيال عدم تماشي الضريبة الحالية في لبنان مع التقلبات في الدورة الإقتصادية خصوصا أنها تتصف بالصلابة "وتحمل الصفة التصاعدية التي تهدف إلى إرساء عدالة إجتماعية أفضل، إلا أن إرتفاع مستويات الفقر في لبنان والتفاوت الطبقي يشير إلى فشلها في تحقيق العدالة الإجتماعية" .

وينبه ناصر الدين من أن الأرقام المرتبطة بالنظام الضرائبي الحالي لم يتم تعديلها منذ زمن بعيد، وتبدو عمياء تفتقر إلى التمييز الدقيق بين الأنشطة الإقتصادية التي تصدر عنها تلك المداخيل سواءً كانت أرباح شركات أو رواتب وغيرها.

مديرية الواردات في وزارة المالية:
صعوبة تحصيل الضرائب في هذه الأيام

الدكتور إيلي يشوعي: "الضريبة في لبنان ينظر إليها كوسيلة لجمع المال لواردات الموازنة العامة. هذه مقاربة خاطئة وحتى اليوم لم تُستعمل الضرائب في لبنان إلا من أجل ذلك. الضريبة يجب أن تكون آداة مرنة أي أن تستعمل بشكل دوري

وبحسب ناصر الدين، إذا ما بحثنا عن أمثلة على ذلك يستوقفنا إفتقار الضريبة على القيمة المضافة للقدرة على ترشيد الإستهلاك سواء في لجم التلوث، أو التخفيف من الأمراض المستعصية والخطيرة، أو توجيه سلوك الشباب في تخصصاتهم الجامعية وغيرها.

وفي حين تبدو الأنباء سيئة بالنسبة إلى الإقتصاد اللبناني وتراجع نسبة النمو فيه يكشف عبود عن إطلاق النقابة قريباً بروتوكول تعاون مع وزارة المالية وجمعية المصارف، معتبراً أنه سيكون أهم وسيلة علمية والمرجع الوحيد للمعلومات للحد من التهرب الضريبي. لافتاً إلى أنه يحقق العدالة الإجتماعية "وهو للتحفيز ولمساعدة الإدارة الضريبية في التحصيل الضريبي. مشروع متكامل مع المكننة مع كل من الوزارة والجمعية، ومفاده أن كل شركة سيكون لديها مدقق حسابات مجاز من النقابة يحتسب الضريبة على الربح الحقيقي حتى لو لم تكن شركة مساهمة بغض النظر عن مبلغ ايراداتها. ونسعى إلى إعتماده قبل إقرار قانون الضريبة الموحدة، وقد باشرت النقابة منذ مدة بالرقابة النوعية على أداء مكاتب التدقيق".

والواقع أن وزارة المالية وضعت مشروع قانون "لتأمين إيرادات لسلسلة رواتب وأجور موظفي الدولة ولتغطية الزيادة في الإنفاق على بعض المشاريع الاجتماعية والإنمائية والصحية". في موازنة العام ٢٠١٣ ويقضي إضافة إلى مشاريع أخرى:

- بزيادة الضريبة على الفوائد المصرفية من ٥ إلى ٧ في المئة، وهو يؤمن حوالي ٢٦٠ مليار ليرة إضافية؛
- رفع الضريبة على القيمة المضافة من ١٠ إلى ١٥ في المئة على بعض السلع والخدمات والكماليات ومنها أجهزة الهاتف الخلوي وعملية إستيراد المركبات والسيارات ما يؤمن حوالي ١٥٠ مليار ليرة؛
- زيادة رسم الطابع المالي ومردودها حوالي ١،٥ مليار ليرة.

تعدّل الفقرة أولاً من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩٧ تاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠ (موازنة العام ٢٠٠٣) بحيث تصبح على الشكل التالي:

أولاً: خلافاً لأي نص آخر، تخضع لأحكام قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراعي رقم ٥٩/١٤٤ وتعديلاته ولضريبة الباب الثالث منه بمعدل ٧٪).

النقيب إيلي عبود: مشروع ضريبي مشترك مع وزارة المال وجمعية المصارف

الخبير رازي الحاج: الضرية على القيمة المضافة وضعت الناس على المستوى نفسه

١. فوائد وعائدات وإيرادات كافة الحسابات الدائنة المفتوحة لدى المصارف بما فيها حسابات التوفير (الإدخار) باستثناء الحسابات المفتوحة بإسم الحكومة والبلديات والمؤسسات العامة، والبعثات الديبلوماسية والقنصلية الأجنبية في لبنان؛

٢. فوائد وعائدات الودائع وسائر الالتزامات المصرفية بأي عملة كانت بما فيها تلك العائدة لغير المقيمين؛

٣. فوائد وإيرادات وعائدات حسابات الإئتمان وإدارة الأموال؛

٤. عائدات وفوائد شهادات الإيداع التي تصدرها جميع المصارف وسندات الدين التي تصدرها الشركات المغفّلة؛

٥. فوائد وإيرادات سندات الخزينة اللبنانية.

ويوافق ناصر الدين على كلام يشوعي: "يبدو أن مفهوم الدولة للضريبة محصورٌ بدرجة كبيرة بالهدف الرابع أي تمويل عجز الموازنة، وهي سمة من سمات التخلف الضريبي"، مشيراً إلى أنه لا يعني أنه إذا كان لدينا عجز في الموازنة يعني أنه يتوجب علينا رفع الضريبة. هذه مقاربة خاطئة وحتى اليوم لم تستعمل الضرائب في لبنان إلا من أجل غايتها الرابعة الأقل أهمية بين المهمات كلها.

النقيب إيلي عبود: "قانون الضريبة الموحّدة يحقق العدالة الضريبية والعدالة الإجتماعية، فمثلاً كل الأملاك البحرية ضمن العدالة الضريبية هي ملك للشعب اللبناني، ونحن مع تشجيع المستثمرين لكن في ظل المشكلة الاقتصادية لا إمكانية للتعديل المذكور"

واللافت هنا، وفق ناصر الدين، أن النظام الضريبي في لبنان وضع خدمةً للدين العام المتفاقم وهدرا لنتاج المواطن وأرباح الشركات والتي من الأجدر أن تستهلك أو يعاد إستثمارها. مقترحاً في حال أردنا إرساء عدالة إجتماعية، أن يكون التركيز على الضرائب على الدخل الفردي، "ومن الأفضل القيام ب" تجميع" كل المداخيل الفردية، شرط أن تفرض على المجموع نسب ضريبية معتدلة وليس نسباً مرتفعة. فالدولة لم تنجح في أي شيء في المجال الضريبي، ولا في مجال الموازنات المالية".

أما عبود فيرى أن الوزارة تقوم بجهود جبارة، مشيداً بالزيادة التي حققتها في نسب التحصيل بنسبة ١٠٪ في العام الماضي، معرباً عن إعتقاده بأنها ستتضاعف في ظل هذا المشروع الذي تقدمت به النقابة.

وحول مسألة تصحيح الضرائب وزيادتها يستدرك قائلاً: "ولكن اليوم كما هو معروف لا نمو في إقتصاد البلد ضمن إنسداد الأفق السياسي والإقتصادي والمشاكل الاجتماعية، وعدم البت في الملفات المعيشية، نحتاج إلى ورشة دعائمها الإستقرار والتوافق وإحترام المهل والآجال الدستورية إن على مستوى إنتخاب رئاسة الجمهورية في موعدها والسلطة التشريعية، فنحن بلد ديموقراطي ومن ثم نفكر كيف نبني دولة حديثة، ومن ضمن آلياتها سياسات طويلة الأمد تقر تشريعات لإستقطاب الإستثمارات".

مبنى الضريبة على القيمة المضافة

وفي هذا السياق أيضاً لا يحبذ عبود النسب العالية في الضرائب مشدداً على أن لها مفعولاً سلبياً، مبيّناً أن هذا هذا يحتاج بالطبع إلى دراسات حيث هناك قطاعات من المفترض التحفيز على قيامها وتطويرها وتمويلها كصناديق الإستثمار لتنمية المناطق، "مثلما أقمنا قانون المصارف الإستثمارية، وتم إعفاؤها من الضرائب ل٣ سنوات، فإعتمد الفكرة الكثير من المصارف لذلك علينا أن نشجّع بعض المناطق على إقامة مصانع معينة تُعفى من ضريبة الدخل لسنوات عدة".

وبمعنى أشمل يؤكد أنه لا يمكننا أن نفصل السياسة الضريبية عن الرؤية الاقتصادية والإستثمارية للبلد، أو عن الإستراتيجية العامة لإستقطاب الإستثمارات لتحفيز بعض الصناعات والإستثمارات في بعض المناطق النائية كالبقاع وعكار.

وفي الوقت الذي لا تزال تبدو صورة الإقتصاد اللبناني ضبابية، يقترح الحاج ما يلي:

أولاً: خفض الضرائب غير المباشرة التي تطال الشرائح الأقل قدرة، ومنها الضريبة على القيمة المضافة الى ٧٪، لأنها ضريبة تنازلية وكونها توضع على المواد الاستهلاكية، فان تخفيضها يسهم في تفعيل عجلة النشاط الإقتصادي بحيث يقدم المواطن على الشراء مما يزيد حجم الإستهلاك ويضخ كتلة نقدية كبيرة في الإقتصاد. باستثناء البضائع التي تعتبر غير أساسية وثمينة كالمجوهرات واليخوت والسيارات الفخمة، وفرض ضريبة عليها تصل إلى ١٥٪؛

ثانياً: إعتماد أنظمة الضرائب التصاعدية التي تطال الطبقة الميسورة أكثر من الطبقة الوسطى والفقيرة، لأن إستبدال الضريبة النوعية على الدخل بالضريبة الموحدة لا تراعي "العدالة الاجتماعيّة؛

ثالثاً: وضع ضرائب على الاراضي غير المبنية أو غير المستصلحة لتحفيز المواطن على إستثمارها. على أن تُعفى العقارات التي يتم تشغيلها في الزراعة أو في الصناعة من الضريبة كون اصحابها دخلوا في عملية تنشيط الاستثمار وتحفيز النمو وخلق فرص عمل؛

رابعاً: تحسين نسبة العائدات من الأملاك العامة خصوصاً: كازينو لبنان والاملاك البحرية. وإعادة النظر ببعض الإعفاءات الضريبية لكونها تفوت مبالغ مهمة على الخزينة منها إعفاء اليخوت التي طولها حجمها عن ١٥ متراً" بحجة دعم السياحة؛

خامساً: إعتماد ضرائب تسهّل تطبيق القوانين التي ترتبط السلامة والصحة العامة، مثلاً رفع سعر الدخان وأسلحة الصيد ولوازمه عبر وضع ضرائب عالية عليهم.

من جهته، لا يبدو يشوعي راضياً عن الوضع المالي اللبناني ككل "هذه الدولة عنوانها الفشل، لأنها لم تُحسن فعلاً تطبيق السياسات المالية والنقدية والإقتصادية الملائمة للبنان"، كذلك طُبع الإنفاق الرسمي بالكثير الكثير من الهدر المالي، من محاصصة وسمسرات وصفقات مشبوهة، وإثراء غير مشروع، كل ذلك على حساب الناس وعلى حساب حياتهم ونوعية مستوى حياتهم، وفق يشوعي.

الخبير رازي الحاج: "قطاع الضريبة في لبنان بشكل عام يعتمد على سهولة إستيفائه الضريبة وليس على أهميتها للعدالة الإجتماعية أو مردودها، كالضريبة على القيمة المضافة التي أتت لتضع كل الناس على المعيار عينه"

وإذ يشدد على أن هذا الموضوع لا يجب أن يستمر ولا نقبل بإستمراره، فالدولة لم تنجح في أي شيء لا في المجال الضريبي، ولا في مجال الموازنات المالية أو الدين العام أو حجم الإقتصاد، ولا في المجال النقدي أو الإستثماري، ولا في مسائل التصدير والإستيراد والإنتاجية وفرص العمل والبطالة والتضخم. يجزم بأن "هذه الدولة فشلت فشلاً ذريعاً وهي لاتزال تتخبط في فشلها، وتتعثّر وتجعلنا ندفع الثمن كشعب ثمناً باهظاً جداً بسبب ذلك".

وفي الختام لا بد أن نشير إلى أن مشروع قانون الضريبة الموحدة يتضمن نقاطاً إيجابية كثيرة كتوحيد الضريبة على الدخل وإقرار الضريبة التصاعدية، بما ينسجم مع الإقتراحات التي طالب بها الكثير من الخبراء الإقتصاديين والباحثين في الشؤون الضريبية.

من المؤكد أننا قد تأخّرنا كثيراً في إقرار هذا القانون، ولو تم اقراره منذ العام ٢٠٠٤ لكنّا تجنّبنا الكثير من الخسائر والاضرار الماليّة والاقتصاديّة. فالمعنيون بالقرارات الماليّة الضريبية حاولوا تجنّب إقرار الضريبة التصاعدية على الدخل، على الرغم من أنّهم نادوا بها إنشائيًّا من أجل المحافظة على مصالحهم، وكي يتهرّبوا بالقانون الحالي من دفع الضريبة الفعليّة المفروض دفعها من قبلهم كبقية الدول التي يحترم فيها الحكام شعوبهم.

وعلى رغم مطالبة البنك الدولي، ومنذ ٢٠٠٤، بضرورة توزيع العبء الضريبي على كل فئات المجتمع، وعلى رغم مطالبة غالبية الخبراء الإقتصاديين بإقرار الضريبة التصاعدية على الدخل. كذلك فإن باحثين في الشؤون الضريبية كشفوا أن السياسات الضريبية في لبنان تفتقر الى أسس وأبعاد إقتصادية وإجتماعية واضحة، حيال جعل النظام الضريبي أكثر عدالة على الصعيد الإجتماعي وأكثر فعالية على الصعيد الإقتصادي، بما أدى الى إتساع التفاوت الإجتماعي وعدم تحقيق أي زيادات مهمة في الإستثمارات المنتجة

جارا سوريا الخيِّران مهدّدان

هل تفجّر مأساة اللاجئين السوريين الأردن ولبنان؟

لم ترحم آلة الحرب أحداً في سوريا، لذا فرّ كثيرون إلى بلدان الجوار وخصوصاً إلى لبنان والأردن هرباً من النظام والمعارضة الإسلامية على حد سواء، الأمر الذي خلق وضعاً جديداً في البلدين الجارين ينذر بإنفجار قريب إن طالت الأزمة في بلاد الشام.

تقرير شارك فيه رئيف عمرو من بيروت، محمد الحلبي من دمشق، ليلى الشامي من عمّان

منذ بداية الحرب الأهلية في بلاد الشام في العام ٢٠١١، فرّ ما يقرب من أربعة ملايين سوري من بلدهم. نحو نصف مليون شخص طلب اللجوء السياسي في أوروبا؛ على مدى الأشهر الثمانية الماضية وحدها، أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ سوري وصلوا إلى القارة العجوز في ما وصفه عضو في البرلمان البريطاني بـ"التسونامي". وللتأكيد، إن عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى أوروبا بلغ رقماً مذهلاً، لكنه يتضاءل بالمقارنة مع الأعداد التي تفد وتستقر في الأردن ولبنان.

في السنوات الأربع الفائتة، فتح الأردن، البالغ عدد سكانه قبل الأزمة ثمانية ملايين، ولبنان، البالغ عدد سكانه ٤,٥ ملايين نسمة، حدودهما إلى ما يقرب من مليون و ١,٥ مليون لاجئ، على التوالي. وقد حصل ذلك على الرغم من أن لبنان يعاني من عجز كبير في الموازنة، ومعدل مرتفع من الدين العام يبلغ ١٢٠ في المئة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو بين أعلى المعدلات في العالم – كما أن الأردن يُعتبر واحداً من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم.

حتى الآن، تعامل هذان البلدان بشكل مدهش مع هذه التغييرات الجذرية والمفاجئة لسكانهما. ولكن هناك دلائل تشير إلى أن لبنان والأردن على وشك أن يصلا إلى نقطة التشبّع إن لم نقل التخمة. الواقع أنه إذا إستمرت الحرب في سوريا ومعها تدفق اللاجئين، فإن الضغوط الإقتصادية والإجتماعية قد تزعزع الإستقرار في هاتين الدولتين وتؤدي إلى كارثة.

صراع في الأردن

تتمتع المملكة العربية الهاشمية بتاريخ طويل وميز بالنسبة إلى إستضافة اللاجئين. وتفيد التقديرات بأن ٦٠ في المئة من المواطنين في المملكة هم من أصل فلسطيني لجأوا إليها بعد الحربين اللتين أدّتا إلى نكبة ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧ مع إسرائيل. على الرغم من أن بعض التحيّز المؤسّسي بالنسبة إلى العمل والسياسة الإنتخابية لا يزال قائماً، فقد إندمج الفلسطينيون إلى حد كبير في المجتمع الأردني. كما أن هناك مئات الآلاف من العراقيين يقيمون أيضاً في البلاد، حيث وصلت الموجة الأولى منهم في العام ١٩٩١، تلتها وفود أكبر بعد الغزو الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣.

ولكن وصول مليون لاجىء سوري جديد إلى الأردن يشكّل تحدّياً فريداً من نوعه. جزء صغير –أقل من ١٢٠،٠٠٠– يعيش في إثنين من مخيمات اللاجئين المتاحة. أكبر هذين المخيمين، المعروف بمخيم الزعتري، قد تحوّل تدريجاً إلى مستوطنة دائمة، ومع ٨٠،٠٠٠ شخص، فهو يُعتبر الآن رابع أكبر مدينة في المملكة. وفي الوقت عينه، فقد وُزّعت الغالبية العظمى من اللاجئين في جميع أنحاء الدولة وهم يُجهدون إقتصاد المملكة الذي يعاني بشكل دائم ويؤثّرون فيه عميقاً، حيث يشكّل توليد فرص العمل مشكلة كبيرة.

رسمياً، يبلغ معدل البطالة حوالي ١٢ في المئة، وهو رقم يصبح أسوأ بكثير عندما يُنظر إلى إنخفاض معدّل المشاركة في القوى العاملة، والتي هي ٣٦ في المئة. وقد بلغ معدل البطالة بين الشباب ٣٠ في المئة. وليس من المستغرب، بأن إضافة مئات الآلاف من السوريين إلى سوق العمل قد أدّى إلى تزايد معدل البطالة بين الأردنيين، إذ أن الشركات التجارية تستبدل السكان المحليين، الذين يجب أن يتقاضوا الحد الأدنى للأجور البالغ ٢٦٨ دولاراً شهرياً، باليد العاملة السورية الأرخص. وفقاً لمنظمة العمل الدولية، في المناطق ذات الوجود العالي للاجئين السوريين، فقد إرتفع معدل البطالة بين الأردنيين إلى ٢٢ في المئة.

وقد وضع اللاجئون السوريون ضغوطاً على سوق الإسكان في الأردن أيضاً. لقد أدّى الطلب على المساكن إلى إرتفاع الإيجارات. في وقت سابق من هذا العام، إشتكى سائق سيارة أجرة أردني لمراسلة "أسواق العرب" في المملكة من أن الإيجار الشهري لشقة صغيرة يسكنها في حيٍّ للطبقة العاملة في شرق عمّان قد تضاعف إلى ٢٠٠ دينار أردني (٢٨٢ دولاراً). وقد إرتفعت أيضاً أسعار المواد الغذائية. واليوم، وفقاً للبنك الدولي، ما يقرب من ثلث المواطنين في المملكة هم، في مرحلة ما خلال العام، إفتقروا. وإنسجاماً مع هذه التطورات، فقد أشار إستطلاع للرأي نُشر في حزيران (يونيو) الفائت، وأجراه مركز فينيكس لدراسات الإقتصاد والمعلوماتية في عمّان، أن ٥٧٪ من الأردنيين يرون الإقتصاد بأنه "سيئ" أو "سيئ جداً". وهذا الأمر هو أسوأ بالنسبة إلى السوريين. لقد ذكرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في الشهر الفائت أن ٨٦ في المئة من اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات يقعون تحت خط الفقر.

هناك دلائل تشير إلى أن لبنان والأردن على وشك أن يصلا إلى نقطة التشبّع إن لم نقل التخمة من اللاجئين السوريين. الواقع أنه إذا إستمرت الحرب في سوريا ومعها تدفق النازحين، فإن الضغوط الإقتصادية والإجتماعية قد تزعزع الإستقرار في هاتين الدولتين وتؤدي إلى كارثة

الوصول إلى الموارد العامة، وبشكل خاص التعليم الإبتدائي، هو مصدر قلق آخر. قبل بدء الحرب في سوريا، على سبيل المثال، كان عدد سكان المدينة الأردنية الشمالية "المفرق"، التي تقع على بعد عشرة أميال من الحدود السورية، لا يتعدى الـ٨٠ ألف نسمة. بحلول العام ٢٠١٤، فقد تضخم إلى ٢٠٠،٠٠٠. وللتعامل مع الطوفان البشري، في المفرق ومناطق أخرى في الأردن، فإن المدارس العامة تُقدِّم الآن دورتين تعليميتين مختلفتين: يتلقى الطلاب الأردنيون دروسهم في الصباح والطلبة السوريون في فترة ما بعد الظهر. وبالنظر إلى الضغوط الإقتصادية والإجتماعية، كان من المستغرب أنه لم يُسجَّل إلّا عدد قليل من حوادث العنف المبلّغ عنها حتى الآن، على الرغم من أنها ما زالت تحدث. قبل عامين، في محافظة الطفيلة القبلية، هاجم سوري رجلاً أردنياً وأرداه قتيلاً. في أعقاب هذا الحادث، قام سكان الطفيلة بأعمال شغب ومظاهرات حيث طُرد على أثرها سبعمئة لاجئ سوري من المدينة. وفي الآونة الأخيرة، في آذار (مارس)، أدت تقارير عن إمرأة أردنية صفعت وأهانت رجلاً "عربياً" (يعني سورياً) لمضايقاته اللفظية إلى إنعاش وإشعال حركة المواقع الإجتماعية.

رد فعل عنيف في لبنان

في لبنان، حيث يشكّل اللاجئون السوريون الآن ربع السكان، فإن المشاكل الراهنة وآفاق المستقبل تبدو أسوأ. وبدوره يتمتع بلد الأرز أيضاً بتاريخ طويل في مجال إستيعاب اللاجئين. خلال الحرب العربية الإسرائيلية في العام ١٩٤٨،

مخيم الزعتري في الأردن: صار رابع أكبر مدينة في الأردن

التدمير في سوريا: سيمنع اللاجئين من العودة

فرّ ١٠٠،٠٠٠ فلسطيني إلى البلاد. اليوم، حوالي ٤٥٠،٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين وأحفادهم يقيمون في ١٢ مخيماً في جميع أنحاء الدولة، لكنه على عكس الأردن، منع لبنان التكامل الفلسطيني، خوفاً من أن يؤدي اللاجئون الذين معظمهم من السنة التوازن الطائفي الهشّ في البلاد بين السنة والشيعة والمسيحيين. في ذلك الوقت، أصدر لبنان قوانين صارمة التي، لأكثر من ٦٠ عاماً، منعت الفلسطينيين من العمل والتملّك. اليوم، يمثّل الفلسطينيون في لبنان الطبقة الدنيا المُحبَطة والمُتطرِّفة بشكل دائم.

وقد أدى وصول ١,٥ مليون لاجئ سوري جديد معظمهم من السنّة إلى سياسات تمييزية مماثلة. وفقاً للقانون اللبناني، ينبغي على السوريين في البلاد الحصول على تصريح إقامة لمدة ستة أشهر مقابل ٢٠٠ دولار والتي لا تسمح لهم بالعمل. لكن، على الرغم من أن العديد من اللاجئين يعملون بشكل غير قانوني، فإن دخلهم، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، هو أقل بنسبة ٤٠ في المئة من الحد الأدنى للأجور اللبناني البالغ ٤٤٨ دولاراً في الشهر. وفي الوقت عينه، تَضاعَف معدل البطالة العام بين اللبنانيين ليصل إلى ٢٤ في المئة، وبلغ بين الشباب ٣٥ في المئة. ووفقاً لأرقام حكومية رسمية، فقد إزداد الفقر بين اللبنانيين أيضاً بمقدار الثلثين على مدى السنوات الأربع الفائتة.

يعيش نحو ٨٦ في المئة من السوريين في لبنان في القرى الفقيرة، حيث هناك فرص ضئيلة للعمل أو التعليم. ويُفيد بعض المعلومات بأن ما يقرب من النصف يعيشون في مبانٍ غير مُكتمِلة، ومخازن فارغة، ومواقف سيارات، وعلى هامش الحقول الزراعية في المناطق ذات الغالبية الشيعية مثل وادي البقاع. كما أن بيروت هي الأخرى تعج الآن بالسوريين الذين هم بلا مأوى. إن الشبان والفتية اللاجئون ينتشرون في كل مكان: يتسوّلون ويبيعون الزهور، والأنسجة، وحزماً من "العلك" في الشوارع. وتفيد التقارير في بيروت أن الجرائم الصغيرة إرتفعت بنسبة ٦٠ في المئة، وأن ٢٦٪ من نزلاء السجون في لبنان الآن هم من المواطنين السوريين، وقد سُجنوا بسبب السرقة والتشرّد، أو لأنهم يعملون بشكل غير قانوني. الآن، بعد أشهر على أزمة القمامة في البلاد، حيث شَلّ الجمود السياسي الحكومة ومنعها من أداء الخدمات الأساسية مثل جمع النفايات، فقد حذّرت منظمة الصحة العالمية من أن الظروف غير الصحية يمكن أن تؤدي إلى وباء الكوليرا بين اللاجئين.

وصول مليون لاجىء سوري جديد إلى الأردن يشكّل تحدّياً فريداً من نوعه. جزء صغير –أقل من ١٢٠،٠٠٠– يعيش في إثنين من مخيمات اللاجئين المتاحة. أكبر هذين المخيمين، المعروف بمخيم الزعتري، قد تحوّل تدريجاً إلى مستوطنة دائمة، ومع ٨٠،٠٠٠ شخص، فهو يُعتبر الآن رابع أكبر مدينة في المملكة

خلافاً لما حدث في الأردن، فإن تدفق السوريين أثار رد فعل قوياً في لبنان. مدن عدة في جميع أنحاء لبنان وضعت حظراً لتجوّل السكان "الأجانب". وذكرت "هيومن رايتس ووتش" بأن العنف ضد اللاجئين السوريين قد إرتفعت وتيرته، وقد لاحظت منظمات غير حكومية أخرى إنتشار "وباء" العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد المجتمع السوري. وينبع هذا العنف، في جزء منه، من خوف اللبنانيين من أن يكون بعض اللاجئين جزءاً من تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، ويستعدون لنشر الفوضى في لبنان. وتمتلىء الصحافة اللبنانية بتقارير حول هذه الخلايا. في وقت سابق من الشهر الفائت، كرّر وزير التربية اللبنانية الياس بو صعب هذه المخاوف، موحياً بأن ما يصل الى إثنين في المئة من اللاجئين قد يكونون "متطرفين" عازمين على تحضير عمليات "جهادية" في وطنهم الجديد.

في الوقت عينه، فإن وجود اللاجئين قد فاقم التوترات الطائفية القائمة. منذ العام ٢٠١١، يقاتل "حزب الله" الشيعي اللبناني في سوريا لدعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، الذي قتل حتى الآن ما يقرب من ٢٠٠،٠٠٠ شخص معظمهم من السنّة. إن تورط "حزب الله" في سوريا قد أثار غضب السنة في لبنان وسوريا على حد سواء، مما أثار موجة من ١٦ حادثة تفجير لسيارات ملغومة ضد أهداف طائفية قبل أكثر من عام.

على رأس هذه التغييرات على المستوى الجزئي، فإن اللاجئين يؤثّرون سلبياً على البنية التحتية في لبنان أيضاً – لا سيما على نظم الكهرباء، والمياه، والتعليم – حيث يستنزفون الموارد المالية الوطنية. وكلٌ من الأردن ولبنان سيدير عجزاً في الموازنة واسع النطاق في العام ٢٠١٥ نتيجة للنفقات على اللاجئين وخسائر الإيرادات الأخرى المتعلقة بسوريا، مثل التجارة والسياحة. حتى لو تلقّى الأردن كل المساعدة الدولية المتوقَّعة للاجئين – التي هي غير مؤكدة لأن أموال المانحين تتضاءل بإطراد-- فإن الدولة سوف تُنفق ٦٦٠ مليون دولار، أو نسبة خمسة في المئة من موازنتها البالغة ١١,٤ مليار دولار. أما العجز المتوقَّع في لبنان فهو ٢٣ في المئة من ٥,١ مليارات دولار وبالتالي فهو أقسى من ذي قبل، لا سيما في ظل أزمة الديون الوطنية الحالية.

تعب الجهات المانحة

إلى حد كبير، إن عجز الموازنة في الأردن ولبنان هو نتيجة لعدم كفاية المساعدات المالية الدولية. في العام الفائت، ناشدت الأمم المتحدة العالم لتوفير ٤,٥ مليارات من التبرعات لتأمين الغذاء المُلحّ وغيره من المساعدات للاجئين السوريين الضعفاء في جميع أنحاء المنطقة. حتى الآن، مع ذلك، فقد جمعت الأمم المتحدة ٣٧ في المئة فقط من هذا الهدف، وأكبر فجوات التمويل، حسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هي في لبنان والأردن. على سبيل المثال، لقد تلقى الأردن فقط ٤٦٦ مليون دولار من أصل ١,١٩ مليار دولار التي حددتها الأمم المتحدة لعمّان لإستيعاب اللاجئين، وجمع لبنان فقط ٦٤٩ مليون دولار من أصل ١,٩٧ مليار دولار.

الواقع أن النقص في التمويل له تداعيات خطيرة على اللاجئين. وهذا الصيف، خفّض برنامج الأغذية العالمي دعمه للاجئين المحتاجين في المنطقة. في بعض الحالات، تم تخفيض المساعدات إلى النصف، إلى مجرد ١٤ دولاراً في الشهر. في حالات أخرى، تم قطع الراتب تماماً. وفي وقت سابق من الشهر الفائت، أخطر برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ لاجئ في الأردن عبر رسالة نصيّة أن المعونة الغذائية سوف تُقطَع. إن تعب الدول والمنظمات المانحة وموجة اللاجئين السوريين إلى الشواطئ الأوروبية من المرجح أن يؤكّدا الإتجاه النزولي للتمويل.

وبالنظر إلى الوضع المالي المتردّي للاجئين وعدم كفاية المساعدات الخارجية، لم يكن مفاجئاً أن تتّخذ اعمّان وبيروت خطوات للحد من تدفق النازحين. من جهته حدّ الأردن في الأشهر الأخيرة من تدفق السوريين الى حد كبير، وهو الآن يقوم بتعويم فكرة تحرير جزء من جنوب سوريا وإنشاء منطقة آمنة إنسانية وعسكرية عليها. وفي الوقت عينه، رفعت بيروت الشروط البيروقراطية للحصول على الإقامة إلى درجة عالية، الأمر الذي دفع السوريين إلى البحث الآن عن وجهات مضيافة أكثر. في بعض الحالات، يخاطر اللاجئون السوريون من الطبقة الوسطى بحياتهم للوصول إلى أوروبا، وترك ملاذهم في الأردن ولبنان للقيام بذلك. ويوحي هذا الإختيار أن هاتين الدولتين تقدّمان القليل من الفرص ونوعية حياة سيئة للسوريين.

الجذور والحنين واللاعودة

الحقيقة المُحزنة هي أن العديد إن لم يكن معظم هؤلاء اللاجئين لن يعودوا إلى سوريا. وبالنظر إلى مستوى التدمير -- ما يقرب من نصف جميع المساكن السورية قد هُدمت أو تضررت – سيكون هناك القليل الذي يشدّهم للعودة. حتى لو أن الأسد هُزم في نهاية المطاف، فإن الحرب من المرجح أن تستمر وتتحول لكي تصبح صراعاً جديداً بين مختلف الميليشيات السنية.

على الرغم من أن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية لا تقبل بسهولة، وفقاً لمركز أوكسفورد لدراسات اللاجئين، بأنه "عندما يتم التهجير لفترات طويلة، فإن الكثيرين من اللاجئين يؤسّسون حياة في المكان الجديد الذي وصلوا إليه وتصبح رغبتهم أو إرادتهم للعودة أقل". بإختصار، اللاجئون الذين يقضون عشر سنين أو أكثر خارج بلدانهم الأصلية نادراً ما يعودون إليها. كلما طال أمد القتال، فعلى الأرجح أن يخمد حنين هؤلاء اللاجئين للعودة إلى الوطن، ويتحوّل الى لا عودة ولا رجعة.

في الأشهر المُقبلة، سيواصل السوريون الذين لديهم المال الكافي السعي إلى الوصول إلى الشواطئ الأوروبية أملاً في إعادة تأسيس حياة طبقة وسطى فيها. وقد تستطيع القارة العجوز إدارة هذا التدفق في نهاية المطاف، وإستيعاب اللاجئين، وحتى تستفيد من السكان الشبان الأصغر سناً. لكن بالنسبة إلى أولئك الذين لا يستطيعون تحمّل رحلة محفوفة بالمخاطر فإن الأردن ولبنان سيبقيان وجهة الملاذ الأخير لهم. لقد أثبت هذان البلدان الإستعداد للسباحة عبر بحر الشدائد، لكن الضغوط الإقتصادية والإجتماعية في الأردن ولبنان قد تكون ثقيلة أكثر من اللازم وأكثر من التحمل حتى لهاتين الدولتين المرنتين.

الخوف، كل الخوف، هو من أن تؤدي إطالة الحرب في بلاد الشام إلى أن تفجّر مفاعيلها الجارين الخيّرين

اللاجئون السوريون يملأون شوارع بيروت

الهروب إلى أوروبا: هل تحتضنهم ؟

الضربات الجوية الروسية وماذا سيحدث بعدها

إستراتيجية بوتين في سوريا أساسها المبدأ السوفياتي: الإكتفاء المعقول

ما هي أهداف فلاديمير بوتين في سوريا وهل يمكن للرئيس بشار الأسد الإستفادة من هذه الضربات بعد تراجعه أمام المعارضة المسلحة والجماعات الإسلامية؟ وهل سينجح التدخل الروسي أم أنه سيواجه الفشل؟ للوهلة الأولى يتبين أن الذي يستفيد من هذه الضربات مختلف الجهات الفاعلة على الأرض المؤيدة للأسد لكن بمستويات مختلفة، فعسكرياً، تصب الغارات بلا شك في صالح النظام السوري، الذي وجد تعزيزاً من حليف قوي في حربه ضد المعارضة المسلحة. سياسياً، تفيد إيران الشيعية التي يمكنها خلق محور روسي- إيراني ضد الجهاديين السنة. أما من الناحية الديبلوماسية، فإنها تفيد روسيا التي تبدو وكأنها القوة الوحيدة التي تملك إستراتيجية ورؤية متماسكة.

القوات الروسية في سوريا: تدخل ستكون له تداعيات

موسكو - باسم رحّال

كما تنبأ البعض، تدخلت روسيا في سوريا في أواخر أيلول (سبتمبر) الفائت. في عيون موسكو، هذه الخطوة قد أعادت مكانتها كقوة لا غنى عنها وإنهارت عزلتها الدولية من خلال تحويل الإنتباه عن أوكرانيا، حائزةً جراء ذلك على بعض التصفيق من الإتحاد الأوروبي، وربما تهيئة الظروف لتخفيف العقوبات. الأهم من ذلك، لقد خففت الولايات المتحدة من موقفها المتشدّد حيال الرئيس السوري بشار الأسد، الذي لم تعد إستقالته تُعتبَر شرطاً مسبقاً للتسوية.

لدراسة ما هو هدف موسكو في نهاية المطاف – كيف ترى النصر -- وكيف ستصل إليه، على المرء أن يطرح بعض الإفتراضات. أولاً، الخلافات حول حكمة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأهلية الكرملين بالنسبة إلى السياسة الأمنية الوطنية السليمة غير مستقرة ومتقلّبة. ولكن الأدلّة التجريبية تشير إلى أن بوتين، رغم أنه ليس بالضرورة لاعب شطرنج جيداً، لديه أسلوب منهجي لإدارة الأزمات والتفاعلات الإقليمي. في البداية، سوف تحاول موسكو تأمين وتعزيز معقلها على الساحل السوري – في مرافق اللاذقية وطرطوس، حيث حافظت طويلاً على وجود. ويمكن لروسيا أن توسع موطئ قدمها من طريق زيادة قدرة المطار وتجهيز أحواض المرفأ من أجل إستقبال سفن حربية ونقل أكبر. كما أنها سوف تستخدم منصة إنطلاقها المُمثلى لتزويد الأسد وقواته الخاصة في معركتهم لتحقيق الإستقرار وحماية حدود "سوريا الصغرى" أي المعاقل الحالية للنظام. وفي الوقت عينه، قد تبدأ موسكو بالسير نحو تسوية سياسية. سوف يدفع الكرملين على الأرجح أولاً لإستعادة الحدود السورية ما قبل الحرب. ومع ذلك، إذا بدا أن هذا الأمر غير قابل للتطبيق أو مخاطرة كبيرة جداً فسوف تكون راضية عن حدود "سوريا الصغرى". وعلى الرغم من أن موسكو تفضّل بقاء الأسد في السلطة في كلا السيناريوهين، فمن المرجح بأنها لن تقف عائقاً أمام إستبداله طالما أن الحكومة الجديدة تقبل بحماية مصالح موسكو وتمكّن وتحقّق توقعاتها كقوة إقليمية.

الرئيس فلاديمير بوتين: حملة مليئة بالمخاطر

ثالثاً، تُدرك موسكو أن وضعها في سوريا ليس قوياً جداً وقد يتحوّل التدخل إلى فشل ذريع. فهي الإستراتيجية. فهو يسترشد بفهمه لماضي روسيا ولديه رؤى راسخة عن مستقبلها. وهو بالطبع ليس معصوماً، لذلك يدرس خياراته، ويغيّر مساره بالنسبة إلى الرد على الأحداث، ويبرهن على أهلية لاعب "الجودو" للإرتجال وإستغلال أخطاء خصومه.

ثانياً، لعبة النهاية المُفترضة التي تأمل بها موسكو تكمن في عودة الإستقرار إلى سوريا التي يمكن من خلالها أن تحافظ روسيا على وجودها على علم بالنتائج السيّئة التي واجهت الولايات المتحدة في مغامراتها الإقليمية وخصوصاً في أفغانستان وشمال القوقاز وأوكرانيا. وإذا أردنا الحكم من خلال الدراسات الدورية العسكرية الروسية والإقليمية في السنوات الأخيرة، فإن الخبراء والإستراتيجيين الروس لديهم صورة واضحة عن أفضل وأسوأ الممارسات خلال التدخلات العسكرية والحملات الجوية، على الرغم من أنه ليس واضحاً بعد ما إذا كانت هذه المعرفة سوف تُترجَم إلى سياسات.

إستراتيجياً، ركّز تعليق الخبراء الروس على حدود القدرة العسكرية الروسية الضخمة ضد عدو إيديولوجي. إن القوة الغاشمة يمكن أن تلحق ضربات قوية بالمقاتلين الجهاديين ولكن لا تستطيع فعل أي شيء للأفكار السلفية المتشدّدة. لذا فقد ناقش الخبراء الإستراتيجيون فقط كيفية خوض المعركة في سوريا والمخاطر المُنتظرَة والتكاليف المتوقّعة. إن موسكو تدرك الصعوبات المحتملة التي تواجهها لإقناع الشعب الروسي والحصول على دعمه في حرب في بلد بعيد، وخصوصاً فيما يتواصل تراجع الإقتصاد الروسي وإستمرار القتال في "دونباس" في شرق أوكرانيا. وأخيراً، فإن الكرملين حساس بالنسبة إلى إهتمامات النخبة من رجال الأعمال حول الحكمة من هذه الخطوة، خصوصاً أن هناك أوجه تشابه محتملة لمغامرات روسيا (الإتحاد السوفياتي) في أفغانستان.

مع إمكانية حدوث أخطاء كبيرة وتداعيات، فإن قرار بوتين بالتدخل ربما كان محفوفاً بالمخاطر. حذراً من الإفراط، فإن الكرملين قد يكون يقوم بمحاولة إيجاد توازن صحيح محدّد بين التدخل بشكل ناقص أو مفرط. هنا، من المرجح أن يعتمد الكرملين نهجاً يتوافق مع المبدأ السوفياتي القائل بالإكتفاء المعقول، الذي وضّحه للمرة الأولى الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف بأنه مبدأ يعني في الأصل إيفاد القوة العسكرية اللازمة فقط للحماية ضد التهديدات الخارجية. وتطبيقه على السياق السوري، فإن المبدأ قد يعني الحدّ من حجم التدخل إلى الحد الأدنى الذي لا يزال يسمح لروسيا بنفوذ مشروع في بلاد الشام. في أوكرانيا، تعلّمت موسكو درساً صعباً حول حدود القوة – إن تدخلاً عسكرياً إضافياً لن يسمح لها أو يمكّنها من تسوية الوضع في "دونباس" في شرق أوكرانيا أبداً. في الواقع، فقد وُرِّطت روسيا في مزيد من المعارك التي لم تكن تتوقعها أو ترجوها. هذه المرة، الإكتفاء المعقول قد يمنع موسكو من عبور نقطة الذروة من التدخل -- اللحظة التي يصبح بعدها التطبيق الإضافي للقوة غير مجدٍ.

التطرف بين المجنَّدين المسلمين في الجيش الروسي صار فعلياً مصدر قلق بالنسبة إلى موسكو -- والأمور يمكن أن تزداد سوءاً أكثر بكثير بسبب الحرب في سوريا

تكتيكات التدخل

في تدخلها في سوريا، فقد سعت موسكو إلى أوسع تحالف ممكن. وحتى مع ذلك، فإن الجوهر العسكري للإئتلاف ضيّق جداً: القوات المسلّحة المتبقية للأسد، وقوات الحرس الثوري

الإيراني (الباسدران)، و"قوات التعبئة الشعبية" الإيرانية (الباسيج)، و"حزب الله"، والميليشيات الشيعية في العراق، والحكومة العراقية.

في هذه الحملة، فإن موسكو على الأرجح تحاول تصميم عمليات الإئتلاف والإشراف عليها وتقوم بالتنفيذ كقوة مضاعفة على الخطوط الأمامية. بالإضافة إلى الدعم الديبلوماسي، فإن روسيا قد توفر التخطيط والمساعدة اللوجستية؛ والقيادة، والسيطرة على الإتصالات، وقدرات إستخباراتية؛ والدعم الجوي بالطبع. إن المكوّن الجوي للمهمة ربما يمكن أن يشمل قاذفات مقاتلة، وطائرات دعم وثيقة، ومروحيات قتالية ونقل، وطائرات من دون طيار -- والتي سيتم نشرها كلها لدعم القوات الموالية للأسد. وقد تستخدم روسيا طائرات إعتراض لردع الغارات الجوية المُحتملة على أرض يسيطر عليها الأسد وأنظمة صواريخ سطح-جو وطائرات متقدّمة للدفاع عن جميع عناصر التدخل السريع.

في الوقت عينه، تمشياً مع مبدأ الإكتفاء المعقول، فمن المرجح أن تفوِّض موسكو معظم الحرب البرية لحلفائها. ويمكنها أن تشارك في تخطيط العمليات، وتبادل المعلومات، والإشارات الإستخباراتية والبصرية، وتحديد الأهداف. ولكن لا يبدو من المحتمل أن تتخذ كتائب من القوات الروسية مواقع عادية في دمشق. بدلاً من ذلك، من المرجح أن تعزز موسكو برامجها لتدريب وتقديم المشورة لوحدات الأسد، وهو ما تعتبره وتقدّمه، لأسباب سياسية وعسكرية، كقوة عسكرية أكثر فعالية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية".

قد تكون موسكو على ثقة بأنه يمكنها تصميم حملة إئتلاف فعّالة، بناء على خبراتها في عشرات التدريبات التي أجريت مع "معاهدة الأمن الجماعي" و"منظمات شنغهاي للتعاون". وحتى مع ذلك، فمن المرجح أن تكون قلقة حول إمكانية التشغيل المتداخل لقوات الإئتلاف. للتأكيد، على المستوى الإستراتيجي، فقد أفادت معلومات بأن إيران، وروسيا، وسوريا، وربما "حزب الله" والعراق، قد نسّقت بعض الجهود العسكرية منذ الصيف. من جهتها، فإن موسكو متآلفة مع القوات السورية، التي درّبتها وجهّزتها، وعلّمتها على مدى عقود، في حين أن لدى الأسد خبرة عميقة مع "حزب الله". وقد تعاون كلا البلدين مع إيران. ولكن مجموعة الإئتلاف ليس لديها الكثير من الخبرة للعمل معاً ككل، كما أن

الرئيس بشار الأسد: هل تستطيع موسكو إنقاذه؟

معظم الأفرقاء لم يجرِ أبداً عمليات تحالف على نطاق واسع من قبل.

إن قدرة روسيا على تنسيق الأنشطة بين شركائها ستكون عنصراً أساسياً. وفقاً للمعلّقين الروس، إن نجاح "داعش" يعود في معظمه إلى عجز الأسد على تركيز جهوده العسكرية ضد التنظيم الإرهابي، والتدابير غير الكافية السابقة للإئتلاف التي تقوده واشنطن، وعدم وجود تنسيق بين المتمرّدين. من خلال جلب بعض التركيز والعقلانية إلى حملة المكافحة ضد "داعش"، يسعى التحالف الذي تقوده روسيا إلى عكس مسار الحرب. نظراً إلى النظرية العسكرية الروسية الحالية، من المرجح أن تتخذ الحملة الجوية شكل ضربات على الأنظمة الثلاثة التي تُبقي التنظيم الإرهابي متماسكاً: سلسلة القيادة والسيطرة، وسلاسل التوريد، والمراكز الإقتصادية الجاذبية. فيما تحاول الضربات الجوية تفتيت "الدولة الإسلامية"، فإن العمليات البرية تسعى إلى تفكيك الجماعات المحلية الصغيرة من المقاتلين. الحملة لا تحتاج إلى أن تكون على نطاق واسع، فإنها تحتاج فقط إلى عكس الإتجاهات الحالية، وإظهار قوة النظام الحالي، وتسهيل الظروف لعملية سياسية.

في بعض الجوانب، من الجائز أن يُؤخذ تصميم الحملة أيضاً من إستراتيجية الجيل الجديد للحروب الروسية – وهي مجموعة من الأفكار حول تغيّر طبيعة الحرب التي تم تداولها في المجتمع الإستراتيجي الروسي تحت رعاية الرئيس الحالي لهيئة الأركان العامة، فاليري غيراسيموف. هذه الأفكار شكّلت بالفعل العقيدة العسكرية الروسية في ٢٠١٤ والعمليات اللاحقة

"الجيش السوري الحر": أغارت عليه الطائرات الروسية

في أوكرانيا. إن هذا المفهوم يقلّل من دور العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي كانت سائدة في حقبة ما بعد الحرب الصناعية، وبدلاً من ذلك يتم الجمع بين القوة الصارمة والقوة الناعمة عبر المجالات العسكرية والديبلوماسية والإقتصادية. وهذه العملية تستفيد من العمل غير المباشر، والعمليات الإعلامية، والقوات شبه العسكرية، وقوات العمليات الخاصة المدعومة بقدرات عسكرية متطورة. وإذا نُفِّذ بشكل صحيح، فإن هذا المفهوم يتوافق بشكل طبيعي مع مبدأ الإكتفاء المعقول.

في هذه الحالة، قد تقلّل موسكو من وجودها المرئي لأغراض محلية ودولية، واضعة بضبابية الخط الفاصل بين المشاركة والتدخل. هذا لا يعني، بالطبع، أن روسيا سوف لن ترسل عناصر ناشطة إلى أتون الحرب البرية. في الواقع، إذا "الرجل الصغير الأخضر" ("الناس المهذبين" في لغة الروسية) في القوات المسلحة الروسية، جنباً إلى جنب مع القادة الميدانيين في "دونباس" والمقاتلين الشيشان الموالين لروسيا بدأوا في الظهور في ساحات المعارك السورية، فلا ينبغي أن يكون ذلك مفاجئاً. خلافاً لما حدث في "دونباس" أو شبه جزيرة القرم، فإن هؤلاء المقاتلين لديهم مشاكل للإنخراط في المعارك هنا. مع ذلك، نظراً إلى خبراتهم وتدريبهم فيمكنهم أن يكونوا بمثابة قوة مضاعفة. وإذا نشرتهم روسيا فيما هي تضع في إعتبارها مبدأ الإكتفاء المعقول، فإنها يمكن أن تأمل في تجنب الرمال المتحركة في مستنقع سوريا على غرار "دونباس" وتحقيق شيء أقرب إلى حملة شبه جزيرة القرم الفعالة.

الكل من أجل هدف واحد؟

إن إطلاق الموجات أسهل من السيطرة عليها. بالنسبة إلى موسكو، إن الخطر الرئيسي في سوريا هو الإفراط في التوسع. خلال الطفرة الأولى ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، من المرجح أن يلتف التحالف حول هدف واحد مشترك. ولكن فيما تتابع الحملة، وخصوصاً إذا إستقر الوضع في الأجزاء التي يسيطر عليها الأسد في سوريا، فإن مصالح أعضاء التحالف قد تتباعد. قد تسعى

إن قدرة روسيا على تنسيق الأنشطة بين شركائها ستكون عنصراً أساسياً. وفقاً للمعلّقين الروس، إن نجاح "داعش" يعود في معظمه إلى عجز الأسد على تركيز جهوده العسكرية ضد التنظيم الإرهابي، والتدابير غير الكافية السابقة للإئتلاف التي تقوده واشنطن، وعدم وجود تنسيق بين المتمرّدين

طهران ودمشق إلى نقل المعركة أبعد شرقاً وشمالاً، على أمل إستعادة كامل سوريا لنظام الأسد. وربما كانت لدى موسكو أهداف أكثر محدودية وستسعى إلى التحوّل إلى تسوية وتحقيق الإستقرار في أقرب وقت ممكن. إذا كانت موسكو غير قادرة على تسهيل التوصل إلى حل سياسي، ولا يمكنها فرض إرادتها على حلفائها، فإنها قد تتورط أكثر عمقاً في القتال. قد يحدث الشيء عينه إذا لم تتقدّم الحملة الحالية، لأي سبب من الأسباب، كما هو مخطط لها وتتطلب المزيد من الإستثمار. لا شك أن الكرملين يدرك أن تحالفه مع الأسد وإيران و"حزب الله" والعراق قد يحفز أهل السنة ضده وضد حلفه، حتى أنه قد يثيرهم ويدفعهم إلى التحالف مع "داعش" والجماعات المسلحة المتطرفة الأخرى. والخطر هو أن كل الكلام الإيجابي الذي قيل عن أن هدف موسكو هو القضاء على "داعش" غير صحيح، إذ أن قواتها لا تفرّق بين المتمردين المتطرفين والمعتدلين، وتعتبر جميع المقاتلين المناهضين للأسد إرهابيين -- كما توضّح الأهداف من الضربات حتى الآن.

ويرتبط الخطر الثاني بإسرائيل. من المرجح أن تقف تل أبيب بحزم ضد أي نقل للأسلحة إلى "حزب الله" لتغيير قواعد اللعبة، وأنها لن تتسامح مع إمتداد القتال عبر حدودها. بأخذها هذا الأمر في الإعتبار فإن "حزب الله"، وإيران، ونظام الأسد خططت للعمل في المناطق التي تقع تحت المهمة الروسية وأقرب ما يمكن إلى القوات الروسية، محوّلتها إلى دروع بشرية. وقد قامت إسرائيل بغارات فوق الأراضي التي يحاول الروس الآن توسيع موطئ قدمهم إليها. كما أن المحادثات الأخيرة بين بوتين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لتفادي أي سوء تفاهم يؤدي إلى عمليات جوية وبحرية وكهرومغناطيسية عالجت جزئياً هذه القضية. إذا تحرك ذيل الكلب، فإن موسكو وتل أبيب ستواجهان خيارات صعبة. وقد أبدت اسرائيل عن حيادها تجاه الصراع، لكن من غير الواضح كيف سيقوم سلاح الجو الإسرائيلي بتحمل التشويش المحتمل، والهجمات السيبرانية، وتحديد مجاله الجوي للمناورة، أو ما إذا كانت موسكو قد قررت إقامة حاجز وقائي كهرومغناطيسي ومنطقة مكافحة تحرّم الوصول إلى المجال الجوي لمسرح عمليات التحالف المؤيد للأسد.

أخيراً، تدرك موسكو أنه لن يكون هناك تهديد مستمر فقط من التطرف المحلي. فهي تعرف أن أنشطتها في سوريا قد تحرّض على الكراهية بين عدد كبير من مواطنيها السنّة وكذلك تحفيز الجهاديين لجلب معركتهم الى قلب روسيا، وشمال القوقاز، وآسيا الوسطى. الواقع أن التطرف بين المجنّدين المسلمين في الجيش الروسي صار فعلياً مصدر قلق بالنسبة إلى موسكو -- والأمور يمكن أن تزداد سوءاً أكثر بكثير.

حتى لو كانت موسكو تدرك المخاطر وتريد تجنب نقطة الذروة من تدخلها، فإنه من غير الواضح ما إذا كانت الحملة الحالية في سوريا سوف تجري بسلاسة كما تعتقد روسيا. ومع ذلك، فإن الوضع يستحق الأخذ في الاعتبار القول المأثور القديم: روسيا ليست قوية أبداً كما يظن البعض وهي ليست ضعيفة أبداً كما تبدو

بقلم الدكتور جاسم عجاقة*

هل تستطيع روسيا تحمّل تكاليف الحرب في سوريا؟

بعد صمت طويل، دخل الدب الروسي إلى المُستنقع السوري لتتغير بذلك المعادلة العسكرية على الأرض. هذا التدخل، حتى ولو كان مُتوقعاً عسكرياً، لكنه لم يكن مُحتملاً على الصعيد الإقتصادي خصوصاً أنه ومنذ بدء العقوبات الإقتصادية الغربية على روسيا في أذار (مارس) ٢٠١٤ وتصعيدها في نيسان (إبريل) وتمّوز (يوليو) ٢٠١٤، كان الهدف الأساسي يكمن في لجم قدرة روسيا على المضي في العمليات العسكرية في أوكرانيا بُعيد قضمها لجزيرة القرم. هذه العملية أثارت الذعر لدى الأوروبيين وأعادت إلى الأذهان كوارث الحرب العالمية الثانية وما خلفت وراءها من مصائب على الصعيد الإنساني والإقتصادي.

نجحت العقوبات الغربية إلى حد ما في لجم العمليات العسكرية الروسية وذلك من خلال خفض الصادرات الروسية إلى الخارج، وبالتالي خفض الناتج المحلّي الإجمالي. لكن الضربة الكبيرة للإقتصاد الروسي أتت من خلال إنخفاض سعر برميل النفط إلى أقل من النصف حيث هوى إلى ٤٥ دولاراً خاسراً بذلك ٦٣ دولاراً من سعره في منتصف تمّوز (يوليو) ٢٠١٤. بالطبع خسرت موسكو الكثير من المداخيل وهي التي تُصدّر النفط الخام بنسبة ٣٩٪ من مجمل الصادرات، والنفط المُكرر ١٥٪ والغاز ٩,١٪ ما يجعل النفط يُشكّل ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٥٢٪ من مداخيل الحكومة الفيديرالية، و٧٠٪ من مداخيل التصدير.

وكنتيجة لهذا الأمر، تراجع الناتج المحلّي الإجمالي الروسي من ٢٠٧٩ مليار دولار في العام ٢٠١٣ إلى ١٨٥٧ مليار دولار في العام ٢٠١٤، ومن المُتوقع أن ينخفض إلى ١١٧٦ مليار دولار في العام ٢٠١٥. وهذا الأمر أدّى بدوره إلى تراجع الإحتياط الروسي من العملات الأجنبية من ٥١٠ مليارات دولار في أول العام ٢٠١٤ إلى ٣٦٨,٥ مليار دولار في ٢ تشرين الأول (أكتوبر) الحالي. بالطبع، إنخفض الإحتياط كنتيجة للدفاع عن العملة الروسية (الروبل) وكنتيجة لتمويل المشاريع القائمة. وتنص النظرية الاقتصادية على أن الإحتياط من العملات الأجنبية يُشكّل صمام أمان للمالية العامة في وقت الأزمات، أي أن هذا الإحتياط يُستخدم لإمتصاص تداعيات الأزمات الاقتصادية، والمالية التي قد تنتج عن خلل إقتصادي أو مالي أو حتى عسكري وأمني.

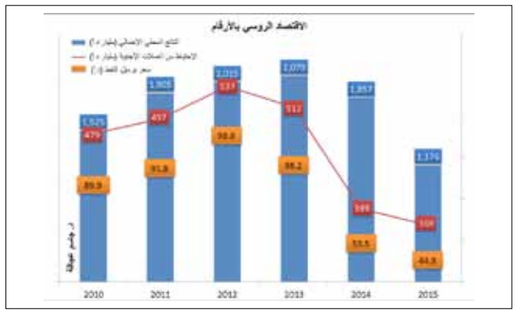

ومن المعروف على الصعيد العالمي، أن الدول التي تشنّ حروباً تتأكد مُسبقاً أن إحتياطها يسمح لها بتمويل الحرب المنوي شنّها. لذا كيف لروسيا أن تذهب إلى الحرب السورية وإحتياطها قّل ١٠٠ مليار دولار في عام واحد؟ ما لا شك فيه أن حجم الإحتياط الروسي من العملات الأجنبية يبقى هائلاً (٣٦٨ مليار دولار) مع العلم أن الحرب التي تقودها روسيا في سوريا للقضاء على التنظيمات المُسلّحة، قد تصل تكاليفها إلى ما يزيد عن ٣٠ مليار دولار. لذا من المنطقي القول أن الإحتياط الروسي من العملات الأجنبية يستطيع إستيعاب هذا المبلغ.

لكن هذا الإحتياط يجب أن يسدّ أيضاً الخسارة الناتجة من أسعار نفط متدنية وعقوبات على روسيا تُخسّرها ١٠٠ مليار دولار سنوياً. وهذا يعني أنه على هذا الوتر، ستخسر موسكو إحتياطها في غضون ثلاث سنوات. لذا من المنطقي القول أن لروسيا مصلحة في الدخول في حرب في سوريا لأنها بذلك ستُحقق الأرباح التالية:

أولاً: ثبيت حق روسيا في ودائع نفط وغاز سوريا القابعة في البحر مقابل الشواطئ السورية والتي وقعت الحكومة السورية عقد التنقيب عنها مع شركة روسية في العام ٢٠١٣ ما يُعطي الحق لروسيا بما يوازي الـ ٦٠٪ من النفط والغاز المُستخرج.

ثانياً: إجبار إيران على تمّويل الحرب التي تقودها روسيا في سوريا من خلال أموال طهران التي ستُحرَر من قبل الغرب والقابعة في المصارف الغربية بحكم رغبة النظام الإيراني بكسرَ المملكة العربية السعودية في بلاد الشام.

ثالثاً: قطع الطريق على أي إمداد برّي للغاز من قطر ودول الخليج العربي إلى أوروبا ومنافسة الغاز الروسي.

رابعاً: الضغط على الدول الغربية لرفع العقوبات على روسيا وذلك من خلال ضرب المعارضة السورية على الوتيرة عينها لضرب "داعش"، ما يعني أن الغرب سيُليّن من موقفه تحت ضغط المملكة العربية السعودية.

خامساً: السعي إلى إحداث مشاكل إقليمية تضغط من خلالها على أسعار النفط صعوداً لإعادة التوازن في موازنة روسيا والتي لن تراه إلا إذا وصل سعر برميل النفط إلى ٧٤ دولاراً.

سادساً: فرض معادلة جديدة تنص على أن روسيا لا تزال قوة عظمى وأن الشرق الأوسط ليس تحت السيطرة الأميركية. وما الخروقات الجوية للطيران الروسي للأجواء التركية وإستخدام روسيا لمقاتلات إستراتيجية (س ٣٥) إلا دليل على ذلك.

سابعاً: المقايضة في الملف الأوكراني الذي وصل إلى نقطة جمود، خصوصاً أن الإجتماعات الأخيرة في باريس بين الروس والفرنسيين والألمان والأوكرانيين قد ذهبت في هذا الإتجاه.

من هنا نرى أن روسيا قد لعبت إستراتيجية مُحكَمة عبر إنتظار الاتفاق على النووي الإيراني والتصويت عليه من قبل الكونغرس الأميركي، كما وفصل الشتاء حيث يكون الطقس ملائماً للجيش الأحمر وإشراك الصين في هذه العملية

* خبير إقتصادي وإستراتيجي

http://www.gecc.com.lb. Email :Info@gecc.com.lb.
GENERAL ENGINEERING & CONTRACTING CO.
Engineering Design & Execution
Gecc Design Group
(Eng. Nazih Hilal)
BURJ ALMURR
BOYAL HILL
UNESCO
UNITED GECC
Nazih Hilal's Office
Lebanon, Beirut, Ramlet El Baida
Thomas Edison St. - Atallah Bldg. 3rd Floor
Tel : 961 1 811216 /7/8/9
Fax : 961 1 802106
PO Box : 14_5802, Beirut, Lebanon.
Kamil Sarrieddine.s Office
UAE_Abu Dhadi
Al SalamStreet
Tel : 0097126776121
Fax : 0097126776880

معركة الرئيس محمود عباس مع "حماس" وجودية

لماذا لن تقع إنتفاضة ثالثة الآن في فلسطين

على الرغم من أن العنف بالسكاكين تطور بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث وصل إلى قلب الدولة العبرية في الأيام الأخيرة، فإنه ليس من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إنتفاضة ثالثة كما يفيد التقرير التالي:

رام الله - سمير حنضل

قام مسلّحون ملثّمون تابعون لحركة "فتح"، التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بمسيرة في شوارع رام الله في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، مطلقين نيران اسلحة آلية في الهواء فيما تجمّعت حشود لتصوير الموكب، حيث أعادت الصور المأخوذة بالذاكرة إلى أيام الإنتفاضة الثانية، عندما قامت القيادة الفلسطينية علناً بتنسيق العنف ضد إسرائيل. ومنذ ذلك الحين، بدأت موجة طعن بالسكاكين فردية وجماعية، وهجمات صاروخية، وإشتباكات مع الإسرائيليين، الأمر الذي أدى إلى عشرات القتلى في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن مع كل هذا الحديث عن إنتفاضة ثالثة، فإن نسبة إحتمال وقوع إنتفاضة أخرى هي تقريباً نفسها كما هو الحال في أي يوم آخر في هذا الصراع الغارق في الدماء.

تاريخياً، تحدث إنتفاضة عندما تؤيد القيادة الفلسطينية علناً وتنسّق مقاومة واسعة النطاق، كما فعلت اللجان المحلية (وفي ما بعد منظمة التحرير الفلسطينية) خلال الإنتفاضة الأولى في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الفائت، وكما فعل سلف عباس، ياسر عرفات، خلال الإنتفاضة الثانية في العقد الفائت. لقد شهد تسلّم عباس القيادة الفلسطينية نهاية الإنتفاضة الثانية، إذ أنه عمل على كبح جماح الخلايا "الإرهابية" في حركة "فتح" التي يتزعمها ومنافستها حركة "حماس" في الضفة الغربية. كما أنه أوضح في إجتماع لكبار المسؤولين يوم الثلاثاء في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، بأن الفلسطينيين سوف يستخدمون "الوسائل السلمية ولا شيء غير ذلك" في صراعهم مع إسرائيل.

شهد تسلّم عباس القيادة الفلسطينية نهاية الإنتفاضة الثانية، إذ أنه عمل على كبح جماح الخلايا "الإرهابية" في حركة "فتح" التي يتزعمها ومنافستها حركة "حماس" في الضفة الغربية. كما أنه أوضح في إجتماع لكبار المسؤولين يوم الثلاثاء في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، بأن الفلسطينيين سوف يستخدمون "الوسائل السلمية ولا شيء غير ذلك" في صراعهم مع إسرائيل

هذا لا يعني أن عباس لا يستعد لمعركة. بل يعني فقط أن معركته ليست مع الإسرائيليين. هي، بدلاً من ذلك، مع "حماس". ففي الضفة الغربية، فإن "حماس" هي التي تسعى إلى إثارة المزيد من عدم الإستقرار ونشر الإشاعات المُغرضة والمشاعر المضادة لعباس. وفيما تسعى السلطة الفلسطينية إلى نزع فتيل التوتر مع إسرائيل، فإن "حماس" تحرّض علناً على الإحتجاجات الشعبية والهجمات الإرهابية في جميع أنحاء الضفة الغربية على أمل أن يؤدي المزيد من الإضطرابات إلى دفع عباس الضعيف أصلاً إلى الخروج من السلطة.

دورة مستمرة

بدأت دورة العنف الحالية في تموز (يوليو)، عندما ألقى مستوطنون إسرائيليون قنبلة حارقة على منزل فلسطيني في الضفة الغربية، مما أسفر عن مقتل طفل عمره ١٨ شهراً ووالديه. على الأثر، دعا مسؤولون من "حماس" إلى إحتجاجات، مع إعلان أحد المسؤولين بأن كل إسرائيلي هو "هدف مشروع" للإنتقام. في أيلول (سبتمبر)، أدت التوترات على مجمع المسجد الاقصى المتنازع عليه في القدس إلى إعلان "حماس" عن "يوم الغضب" في الضفة الغربية، حيث أصيب عدد من الفلسطينيين في مواجهات مع الإسرائيليين. وبعد أسبوع، قُتل فلسطينيان في مدينة الخليل في الضفة الغربية بعد مواجهات مع الجنود الإسرائيليين، وفي جنازتيهما، دعت "حماس" مرة أخرى إلى إحتجاجات عنيفة ضد إسرائيل.

من أحداث مجمع المسجد الأقصى: المعركة صارت بالسكاكين

تصاعد العنف في الأسبوع الأول من الشهر الجاري عندما قتل مسلحون فلسطينيون إسرائيليين كانا يقودان سيارة مع أطفالهما الأربعة في الضفة الغربية. وأشارت التقارير الأولية إلى أن الجماعة وراء الهجوم كانت "كتائب عبد القادر الحسيني" – جماعة متطرفة داخل حركة "فتح" تدار معظمها من قطاع غزة. ومع ذلك، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موشي يالون في وقت لاحق أن خلية تابعة ل"حماس" كانت وراء الهجوم وأنه تم القبض على الجناة. وأشاد مسؤولو "حماس" بالجناة، واصفين الهجوم بأنه "رد فعل طبيعي على الجرائم الإسرائيلية" وحثّوا على إستمرار "النضال ضد الإحتلال". في غضون أيام، أدت هجومات بالسكاكين إلى جرح وقتل بعض الإسرائيليين في القدس الشرقية، الأمر الذي أدّى إلى تطويق البلدة القديمة حيث مُنِع جميع الفلسطينيين من دخولها بإستثناء أولئك الذين يعيشون هناك.

في مدينة طولكرم في الضفة الغربية. كما قُتل فتى فلسطيني يبلغ من العمر ١٣ عاماً أيضاً في مدينة بيت لحم في الضفة الغربية بعد إشتباكات مع الجيش الاسرائيلي. ورداً على ذلك دعت حركة "فتح" إلى إضراب عام في المدينة يوم ٦ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري. كما تسببت جنازة الفتى بإشتباكات مع القوات الإسرائيلية حيث أصيب العشرات.

الواقع أن الخلافات بين "فتح" و"حماس" هي التي أدّت إلى الإضطرابات الحالية. لقد تصاعدت حدة التوتر بين الحركتين منذ العام ٢٠٠٦، عندما فازت "حماس" في الإنتخابات التشريعية، وبعد ذلك خاضتا حرباً أهلية قصيرة نتج منها سيطرة "الحركة الإسلامية" على قطاع غزة، لكنها أبقت حركة "فتح" منافسة لها بإعتبارها القوة المهيمنة في الضفة الغربية. عادة، كانت الخصومة بينهما تقتصر على الإنتقادات الخطابية. ولكن منذ شكّل الطرفان حكومة وحدة في العام الماضي، تصاعدت المنافسة في سباق تسلح سياسي في الضفة الغربية. وأثار إنهيار حكومة الوحدة هذا الصيف موجة العنف الأخيرة في الضفة الغربية وإسرائيل.

من ناحية أخرى، وُضِعت محادثات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية التي رعتها الولايات المتحدة في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ في غرفة العناية الفائقة عندما قرر عباس الإنضمام إلى عشرات المنظمات الدولية في نيسان (إبريل) من العام الماضي، متحدّياً واشنطن والتحذيرات الإسرائيلية من أن مثل هذه الخطوات من شأنها أن تقوّض عملية السلام. مع ذلك، جاء ناقوس موت المفاوضات، بعد بضعة أسابيع مع الإعلان المفاجئ عن الإتفاق على حكومة الوحدة بين "فتح" و"حماس".

ومع ذلك، لم تكد الحكومة تتشكل في حزيران (يونيو) ٢٠١٤ حتى أقدمت خلية تابعة ل"حماس" في الضفة الغربية على خطف وقتل ثلاثة مراهقين إسرائيليين. وقد شعر عباس في حينه بأنه خُدع من قبل شركائه المُكتشفين حديثاً في "حماس"، لذا أعطى إسرائيل تفويضاً مطلقاً لمطاردة وإلقاء القبض على خلايا التنظيم الإسلامي. ردّاً على ذلك، أطلقت "حماس" مئات الصواريخ من غزة، مما أدّى في نهاية المطاف إلى حرب مدمّرة في الصيف مع إسرائيل دامت ٥٠ يوماً.

سوف يركّز عباس على مؤتمر "فتح" الذي ينعقد في الشهر المقبل، حيث ستجري الحركة أيضاً إنتخابات داخلية. في المؤتمر الأخير في العام ٢٠٠٩، أبعد عباس منافسيه بينما كافأ حلفاءه بالمناصب العليا. وقد زاد ذلك المؤتمر حماس القاعدة وأدى إلى زيادة في دعم حركة "فتح" في الضفة الغربية. مما لا شك فيه أن عباس يبحث عن نتائج مماثلة وسط تصعيد معركته مع حركة "حماس"

خرجت "حماس" من الحرب راكبة موجة من

التأييد الشعبي الشامل، في حين بدا عباس غير فعّال وبعيد. لقد تم خداعه من قبل "حماس" ووجد نفسه الآن في موقف لا يُحسد عليه إذ عليه جمع الأموال لإعادة إعمار غزة. علاوة على ذلك، فقد أدى بطء وتيرة إعادة الإعمار بالعديد من الفلسطينيين إلى الإعتقاد بأن الرئيس الفلسطيني ببساطة لا يهمه سكان غزة. حاول عباس إستعادة الزخم من "حماس" مع حملة ديبلوماسية مضادة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث إتهم إسرائيل بإرتكاب "إبادة جماعية"، وهدّد بالحصول على إعتراف بالدولة الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي. في كانون الأول (ديسمبر)، وضع أبو مازن الفلسطينيين على طريق الإنضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ولكن بعد أسابيع على إنضمام فلسطين أخيراً إلى المحكمة الجنائية الدولية في نيسان (إبريل) ٢٠١٥، عادت "حماس" إلى الظهور مع إنتصار كبير في الإنتخابات الطلابية في أكبر جامعة في الضفة الغربية. كان أول إنتصار ل"حماس" على "فتح" في جامعة بيرزيت منذ الحرب الأهلية بين الطرفين في العام ٢٠٠٧. ومنذ الإنتخابات الأخيرة في العام ٢٠٠٦، رأى العديد من المراقبين الفلسطينيين في أن الإنتخابات الطلابية هي المقياس الدقيق الوحيد للرأي العام. ولا شك في أن حلفاء عباس قد فكّروا الشيء نفسه. وقد تم تأجيل إثنتين من الإنتخابات الطلابية في الجامعات الفلسطينية الأخرى إلى أجل غير مسمى، في حين رثى صائب عريقات حركة "فتح": "لقد خسرنا خسارة كبيرة. . . بيتي يشعر بالإختناق".

وكانت حكومة الوحدة "ميتة" أساساً في تلك الفترة. وقد داهمت قوات الأمن التابعة لعباس خلية ل"حماس" في الخليل في أيار (مايو)، وردّت "حماس" بالدعوة إلى إجراء تحقيق مع مستشار بارز لعباس. في تموز (يوليو)، أقال عباس حكومة الوحدة مع "حماس" وأعاد جمع الموالين له في حكومة تابعة للسلطة الفلسطينية. إنتقدت "حماس" هذه الخطوة وإعتبرتها بأنها "غير دستورية"، كما وصفتها بأنها "إنقلاب" ضد الحكومة. في غضون أسابيع، قاد الهجوم في دوما إلى غرق الضفة الغربية في دوامة.

تحرّك عباس المقبل

فيما تصعّد "حماس" أعمالها في الضفة الغربية،

الرئيس محمود عباس: وضعته "حماس" في الزاوية

خالد مشعل: هل يعيد الإتفاق مع الرئيس عباس؟

فلدى عباس عدد قليل من الخيارات. إن حركة "فتح" التي يتزعمها، يمكن القول، هي أضعف أكثر من أي وقت في فترة "أوسلو". قد تكون الحركة القومية والمؤيدة للديبلوماسية تفقد جاذبيتها بين الفلسطينيين: لقد وجد إستطلاع حديث للرأي أن شعبية حركة "فتح" قد إنخفضت في الضفة الغربية فيما إرتفعت شعبية "حماس". وتفيد الشائعات بأن الفريق الفتحاوي يواجه أزمة مالية خطيرة. كما أنه منقسم ليس فقط لوجود فجوة بين الأجيال، ولكن للخلاف المتزايد بين الموالين لعباس والإصلاحيين. وتحاول هذه الفئة الأخيرة فرض خليفة على الزعيم البالغ من العمر ٨٠ عاماً والذي رفض حتى الآن تعيين نائب له. مع عدم وجود خليفة، وإستراتيجية، أو وسيلة لمكافحة جاذبية "حماس" المتزايدة، فإن "فتح" هي على أرضية غير ثابتة.

ومن جراء هذا الوضع الواهن وموقفه الضعيف يعمل عباس بإلحاح للحفاظ على الهدوء مع الإسرائيليين. وقد قام بتحذير الأمم المتحدة حول إلغاء إتفاقات "أوسلو"، ولكن تفجيره لل"قنبلة" كان أقل من تهديد لإسرائيل وأكثر منه كان نداء يائساً للحفاظ على أهميته ودوره المحلي. إن منافسته مع "حماس" قد وضعته في الزاوية، والوسيلة الوحيدة لديه للطعن ب"مقاومة" الحركة الإسلامية هي حملة دولية له ضد إسرائيل.

ولكن الفلسطينيين لم يعودوا مقتنعين بذلك بعد الآن. وكما قال احد الصبية في مخيم للاجئين في الضفة الغربية لأحد المراسلين: "لا أحد هنا يهتم بخطاب أبو مازن". يعرف الفلسطينيون أن تهديداته بقطع العلاقات مع إسرائيل هي جوفاء: في الوقت الذي كان الإسرائيليون يكشفون إنقلابات "حماس" ضد عباس، فإن الزعيم الفلسطيني إستمر بالتعاون معهم كمسألة للحفاظ على الذات.

لذا سيحاول عباس تعزيز السيطرة حيث ما زال له سلطة. بعدما أعاد تشكيل السلطة الفلسطينية كمل تروق له في تموز (يوليو)، عزل خصمه لفترة طويلة في منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، لصالح الموالين. ثم حاول تنظيم إستقالة جماعية من أعلى هيئة صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، اللجنة التنفيذية، من أجل خلط قيادة السفينة هناك أيضاً. لكن منافسيه في منظمة التحرير رفضوا تحركه، وسيكون على عباس أن ينتظر حتى إجتماع الجمعية العامة في وقت لاحق هذا العام لإختيار قيادة جديدة. في هذه الأثناء، سوف يركّز عباس على مؤتمر "فتح" الذي ينعقد في الشهر المقبل، حيث ستجري الحركة أيضاً إنتخابات داخلية. في المؤتمر الأخير في العام ٢٠٠٩، أبعد عباس منافسيه بينما كافأ حلفاءه بالمناصب العليا. وقد زاد ذلك المؤتمر حماس القاعدة وأدى إلى زيادة في دعم حركة "فتح" في الضفة الغربية. مما لا شك فيه أن عباس يبحث عن نتائج مماثلة وسط تصعيد معركته مع "حماس".

من الواضح أن عباس يفتقر إلى السيطرة الكاملة على السياسة الفلسطينية في الضفة الغربية، وطالما تستطيع حركة "حماس" شن هجمات ضد الإسرائيليين، فإنها ستستمر في تقويض أي إحتمال لدوام الهدوء. إن عباس وإسرائيل قد تجنّبا إنتفاضة أخرى إلى حد كبير لأن عبّاس و"حماس" لن يتوافقان على واحدة

RHR Le ROYAL HOTELS & RESORTS - BEIRUT

Style, Service and Splendor by the Mediterranean

Overlooking the Mediterranean in all its splendor, Le Royal Hotels & Resorts – Beirut is just minutes away from the city's modern airport, bustling downtown area, famed Jeita Grotto, Casino Du Liban, old souks of Byblos, majestic ski resorts and upscale shopping districts. With spacious rooms an suites, Le Royal Hotels & Resorts – Beirut boasts sumptuous dining options, spectacular leisure facilities and sophisticated business amenities in an atmosphere of luxury.

Beirut * | Lebanon | www.leroyalbeirut.com | +961 4 555 555

Luxembourg | Luxembourg *

Hammamet | Tunisia

El Minzah | Morocco

Amman | Jordan

Sharm El Sheikh | Egypt

Villa de France | Morocco

www.leroyal.com

LHW * EST·1928 THE LEADING HOTELS OF THE WORLD®

بلاد الرافدين تقطَّعت أوصالها فمَن يجمعها؟

قسِّموا العراق لكي يبقى مُوَحَّداً

تعوّد القادة الأميركيون على إستبدال الحقائق غير السارة في العراق بتقييمات وردية بناء على إفتراضات مشكوك فيها. في العام ١٩٩١، بعد حرب الخليج، أملت إدارة جورج بوش الأب بأن ينتفض العراقيون ضد صدام حسين وشجّعتهم على القيام بذلك، فقط للتخلي عنهم وتركهم لقمة سائغة لقمع الحرس الجمهوري. في العام ١٩٩٨، وقّع الرئيس بيل كلينتون قانون تحرير العراق، الذي يحتضن رسمياً تغيير النظام ونقل ملايين الدولارات إلى مُختلِس مُدان مدعوم من إيران، أحمد الجلبي. وفي العام ٢٠٠٣، إعتقدت إدارة جورج دبليو بوش (الإبن) أن إسقاط صدام سيؤدي إلى الإستقرار بدلاً من الفوضى عندما إجتاح الجيش الأميركي العراق ووصل خلال ساعات الى بغداد.

وفي العام ٢٠٠٥، فيما إنحدرت البلاد إلى العنف، أصرّ نائب الرئيس الأميركي آنذاك ديك تشيني أن التمرّد "يلفظ أنفاسه الأخيرة".

في العام ٢٠١٠، وكان نجاح عملية "زيادة" القوات التي أقدم عليها بوش ما زال سارياً، توقع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن بأن سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه العراق "ستكون واحدة من أعظم إنجازات هذه الإدارة"، مشيداً بالعراقيين لإستخدامهم "العملية السياسية، بدلاً من الأسلحة، لتسوية خلافاتهم".

وفي العام ٢٠١٢، حتى فيما كان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يمارس في شكل متزايد نظاماً سلطوياً ومختلاً وظيفياً، فقد واصلت الإدارة الأميركية حديثها المتفائل. "توقع الكثيرون أن العنف سيعود وأن العراق سينزلق نحو حرب طائفية"، قال انتوني بلينكن، مستشار الأمن القومي في حينه لبايدن. "تلك التوقعات أثبتت أنها خاطئة".

اليوم، بطبيعة الحال، يبدو الجيش العراقي أنه قد إنهار تقريباً، على الرغم من المساعدات الأميركية التي بلغت ٢٥ مليار دولار. والميليشيات الشيعية التي أقسمت الولاء للمرشد الأعلى الإيراني تعمل بحرية من دون أي عقاب. وتنظيم "الدولة الإسلامية" (أو داعش) يهيمن على أكثر من ثلث العراق ونصف سوريا. إن خليفة أوباما سيكون بالتالي بالتأكيد الرئيس الأميركي الخامس على التوالي الذي سيقوم بقصف العراق.

مع ذلك، فإن المقيم المقبل في البيت الأبيض يمكنه أن يختار تجنب الوقوع في أخطاء الذين سبقوه من خلال رفضه دعم وتمكين القادة العراقيين الفاسدين والمسببين للإنقسام من دون قيد أو شرط على أمل أنهم سوف يخلقون بلداً مزدهراً مستقراً إلى حد ما.

إذا إستمر العراق في دوامته المنحدرة الحالية، كما هو مؤكد تقريباً، ينبغي على واشنطن قبول الوضع المنقسم على أرض الواقع، والتخلي عن تثبيت الحدود المصطنعة، والبدء بالسماح للأجزاء المختلفة في العراق وسوريا بالشروع في رحلة تقرير المصير. مما لا شك فيه أن هذه العملية لن تكون عملية سهلة، بل دموية، ولكن في هذه المرحلة، فهي تمثل أفضل فرصة لإحتواء العنف الطائفي وحماية ما تبقى من منطقة الشرق الأوسط من الإنزلاق إلى مزيد من الفوضى.

بغداد - محمد العمري

منذ تأسيس العراق الحديث في العام ١٩٢٠، نادراً ما شهدت البلاد سلاماً وإستقراراً مستمرّين. في ظل الإمبراطورية العثمانية، قسَّم السلاطين الأرض إلى ثلاث ولايات منفصلة، أو محافظات، مع ٣ حكام يشرفون بشكل مستقل على الموصل في الشمال، وبغداد في الوسط، والبصرة في الجنوب. مع ذلك، بعد إنتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وإنهيار الإمبراطورية العثمانية، أنشأت معاهدة "سافر" (Sèvres) حدوداً جديدة ومُصطَنعة لتقسيم الغنائم. فقد تولّت فرنسا بموجبها إدارة لبنان وسوريا، فيما كان البريطانيون مصممين على إقامة منطقة نفوذ في بلاد ما بين النهرين الغنية بالنفط، حيث عيَّنوا عضواً من سلالة النبي محمد، فيصل بن الحسين، أول ملك على العراق في ١٩٢١.

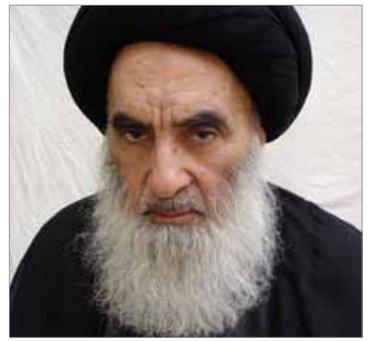
آية الله العظمى علي السيستاني: تحذير خطير للسياسيين

بحلول ١٩٣٢، العام الذي صار فيه العراق مستقلاً وإنضم إلى عصبة الأمم، إنتهى الملك فيصل الأول إلى نتيجة بأن بلده كما هو لا معنى له كأمة: "في هذا الصدد وقلبي ملآن أسى إنه في إعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية، متشبِّعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينها جامعة، سمّاعة للسوء، ميّالة للفوضى، مستعدة دائماً للإنتفاض على أي حكومة كانت".

أثبتت هذه الكلمات بأنها كانت نبوية، ففي العام ١٩٥٨، قُتل حفيده فيصل الثاني مع العائلة المالكة في إنقلاب، تبعته ثلاث ثورات وإنقلابات مضادة قبل تولي حزب البعث العربي الإشتراكي الحكم في العام ١٩٦٨، حيث إستولى صدام حسين على السلطة وسيطر بشكل كامل على البلاد في العام ١٩٧٩.

وفيما كان يُعتبر مركزاً إقليمياً للسياسة والعلوم والثقافة والتجارة، فقد تراجع العراق على كل

الملك فيصل الأول: العراق كما هو لا معنى له كأمة

الجبهات في عهد صدام حسين. في ثمانينات القرن الفائت، أبادت حملته التي شنَّها في الأنفال عشرات الآلاف من الأكراد، وحربه الكارثية مع إيران تركت مئات الآلاف من القتلى وملايين من المهجّرين. كما أن توغل جيشه الكارثي أيضاً في الكويت في العام ١٩٩٠ أدّى إلى حرب خاسرة، وقمع لم يرحم التمردات الكردية والشيعية، وإثنتي عشرة سنة من العقوبات المدمِّرة، و١٣٠ مليار دولار من الديون. حتى أن مؤيدي صدام الأساسيين من أهل السُنَّة لم يكونوا في مأمن من المذابح المتكررة؛ فقد تمت تصفية عدد لا يحصى من أقارب صدام، ومسؤولي حزب البعث والضباط ومشايخ القبائل على

مر السنين. وتسببت هذه العقود من سوء الإدارة والحكم إلى رفض ومعارضة غالبية العراقيين --وليس فقط الأكراد والشيعة ولكن الإسلاميين المنفيين والعلمانيين السنة -- للحكم في بغداد.

كان من المُفترَض أن يكون العراق ما بعد صدام، الذي ظهر بعد الغزو الأميركي في العام ٢٠٠٣، مختلفاً. فبعدما فشلت في العثور والكشف عن أسلحة الدمار الشامل، فقد أنفقت الولايات المتحدة قدراً غير عادي من الموارد للتعويض عن الخطأ ومتابعة التركيز على إحلال التعددية والإستقرار والرخاء والديموقراطية والحكم الرشيد. نحو ٤٥٠٠ جندي أميركي قُتلوا وجُرح ٣٢،٠٠٠ آخرين، ناهيك عن تريليونات من الدولارات من التكاليف المباشرة وغير المباشرة، وملايين العراقيين بين قتيل ونازح. مع ذلك، فقد فشل التدخل في نهاية المطاف، لأنه دعم وعزّز مجموعة جديدة من النُخَب التي رسمت شرعية بحتة تقريباً من أجندات عرقية طائفية مُقَسِّمة بدلاً من إعتماد مسار السلام والإستقرار والمصالحة وسيادة القانون والوحدة الوطنية.

بعد فترة وجيزة على الغزو، ضغط سياسيون عراقيون "مكيافيليون" على المسؤولين الأميركيين لحل الجيش العراقي فيما إختطفوا هيئة إجتثاث البعث التي أنشأتها واشنطن وإستخدامها للإبتزاز أو تطهير البلاد من المعارضين السياسيين العلمانيين من السنّة والشيعة على حد سواء. وقد أدى هذا الأمر إلى ترك مئات الآلاف من العاطلين من العمل بشكل دائم، الذين شعروا بالمرارة، وعملوا بعدها على التجنّد للإنتقام العنيف ضد النظام الجديد.

في منطقة الشمال الجبلية، سعى القادة الأكراد إلى تعزيز المكاسب الكبيرة التي حققوها من خلال الحكم الذاتي بعد إصدار قرار حظر الطيران فوق منطقتهم في العام ١٩٩١. بعد حرب أهلية شرسة في منتصف تسعينات القرن الفائت، أسسوا إقليم كردستان شبه المستقل، مؤمّنين السلام وجذب الإستثمار الأجنبي. وبعدما خُلِع صدام، سيطروا على مناصب رئيسية في بغداد بموجب نظام الحصص العرقي والطائفي الجديد كوسيلة للتحوّط ضد مزيد من القمع.

في الجنوب، بدت الأحزاب الإسلامية الشيعية -- التي حاربت حزب البعث العلماني وصدام على مدى عقود، وغالباً مع دعم إيران السري – منتصرة حيث سعت إلى التعويض عن القمع الماضي. وقد أكّدت إرادتها كغالبية بتحدّيها محرّمات البعث من طريق إحداث العديد من الأعياد الدينية الرسمية،

نوري المالكي: في عهده إنتعش الوجود الإيراني

حيدر العبادي: إصلاحاته صوتية

ومدعّمة علاماتها المعروفة من القيم الدينية في المناهج المدرسية الوطنية، وواضعة أعضاء من الأجنحة المسلحة لأحزابها السياسية الدينية في الوظائف الحكومية. في أروقة السلطة في بغداد، صارت كلمة آية الله العظمى علي السيستاني، أعلى سلطة في الإسلام الشيعي في البلاد، هي السائدة. من جهة أخرى، وجدت الأقلية السنية في العراق، التي شكّلت النخبة الحاكمة في البلاد لقرون عدة، نفسها في حالة من الفوضى. لتصحيح المظالم المعروفة، إستقرت في النهاية على إستراتيجية مقاطعة الديموقراطية لصالح التمرّد والإرهاب. منقسمون بشكل ميؤوس ويفتقرون إلى القيادة والرؤية، فقد سقط العرب السنّة في كثير من الأحيان في فخ مقاتلة ومقاومة الإحتلال العسكري الأميركي والنفوذ المتنامي للعدو التاريخي اللدود،

في العراق، صار الآن واضحاً أن الإسلاميين الشيعة لن يقبلوا بالحكم العلماني القومي السني أو الشيعي، كما أنه لن يقبل أحدٌ بحكم الإسلاميين السنّة، خصوصا النسخة الراديكالية التي يتبناها تنظيم "الدولة الإسلامية". في الوقت عينه، فإن الأكراد العلمانيين نسبياً غير مستعدين للعيش تحت حكم عربي من أي نوع

إيران الفارسية الشيعية، من خلال التوصل الى إتفاق مع الشيطان: "تنظيم القاعدة".

هكذا بدأت دوامة لا نهاية لها من القتل بين متطرفين متشدّدين من جميع المشارب، من بقايا حزب البعث إلى "تنظيم القاعدة في العراق" إلى الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران. ومع كل إتهام ديني يُطلّق حول كلٍّ من الفظائع، كانت الهوية الوطنية العراقية تضعف أكثر، فيما كان الشعور الخاص العرقي والقبلي والديني الذي يعود إلى آلاف السنين ينمو أقوى.

بين جميع القوى الرئيسية، ربما كان الوحيد الأكثر تآكلاً هو نوري المالكي، السياسي الإزدواجي والمُفسِد والمُقَسِّم الذي شغل منصب رئيس الوزراء في بداية العام ٢٠٠٦. وبعدما خسر الإنتخابات في العام ٢٠١٠، تمكّن من البقاء في الحكم من خلال إتفاق لتقاسم السلطة مدعوم من واشنطن وطهران، حيث وطّد سلطته بالإحتفاظ بالسيطرة الشخصية على وزارات الداخلية والدفاع والمخابرات، بين الهيئات المهمة الأخرى. ومع إنشغال أوباما بالإنهيار الإقتصادي العالمي، والذي نصحه وأفاده كبار مساعديه بأن المالكي هو رجل قومي وليس طائفياً، فقد ضمن رئيس الوزراء العراقي دعماً إيرانياً وأميركياً غير مشروط تقريباً، حيث أقال الضباط المهنيين المحترفين لصالح الموالين له غير الكفوئين وغير المؤهّلين. لقد حرَّض عمداً أجهزة الدولة ودائرته الإسلامية الشيعية المتشدّدة ضد كل أنواع المعارضين من العلمانيين الشيعة والإسلاميين والعلمانيين السنّة، والأكراد، وحتى المنافسين الشيعة الإسلاميين.

على الرغم من أن المالكي قد حقق العديد من النجاحات خلال فترة ولايته الأولى، والتي تزامنت مع تصاعد عملية زيادة القوات الأميركية خلال ولاية بوش، فإن فترة ولايته الثانية ٢٠١٠-٢٠١٤،

باراك أوباما: إنسحابه من العراق كان متهوراً

مسعود البرزاني: يخشى من القمع الماضي والمستقبلي

كانت كارثية. لقد إرتفع العنف من أدنى مستوياته بعد العام ٢٠٠٣ إلى آفاق جديدة. أقسامٌ كاملة من الجيش العراقي ذابت في مواجهة قوى أصغر بكثير، تاركة المليارات من الدولارات من المركبات والأسلحة والذخائر الأميركية خلفها لإستخدامها من قبل الإرهابيين. ووقع مجمل معقل السنّة في العراق في أيدي تنظيم "الدولة الإسلامية".

إنهارت العلاقات بين بغداد وإقليم كردستان والمحافظات السنية، وفقدت الحكومة المركزية السيطرة على أكثر من نصف أراضيها. والميليشيات الشيعية المدعومة من إيران التي سحقها المالكي سابقاً إنتعشت بشراسة في وجه إعتداءات "داعش" والتي من المرجح أن عددها الآن يفوق عدد قوات الأمن العراقية الرسمية. والأشد غرابة هنا هو أن كلاً من تنظيم "الدولة الإسلامية" والميليشيات الشيعية الآن يستخدم الأجهزة العسكرية الأميركية المتقدّمة والحديثة لإرتكاب الفظائع في جميع أنحاء العراق.

في الكثير من أنحاء الشرق الأوسط اليوم، هناك حقيقة مُحزنة تسود: لقد تسبّبت عقود من سوء الإدارة والحكم بتقسيم مجتمعات متنوّعة غنية على أسس عرقية طائفية. في العراق، صار الآن واضحاً أن الإسلاميين الشيعة لن يقبلوا بالحكم العلماني القومي السني أو الشيعي، كما أنه لن يقبل أحدٌ بحكم الإسلاميين السنّة، خصوصاً النسخة الراديكالية التي يتبناها تنظيم "الدولة الإسلامية". في الوقت عينه، فإن الأكراد العلمانيين نسبياً غير مستعدين للعيش تحت حكم عربي من أي نوع. بإختصار، إن رؤى هذه الجماعات القوية للحياة والدين والسياسة تتعارض جذرياً. أما بالنسبة إلى الأقلية المسيحية والشبك واليزيديين والصابئة، والجماعات اليهودية التي كانت سابقاً في الأزمنة الغابرة تعد بالملايين وعاشت في بلاد ما بين النهرين منذ آلاف السنين، فقد واجهت مصيراً شاملاً مشتركاً: الموت العنيف أو النزوح الدائم.

من سيِّء إلى أسوأ

على الرغم من بعض المكاسب التكتيكية، مثل تحرير تكريت، فإن الوضع الإستراتيجي زاد سوءاً منذ أن حلّ رئيس الوزراء حيدر العبادي مكان المالكي في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤. خلال العام الفائت، عزز تنظيم "داعش" موقفه، حتى في مواجهة حملات قصف التحالف التي أرّخها على "تويتر" كبار المسؤولين الأميركيين الذين -- مرددين ما فعله الجنرال وليام ويستمورلاند خلال حرب فيتنام -- إستشهدوا بعدد القتلى وعدد الغارات الجوية كمقاييس للنجاح. وقد وقعت مدينة الموصل في قبضة "الدولة الإسلامية" في حزيران (يونيو) ٢٠١٤؛ واليوم، هناك عدد قليل يتحدث عن تحريرها في أي وقت قريب، كما إندفع الإرهابيون إلى الأمام للسيطرة على الرمادي عاصمة محافظة الأنبار العراقية. إن البرابرة الذين وصفهم أوباما بـ"مجموعة إرهابية صغيرة" هم الآن على بعد بضع عشرات الأميال من أبواب بغداد، كما أنهم يوسّعون إنتشارهم في سوريا ويقيمون فرقاً تابعة في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا. في وقت سابق من هذا العام، عندما سألتُ أحد نواب رئيس الوزراء العراقي كيف تبدو بغداد، إقشعر وقال: "كيف لي أن أعرف؟ لا أستطيع مغادرة المنطقة الخضراء".

لقد أدّى إنهيار قوات الأمن العراقية وصعود الميليشيات الشيعية إلى زيادة إضعاف قبضة بغداد الضعيفة أصلاً في البلاد وتمكين طهران، لأن الميليشيات تدين بالولاء إلى المرشد الأعلى الإيراني وتوَجَّه من قبل فيلق "القدس" التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني. وقد أطلق قادة عسكريون أميركيون ناقوس الخطر بشأن تنامي قوة وشعبية هذه الجماعات الإرهابية، التي تُعتبر مسؤولة عن تفجير سفارات الولايات المتحدة والدول الحليفة وقتل وتشويه الآلاف من الجنود العراقيين والأميركيين وقوات التحالف.

في كل مرة تتوغل الميليشيات الشيعية في الجيوب السنية، فإنها تنفذ فظائع جديدة وتهجّر المزيد من الناس، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز جاذبية تنظيم "الدولة الإسلامية". وفي كل مرة يفجّر "داعش" أمكنة ويقتل مدنيين شيعة أبرياء، فإن الميليشيات الشيعية تنمو أقوى، والحكومة العراقية تنمو أضعف.

من جهة أخرى، فقد ضاعف من كابوس بغداد غرق أسعار النفط، الذي ترك حكومة العبادي مع عجز كبير في الموازنة وصل إلى عشرات المليارات من الدولارات، وقدرة محدودة على الإقتراض من أسواق رأس المال الدولية، وإحتمال ركود تضخمي. كما بقي معدل البطالة بين الشباب مرتفعاً بشكل مزمن. في صيف هذا العام، مع إرتفاع الحرارة إلى أكثر من ١٢٠ درجة فارونهايت وتلقي الأسر ما لا يزيد عن بضع ساعات من الماء والكهرباء في اليوم الواحد، زاد غليان الغضب لدى السكان الذين هددوا بالإنفجار.

وهذا هو بالضبط ما حدث. في تموز (يوليو)، ملأت عشرات الآلاف من المتظاهرين السلميين والعلمانيين الساحات العامة في جميع أنحاء بغداد وعواصم المحافظات في جنوب العراق، حيث شجبوا الطائفية والفساد وإنعدام فرص

في كل مرة تتوغل الميليشيات الشيعية في الجيوب السنية، فإنها تنفّذ فظائع جديدة وتهجّر المزيد من الناس، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز جاذبية تنظيم "الدولة الإسلامية". وفي كل مرة يفجّر "داعش" أمكنة ويقتل مدنيين شيعة أبرياء، فإن الميليشيات الشيعية تنمو أقوى، والحكومة العراقية تنمو أضعف

العمل، والخدمات الحكومية غير الموجودة. وقد أحرق المتظاهرون الغاضبون دمية تمثل المالكي، الذي كان حتى الآن واحداً من ثلاثة نواب للرئيس العراقي لكنه لا يزال يسيطر على مقاليد الحكم من وراء الكواليس في محاولة لتقويض العبادي. وقد أُقيل مسؤولون حكوميون في مسقط المالكي، وهددت الحشود الشعبية بأعمال عنف ضد شركات النفط الدولية في البصرة، التي تمثل شرايين الحياة الإقتصادية الوحيدة في العراق.

بعدما أعلن العبادي عن إصلاحات محدودة، إستشعر السيستاني عن بُعد الإضطرابات الجماعية والتهديد الناشىء من رجال الدين المنافسين في إيران، فأعطى تعليمات لممثليه أن يدعموا العبادي من خلال الخطب الأسبوعية و "أن يكون أكثر جرأة وشجاعة". ورداً على ذلك، أعلن العبادي سلسلة من الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك إلغاء مناصب نواب رئيس الوزراء الثلاثة ونواب رئيس الجمهورية الثلاثة، جنباً إلى جنب مع ١١ من ٣٢ من المناصب الوزارية. وللتغلب على الشلل ومحاسبة المسؤولين، وعد العبادي بالقضاء على المحاصصة العرقية والطائفية في الحكومة ومحاكمة عشرات من كبار القادة المدنيين والقوات النظامية بسبب فسادهم وتقصيرهم في أداء واجباتهم في مواجهة إعتداء تنظيم "الدولة الإسلامية".

في عرض نادر للوحدة، وافق البرلمان بالإجماع على التدابير التي أعلنها رئيس الحكومة في ١١ آب (أغسطس) الفائت. وإندلعت تظاهرات حاشدة في بغداد، حيث كان المتظاهرون يهتفون "كلنا العبادي". لكن المالكي ونائبي رئيس الجمهورية الآخرين رفضوا التنحي، مصرّين على أن مواقفهم ينصّ عليها الدستور. وهكذا إستمر الشلل في بغداد.

بعد أسبوع من الموافقة على الإصلاحات، أصدر السيستاني تحذيراً مباشراً ألمياً حمّل فيه السياسيين "الذين حكموا البلاد خلال السنوات الماضية" مسؤولية تفشّي الفساد، والذي إعتبره عاملاً ساهم في سيطرة تنظيم "الدولة الاسلامية" على مساحات واسعة من البلاد في حزيران (يونيو) ٢٠١٤. مضيفاً: "اليوم، اذا لم يتحقق الإصلاح الحقيقي من خلال مكافحة الفساد بلا هوادة وتحقيق العدالة الإجتماعية على مختلف الصعد، فان من المتوقع ان تسوء الأوضاع أكثر من ذي قبل، وربما تتجر الى ما لا يتمناه أي عراقي محبّ لوطنه من التقسيم ونحوه لا سمح الله".

هكذا بدأ الفصل الأخير من القرون الطويلة

مظاهرات ضد الفساد مؤيدة للعبادي

للمنافسة الشيعية الداخلية، فيما يواجه السيستاني والعبادي المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي ووكلاءه المُفضَّلين في العراق، وبالتحديد المالكي وقادة الميليشيات، من أجل السيطرة على بلاد ما بين النهرين.

على الرغم من أن قلةً إنتبهت أو فَهِمت في الغرب، فينبغي التذكير بأنه لا يمكن لأيّ جماعة عرقية طائفية كبرى أن تكون متجانسة أبداً؛ فقد إستمرت المنافسات الفارسية –العربية، والشيعية – الشيعية، لقرون عدة، مُؤَلِّبةً النجف الإكليريكية في العراق ضد نظام قم الإيرانية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، هاجم السيستاني بتكتم في النجف الميليشيا العراقية التابعة لإيران، "كتائب حزب الله"، لتورّطها المزعوم في خطف ١٨ مدنياً تركياً وتهديدها بإستهداف السفير الأميركي في العراق. من جهتها، غير آبهة، تسعى طهران إلى تعزيز مكاسبها في أنحاء العالم العربي، حيث، كما أعلن وزير الإستخبارات الإيراني السابق علي يونسي في آذار (مارس): "أصبحت إيران إمبراطورية. . . وعاصمتها الحالية بغداد".

الواقع أنه نظراً إلى التركيبة الجهنمية للحروب الإقليمية التي تجري بالوكالة والصراع بين السنة والشيعة في العراق وبين العرب والأكراد --وداخل كل مجموعة أيضاً– فإن أخطر عهد من التاريخ العراقي الحديث قد يكون بدأ لتوّه.

من الصعب رؤية كيف يمكن لأعضاء النخبة السياسية الوطنية العاجزين، الذين بنوا سمعتهم من طريق بذر الكراهية العرقية والطائفية، أن يلبّوا مطالب المحتجين الفاقدي الصبر في الأشهر المقبلة. بعد عقود من سوء الحكم في عهدي صدام حسين ونوري المالكي، فإن هناك سبباً وجيهاً للإعتقاد بأن مجموعة مهمة من الوطنيين العراقيين المتعددين لا تزال موجودة لإنقاذ الهوية الوطنية العراقية. إن الإنقسامات الآن صارت عميقة جداً. وكما قال لي مسعود برزاني، رئيس إقليم كردستان، مرة: "يخشى الشيعة من عودة القمع الماضي، ويخشى أهل السنّة من القمع المستقبلي، ونحن الأكراد نخشى من الإثنين على حد سواء".

من ناحية أخرى، ليس هناك ما يدعو إلى الإعتقاد بأن العراق يمكنه التخلّص من الفساد الذي هو متأصل جداً في الحمض النووي لنظام ما بعد العام ٢٠٠٣. يقول مسؤول أميركي عمل في العراق: "السنّة والشيعة، العرب والأكراد، العلمانيون والإسلاميون – مهما تنوّعت إختلافاتهم، فكلهم يتوحّدون ليس بالله ولكن بالجشع. إن النهم من أجل السلطة، والمال الذي ينضح من كل زعيم وطني تقريباً إلتقيته خلال أكثر من ٢١٠٠ يوم من خدمتي مع الحكومة الأميركية في العراق ما زال يصيبني بالذهول: سيارة مسؤول كردي "بوغاتي فيرون" التي يبلغ سعرها مليوني دولار متوقفة إلى جانب سيارات فاخرة أخرى في فيلته على شاطئ البحر في الخارج، الطائرات الخاصة لممولّ سني سري تقوم بخدمة أعضاء مجلس الوزراء لتمرير صفقاته، وساعة يد مسؤول إسلامي شيعي صغير من نوع "بريكيت" التي يبلغ سعرها ١٥٠ ألف دولار جاءت لتكمل راتبه الشهري البالغ ٥٠٠٠ دولار من مكتب رئيس الوزراء. هؤلاء هم أسماك صغيرة".

وكما قال لي صديق، وهو موظف مدني عراقي دؤوب ولكنه محاصَر، في أوائل الحرب: "في عهد صدام حسين، وزراؤنا كانوا يحلمون بسرقة الملايين. إذا ضبطهم صدام، كانوا يُعدَمون على الفور. كان صدام وأبناؤه فقط يتجرّأون على السرقة بشكل جماعي. هؤلاء الناس الذين أتى بهم الأميركيون لحكمنا، فهم يسرقون المليارات". صديقي في المناسبة يكسب حوالي ٥٠٠ دولار شهرياً، راتب متوسط. سنوات بعدما زار البيت الأبيض، تعرّض منزله للقصف بطريق الخطأ من قبل الطائرات الأميركية، فضاعت مدّخرات عمر عائلته. من جهتها لم تقدم وزارة الدفاع الأميركية إعتذاراً له ولا عرضت عليه تعويضات. كما أن خطيبته قد أُصيبت في الرأس جرّاء إطلاق النار من قافلة أمنية أجنبية؛ وتعرّضت بالتالي لأضرار دائمة في الدماغ وأُصيبت بالشلل. إبن لأب سني وأم شيعية، مثل ملايين العراقيين من أصل مختلط، يخشى الخطف والقتل من قبل كلٍّ من أهل السنة من "الدولة الإسلامية" والشيعة من فرق الموت المدعومة من إيران.

بحلول ١٩٣٢، العام الذي صار فيه العراق مستقلاً وإنضم إلى عصبة الأمم، إنتهى الملك فيصل الأول إلى نتيجة بأن العراق كما هو لا معنى له كأمة: "في هذا الصدد وقلبي ملآن أسى إنه في إعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية متشبّعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينها جامعة، سمّاعة للسوء، ميّالة للفوضى، مستعدة دائماً للإنتفاض على أي حكومة كانت"

سلام منفصل

ليس هناك من شك الآن أن جورج دبليو بوش شنَّ حرباً سيِّئة التصميم والتنفيذ والأبعاد. كما لا يوجد أيضاً أي سؤال الآن أن أوباما بطريقة متهوِّرة وغير مسؤولة إنسحب من العراق بعدما دعم زعيماً فئوياً مُقسِّماً نوري المالكي. وقد تجاوز فشل السياسة الاميركية في العراق الإدارات والأطراف في واشنطن. لكن الرئيس المقبل لديه فرصة ليفعل ما هو أفضل من ذلك.

في عالم مثالي، فإن العبادي سينجو من محاولات الإغتيال والإنقلاب التي تلوح في الأفق، والحكومة العراقية الحالية سوف تبقى على حالها، ليس فقط حتى ٢٠١٧ ولكن أيضاً ستصبح فاعلة وعاملة. وبغداد سوف ترمّم الإنقسامات العرقية والطائفية في البلاد، وتقضي على الفساد من خلال ملاحقة وسجن كبار المسؤولين (بدءاً من كبار الشخصيات القضائية ومجلس الوزراء)، وعكس تقدم تنظيم "الدولة الإسلامية" والميليشيات الشيعية. إذا حدث هذا الأمر بطريقة أو بأخرى، يجب على واشنطن عندها مكافأة قادة العراق من خلال الإستمرار في إستراتيجية بوش – أوباما بتقديم الدعم الديبلوماسي لحكومة مركزية قوية مع توفير المساعدة العسكرية ومكافحة الإرهاب وهذا ينبغي أن يكون مشروطاً بشكل صارم بمزيد من الإصلاحات.

مع ذلك، من المرجح أكثر بكثير أن يواصل العراق تراجعه الحالي وسوف تبقى حكومته فاشلة وغير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها الأساسية لتوفير الأمن والخدمات. في هذه الحالة، ينبغي على الرئيس الأميركي المقبل أن يتصرّف بشكل حاسم لمنع العراق من التحوّل والإنزلاق إلى سوريا ثانية، دولة في غيبوبة تُرعب مواطنيها وتصدّر ملايين اللاجئين وتحتضن "الجهاد". وهذا يعني علناً تشجيع اللامركزية الكونفديرالية في العراق وسوريا– أي نقل الصلاحيات من بغداد ودمشق إلى المحافظات مع الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلدين. في الظروف القصوى، قد تلجأ واشنطن إلى تبني التقسيم على غرار البلقان ونظام سياسي إقليمي جديد.

طبعاً ستمثّل هذه السياسة خروجاً حاداً لنظام الأمن القومي الأميركي، والذي، من بين أمور أخرى، يواجه صعوبة في التكيّف مع الأحداث غير المتوقّعة والتعامل مع الجهات الفاعلة غير التقليدية. ولكن بالتحديد بسبب فشل نظراء واشنطن السلطويين التقليديين بشكل مذهل، فإن الجهات الفاعلة غير الحكومية تهيمن الآن على الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، فقد أصبح في جميع أنحاء المنطقة الملايين من الشباب محبطين وراديكاليين، ولقد استغل الإسلاميون المتطرفون فراغ السلطة لإعلان "الجهاد" العابر للحدود.

كما تفيد وتقرّ الحقائق المتقيِّحة على أرض الواقع اليوم، فإن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى إعتماد إستراتيجية شاملة للشرق الأوسط، واحدة تذهب إلى ما هو أبعد من نهج أوباما الذي يركّز على مكافحة الإرهاب. في العراق وسوريا، فقد تم محو الحدود المُصطَنعة، وفقدت حكومتا بغداد ودمشق الشرعية في أعين الملايين من المواطنين. ولأن واشنطن لم تعد قادرة على التعامل مع هاتين الحكومتين كممثلتين حصريتين لشعوبهما، سوف تضطر إلى العمل مع القوى العظمى الأخرى في العالم والقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط – إيران، إسرائيل، مصر، تركيا، والملكيات العربية -- لتحديد مناطق نفوذ جديدة.

هذه العملية سوف لن تكون سريعة أو سهلة، وسوف تشمل المئات من المناورات الحساسة. بادئ ذي بدء، مع ذلك، يجب على الولايات المتحدة ◀◀

أن تعمل من خلال مجلس الأمن الدولي لإطلاق مبادرة إنفراج للشرق الأوسط التي تجمع الجميع الى طاولة المفاوضات، وذلك كما فعل الرئيس بيل كلينتون عندما دعا مختلف أصحاب المصلحة إلى "محادثات دايتون للسلام" لإنهاء الحرب البوسنية. على الرغم من أن هذه الخطوة لا تخلو من المخاطر، فإن الإستراتيجية ستقوم على إحتضان الحق العالمي في تقرير المصير الذي يكفله ميثاق الأمم المتحدة.

تحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على القوى العالمية والإقليمية الإتفاق على نظام سياسي جديد، ومحاولة التوسّط لوقف إطلاق النار ونشر قوات حفظ سلام، وفقاً لما تسمح به الظروف الإدارية والأمنية، والسماح لكل منطقة في العراق وسوريا بإجراء سلسلة من الإستفتاءات التي تراقبها الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن إيران قد تلعب دور المُفسد والسعي إلى الحفاظ على قدرتها لمهاجمة إسرائيل من خلال تأمين وضمان جسر بري عبر العراق، وسوريا، ولبنان، فإنه يمكن في نهاية المطاف تحييدها من طريق ضغط عالمي جماعي، كما أثبتت الصفقة النووية الأخيرة. وبعض القوى السنية سوف يستخدم بالتأكيد حيلاً قذرة في محاولة لتحديد النتائج لصالحه؛ لذا يتعيّن على القوى العالمية أن تجعل من الواضح أنه سيكون هناك عدم تسامح مع مثل هذا السلوك، والأهم من ذلك، أنها مستعدة لإلحاق الأذى إذا ما إستمرت الأعمال السيئة. ويجب أيضاً أن يكون الأمر صريحاً بأن العالم المتحضّر هو الآن في حالة حرب مع الإسلاميين المتشددين المتطرفين وأن رعاية دولة لهؤلاء الإرهابيين، سواء كانوا من السنة أو الشيعة، لن يكون مقبولاً.

في ظل الظروف الحالية، يمكن للمرء أن يتصوّر أن السوريين سيصوّتون لإنشاء جيوب علوية ومسيحية ودرزية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وحكومة عربية سنية أو أكثر في قلب البلاد (التي ستواجه تنظيم "الدولة الإسلامية" وينبغي إعتماد خطة حملة مناسبة على غرار "الصحوة القبلية" في العراق)، ومنطقة كردية شبه مستقلة في شمال البلاد. ستقع الأولى تحت مناطق نفوذ إيران وروسيا، في حين أن الأخيرتين ستقعان ضمن مجالات النفوذ التركية والعربية والغربية. بعيداً من الوقوع في براثن ديكتاتور لا يتورّع عن الإبادة الجماعية، يمكن لسكان سوريا المتنوّعين والكادحين البدء في إعادة بناء بلادهم، كما فعل قبلهم سكان ألمانيا واليابان وكوريا الذين مزّقتهم الحرب. ولتعزيز وتقوية السلام والإستقرار والمصالحة، سيتعين على مجلس الأمن ضمان عفو شامل، أو في حالة موافقة الجهات المعنية، فإن المحكمة الجنائية الدولية ستحتاج إلى بدء توجيه الإتهامات إلى مرتكبي جرائم الحرب من جميع الفصائل في محاولة لردع مزيد من إراقة الدماء.

في العراق المجاور، يبرز نمط متطابق فعلياً تقريباً على أرض الواقع. المحافظات الشيعية من المرجح ان تختار أن تشكل ما بين محافظة وتسع محافظات؛ إن البصرة الغنية بالنفط، على سبيل المثال، هدّدت بإعلان الحكم الذاتي منذ عشر سنين في مواجهة فشل بغداد في توفير الأمن والخدمات.

أصدر آية الله العظمى علي السيستاني تحذيراً مباشراً أليماً حمّل فيه السياسيين "الذين حكموا البلاد خلال السنوات الماضية" مسؤولية تفشّي الفساد، والذي إعتبره عاملاً ساهم في سيطرة تنظيم "الدولة الاسلامية" على مساحات واسعة من البلاد في حزيران (يونيو) ٢٠١٤. مضيفاً: "اليوم، اذا لم يتحقق الإصلاح الحقيقي من خلال مكافحة الفساد بلا هوادة وتحقيق العدالة الإجتماعية على مختلف الصعد، فان من المتوقع ان تسوء الأوضاع أكثر من ذي قبل، وربما تنجر الى ما لا يتمناه أي عراقي محبّ لوطنه من التقسيم ونحوه لا سمح الله"

كما أن المحافظات السنية قد تشكل ما بين إقليم وثلاثة أقاليم حيث عليها تطهير أراضيها من تنظيم "الدولة الإسلامية" من خلال إعادة تشيط "الصحوة القبلية" بدعم دولي. ومما لا شك فيه أن إقليم كردستان العراق سيواصل السير على طريق الإكتفاء الذاتي الإقتصادي، والإستفادة من الفرصة المتاحة لتصدير النفط والغاز إلى تركيا والإتحاد الأوروبي. ويمكن أيضاً منح وضع مستقل خاص لمحافظات متنوعة وحساسة من الناحية الجيوسياسية: بغداد، وديالى، وكركوك (على مثال مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة)، في محاولة أخيرة للحفاظ على التعددية فيها. وخلافاً لما حدث في سوريا، فإن كثيراً من هذه العمليات في العراق يسمح بها فعلياً الدستور.

كما أثبت إقليم كردستان العراق خلال تسعينات القرن الفائت، فإن التحوّلات إلى تقرير المصير غالباً ما يصاحبها تدخل إقليمي، وأمراء الحرب، والفساد، والمحسوبية، والصراع الداخلي. مع ذلك، وكما تُظهر هذه الحالة أيضاً، مع مرور الوقت --ومع مكافآت دولية مستمرة لحسن السير والسلوك والعقوبات لسوء السلوك – فإن تقرير الحكم الذاتي ينتج دائماً نتائج أفضل من الإستبداد. لو أن صدام حسين ما زال يرهب الأكراد اليوم، فإن التمرد الكردي كان سيستعر أقوى من أي وقت مضى. بدلاً من ذلك، فإن الحكم الذاتي في كردستان، وإن كان بعيداً من الكمال، قد ساهم في تحقيق الأمن النسبي وتطوير البنية التحتية الأساسية والفرص الإقتصادية. وهذا ينبغي أن يكون نموذجاً لبقية العراق وسوريا.

في الواقع، أولئك الذين يتطلعون إلى تدمير تنظيم "الدولة الإسلامية" بأي ثمن يجب أن يتذكّروا بأن "تنظيم القاعدة" في العراق هُزم ليس على أيدي القوات الأميركية العسكرية والإستخباراتية، ولا بواسطة البشمركة الكردية، أو وكلاء إيران ولكن على أيدي العراقيين العرب السنّة، الذين قادوا المعركة مع دعم من المنظمات الدولية. وبالمثل، إن خليفة "تنظيم القاعدة" في العراق، "الدولة الإسلامية"، لا يمكن أبداً أن يُهزَم بواسطة الغارات الجوية أو الجنود الأجانب على الأرض وحدهما. إن السبب الجذري لوجود "الدولة الإسلامية" – جراء سوء الحكم والإدارة- هم السكان الأصليون. وبالتالي فإن جذور حلها – بواسطة حكم جيد – يجب أن تكون من السكان الأصليين. الحقيقة أن الفاعلين المحليين فقط يمكنهم كسر الحلقة المفرغة للفقر، وخيبة الأمل، والراديكالية، والتطرف وإشعال دورة فاضلة توفّر الأمن وفرص العمل والتعليم والإعتدال والكرامة، والأهم من ذلك، تولد الأمل بأن الغد سيكون أفضل من اليوم. إذا لم تحدث معجزة، فإن اللامركزية الكونفيديرالية في العراق وسوريا قد تكون قريباً الطريق الوحيد للحل في هذين البلدين. الرئيس المقبل في الولايات المتحدة يمكن أن يختار للرد على الأزمات الحتمية هناك بإتباع مسار إيديولوجي، كما فعل أسلافه أو محاولة إدارتها بفعالية وعقلانية. مع أو من دون واشنطن، إن واقعاً جديداً بدأ يُشرق في بلاد ما بين النهرين

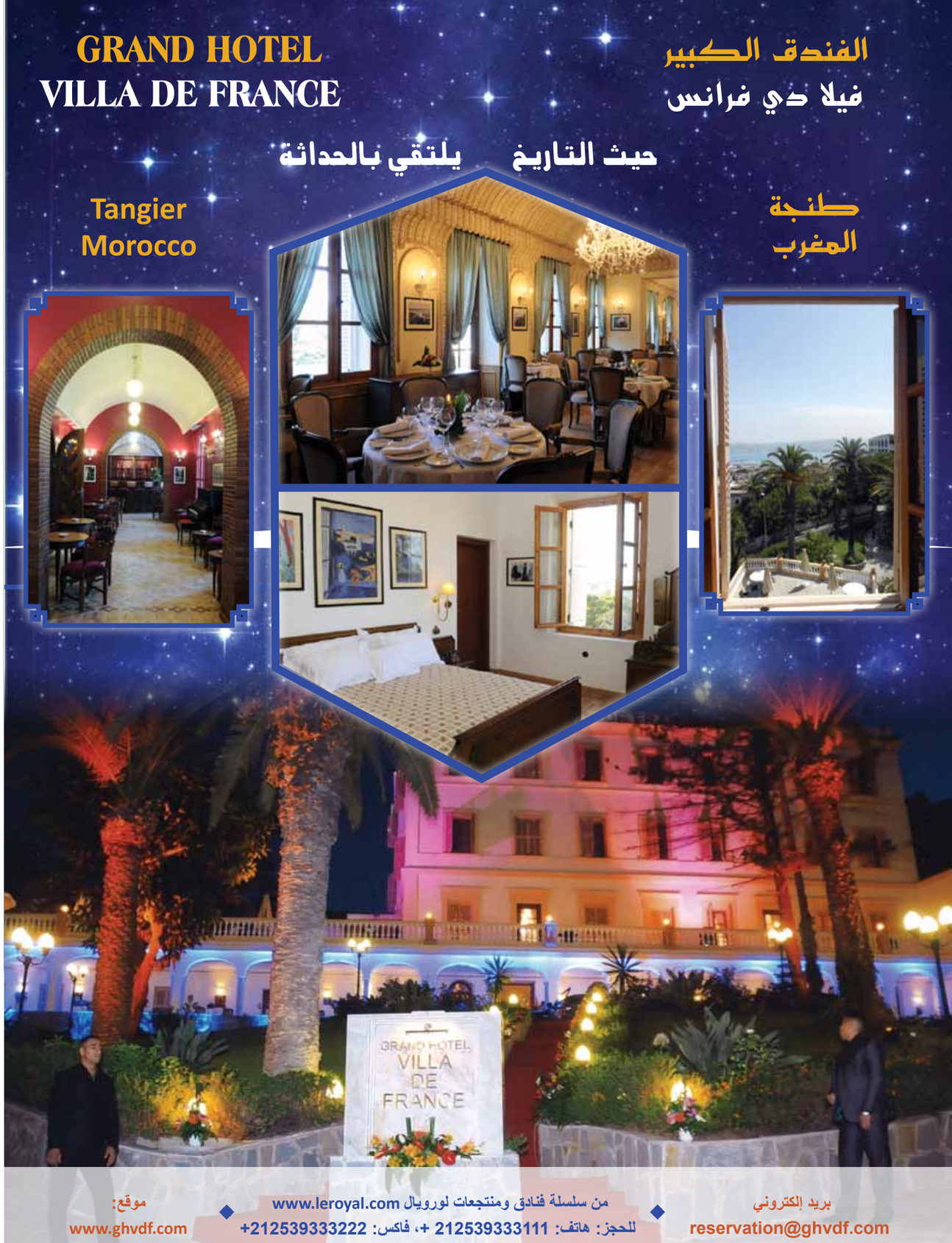

المهاجرون السوريون: وصلوا إلى أوروبا

ليس هناك بلد خليجي للاجئين السوريين

نظام الكفالة يمنع الهجرة السورية إلى الخليج العربي

في خضم الإنتقادات المتصاعدة ضد الدول العربية النفطية الغنية، وجهت سارة حشّاش، المسؤولة الصحافية في البرنامج الإعلامي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إنتقادات في ٧ أيلول (سبتمبر) الفائت، لدول مجلس التعاون الخليجي لأنها لم تستقبل رسمياً لاجئين سوريين ووصفت الأمر بأنه "عملٌ شائن".

في هذه الأجواء حيث تدفّق آلاف اللاجئين السوريين على أوروبا عبر تركيا واليونان وإنطلاقاً من ليبيا نحو إيطاليا، فقد ظهرت تصريحات في مختلف الأوساط تنتقد عدم فتح دول الخليج حدودها أمام هؤلاء، وتبدي إمتعاضها وإستغرابها من أن يجد اللاجئون السوريون مأوى لدى الغرباء في أوروبا فيما توصد الأبواب في وجوههم من "أشقائهم" القريبين الميسورين.

الدوحة - ميشال مظلوم

كان رد الفعل المشترك على أزمة النازحين السوريين المستمرة بإلقاء اللوم على أوروبا: كيف يمكن للدول الغنية في القارة العجوز أن تسمح بمثل هذه المأساة؟ ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، تحوّلت وسائل الإعلام، والتركيز الشعبي في الغرب إلى دول الشرق الأوسط --ليس إلى نظام بشار الأسد في سوريا أو تنظيم "الدولة الإسلامية" ("داعش") و"جبهة النصرة"، ولكن إلى الدول النفطية في منطقة الخليج العربي. لقد تساءلت صحيفة "شيكاغو تريبيون": "لماذا لا تقبل دول الخليج المزيد من اللاجئين؟"، وكتبت صحيفة "يو أس إي توداي" بدورها: "إن دول الخليج لا تتحرك ولا تفعل شيئاً فيما أزمة المهاجرين تتضخم في أوروبا". إلا أن الإتهام الأكثر مباشرة جاء من "واشنطن بوست" التي كتبت بأن: "الدول العربية الأكثر غنى في العالم لا تفعل شيئاً للاجئين السوريين".

من جهتها رفضت الحكومات الخليجية بشكل كبير هذه الإنتقادات، مشيرةً إلى تبرّعها بأكثر من ملياري دولار من المساعدات الإنسانية، ومنحها عشرات الآلاف من السوريين -- ناهيك عن المصريين واليمنيين وغيرهم من العرب – حق اللجوء السياسي والإقتصادي (حتى لو لم يكونوا لاجئين رسميين) منذ أن بدأ الإستقرار يتزعزع في المنطقة في العام ٢٠١١. ولكن حتى مع رفضهم لإنتقادات النقاد، فقد إعترف العديد من ممثلي الخليج أن بلدانهم تميل إلى تقديم المساعدة عن بعد أكثر من ميلها إلى فتح حدودها المقيَّدة بإحكام أمام المهاجرين العرب أو غيرهم. "بلداننا تصلح للعمل والعمّال فقط"، على حد تعبير أحد المسؤولين الكويتيين في مناقشة صريحة مع محطة التلفزيون الفرنسية "فرانس ٢٤" في ٢ أيلول (سبتمبر) الفائت، مضيفاً: "نحن لا نريد الناس الذين يعانون من التوتر الداخلي والصدمة في بلدنا!".

وسارع المراقبون للإشارة إلى المفارقة المؤسفة للوضع بقولهم أن: قادة الخليج غير مستعدين للمخاطرة بإستقرار بلدانهم السياسي والإقتصادي بإستقبال الأفراد الذين شرّدتهم الصراعات والحروب بالوكالة التي يستمرّون بتغذيتها وإضرام وقودها بالمال والسلاح.

شركة "قطر للبترول": تعيد هيكلة برامجها

أو بأقل سخرية، قادة دول الخليج مقيَّدون بالغموض القانوني لوضعية اللاجئين في دول الخليج. الواقع أنه لا توجد أي واحدة من دول مجلس التعاون الخليجي الست – البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة – شاركت أو وقعت مع الدول الموقّعة على إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلّقة بوضع اللاجئين. وبناء على هذا الرأي الأخير، فالسؤال هو كيف يمكن التوقّع أن تُقدّم الحكومات الخليجية حق اللجوء الى فئة من الأفراد الذين لا تعترف بهم ولا بوضعيتهم.

منذ بداية الإنتاج التجاري للنفط في منتصف القرن العشرين، كانت دول الخليج العربي، مع سكانها الأصليين القليلين، تحتاج إلى إستيراد عمال ذوي مهارات عالية ومتدنية. وعلى الرغم من أنها إعتبرت في البداية حلاً ضرورياً ولكنه مؤقت، فقد ظلت العمالة الأجنبية تلعب دوراً أساسياً في إنشاء وصيانة البنية الأساسية المادية والإجتماعية الحديثة في الخليج في القرن الحادي والعشرين

هذان الخطّان من المنطق، في حين أنهما مُبسَّطان، فهما يحتويان على نواة حقيقة أكبر من ذلك بكثير: عدم التوافق الأساسي للنموذج السياسي والإقتصادي في الخليج مع فئة اللاجئين. إن دول الخليج، على الرغم من ثرواتها ومواردها الهائلة، فهي لم تقبل رسميا طالبي لجوء من سوريا أو من غيرها بسبب طبيعة نظام الكفالة، وهو متاهة كبرى من التشريعات التي تنظّم العمالة والكفالة للعمال المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تحافظ على وضعية مؤقتة للأجانب (من حيث المبدأ) وتفصلهم عن السكان المحليين.

الواقع أن نظام الكفالة هو حل غير لائق للتوفيق بين المصالح المتنافسة في كثير من الأحيان بين دوائر مجتمعية متميّزة: المواطنون الخليجيون العاديون، الذين لا يزالون حذرين من التعدّي الثقافي، وراغبين في الإستفادة من فوائد الإقتصاد الريعي المتقدّم؛ ونخبة رجال الأعمال والسياسة، التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الإقتصادي الذي يعمل بوقود المهاجرين لتحقيق الأرباح مع مخاوف من الإغتراب والتنفير الإجتماعي المحتمل وبالتالي السخط السياسي في نهاية المطاف. إن هذا النظام، الذي يواجه اليوم إنتقادات حادة بالنسبة إلى أوضاع العمال الذين يضعون الأسس لنهائيات كأس العالم في قطر في العام ٢٠٢٢، يستحق إهتماماً مساوياً لأولئك الذين يُستبعَدون تماماً، بالمعنى القانوني الدقيق ولكن أيضاً من الناحية الهيكلية.

الكفالة هي الأساس

منذ بداية الإنتاج التجاري للنفط في منتصف القرن العشرين، كانت دول الخليج العربي، مع سكانها الأصليين القليلين، تحتاج إلى إستيراد عمال ذوي مهارات عالية ومتدنية. وعلى الرغم من أنها إعتبرت في البداية حلاً ضرورياً ولكنه مؤقت، فقد ظلت العمالة الأجنبية تلعب دوراً أساسياً في إنشاء وصيانة البنية الأساسية المادية والإجتماعية الحديثة في الخليج في القرن الحادي والعشرين. خلال سبعينات القرن الفائت، كانت غالبية هذه القوى العاملة الأجنبية عربية حيث تدفقت من البلدان الفقيرة بالنفط ولديها وفرة اليد العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل مصر وسوريا واليمن. لكن مع مرور الوقت، صار هناك عاملان جعلا العرب نسبياً أقل جاذبية.

أولاً، بدأ العمال العرب، مدعومون من الحركات اليسارية، المطالبة بمزيد من المشاركة السياسية والإقتصادية في دول الخليج، بما في ذلك الطريق نحو المواطنة. ولكن في الدولة الريعية، المزيد من المواطنين يعني التخفيف من الموارد المالية التي يتمتع بها الحكام و(جزئياً) توزّع على المواطنين، لذلك لم تكن هذة الفكرة تشكّل بداية جيدة. اليوم، لا تزال المواطنة أمراً يكاد يكون مستحيلاً بالنسبة إلى الأجانب في الخليج، بغض النظر عن الأصل القومي أو مستوى المهارة. قطر، على سبيل المثال، وضعت قانوناً تسمح بتجنيس ٥٠ شخصاً في السنة؛ الدول الأخرى تفرض قيوداً رسمية أو غير رسمية مماثلة.

ثانياً، وبالقدر عينه من الأهمية، لقد نُظر إلى العمال العرب الأجانب بأنهم ناشطون سياسياً أكثر من عرب الخليج الأصليين. ونُظر إليهم على أنهم يميلون بشكل خاص إلى الناصرية والإيديولوجيات القومية العربية الأخرى، وكان، بالتالي، لهم تأثير خطير على المواطنين. على سبيل المثال، أدّى إنتشار القومية العربية بين الكويتيين في خمسينات وستينات القرن الفائت إلى إطلاق الحكومة برنامج تجنيس جماعي لحوالي ٢٠٠،٠٠٠ شخص من البدو في الصحراء المجاورة ليكونوا بمثابة كتلة موالية للحكومة يمكن الإعتماد عليها في برلمان تتزايد فيه المعارضة. إن المخاوف بشأن النفوذ الأجنبي

خادمات من الفيلبين في الخليج: هذه الخدمة غير محبذة لدى السوريات

تساءلت صحيفة "شيكاغو تريبيون": "لماذا لا تقبل دول الخليج المزيد من اللاجئين؟"، وكتبت صحيفة "يو أس إي توداي" بدورها: "إن دول الخليج لا تتحرك ولا تفعل شيئاً فيما أزمة المهاجرين تتضخم في أوروبا". إلا أن الإتهام الأكثر مباشرة جاء من "واشنطن بوست" التي كتبت بأن: "الدول العربية الأكثر غنى في العالم لا تفعل شيئاً للاجئين السوريين"

لم يغب عن عقول حكام الخليج في العام ١٩٩١، عندما إتّهمت الكويت العمال الفلسطينيين في البلاد بدعم الغزو للعربي القومي صدام حسين. بعد الحرب، طردت الكويت نصف مليون فلسطيني. بدورها طردت السعودية أيضاً ما يقرب من مليون عامل يمني بعد إعلان الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح دعمه للعراق. هذه العوامل نفسها التي جعلت العمال العرب أقل جاذبية جعلت أيضاً العمال من جنوب آسيا أكثر جاذبية. كان العمال الآسيويون يتقاضون أجوراً منخفضة وليست هناك أي شكوك حول مطالبتهم بالمواطنة أو الإندماج المجتمعي. على الرغم من أن العديد من العمال الآسيويين يدينون بالإسلام (مما ساعد على تخفيف المخاوف بشأن التعدّي الثقافي)، فقد نُظر إليهم على أنهم أقل إحتمالاً أن يكونوا ناشطين سياسياً أو مجنّدين محتمَلين للحركات اليسارية والاسلامية التي يهيمن عليها العرب. وكما قال لي أستاذ سوري يعيش في قطر: "يعرف [قادة الخليج] أن الهنود يأتون إلى هنا، ويقومون بعملهم، ولا يسبّبون أي متاعب. هذا هو ما يطلبون وما يريدون".

وقد عزّز نظام الكفالة الحديث كذلك دور العمال الآسيويين في الخليج من خلال تشجيع تطوير الشبكات عبر الوطنية التي تربط بين أسواق العمل الخليجية وتجمعات العمالة في البلدان المُرسِلة للمهاجرين. اليوم، تضمن مؤسسة كبرى تدفق العمال إلى الخليج من طريق وكالات التوظيف الدولية مع طرق مخصّصة للطيران، والسيطرة على قطاعات السوق العقارية الخليجية، والوصول إلى الإقتصادات العرقية المحلية، التي تطورت لتلبية الأذواق الوطنية والإقليمية لفئات محدَّدة معينة. مثل هذه الوكالات لديها حوافز إقتصادية قوية لمقاومة عودة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن تكون منبعاً أساسياً للعمالة في منطقة الخليج. نتيجة للكفالة، فإن سوق العمل الخليجية قد بُنيت بحذر وفق نظام متوازن دقيق – تقسيم

عمال من آسيا في الخليج: يعملون بأجور منخفضة

العمال المهاجرين -- حيث تُختار جنسيات معينة لأنواع معينة من المهن ويقبض العمال أجورهم إلى حد كبير وفقاً لجوازات سفرهم. ويُعتبر هذا النظام منتجاً إقتصادياً وهو قابل للحياة سياسياً ولكنه غير مستقر من الناحية السكانية. إن الحفاظ على التوازن لنظام الكفالة هو مهمة تأخذها الحكومات الخليجية على محمل الجدّ. في العام ٢٠١٣، على سبيل المثال، في ظل إنخفاض عائدات النفط وإرتفاع الإستياء من البطالة، طردت المملكة العربية السعودية حوالي ٢٠٠،٠٠٠ يمني، ظاهرياً بسبب تجاوز مدة التأشيرة أو أخذ وظيفة ثانية بطريقة غير قانونية. في العام ٢٠١٤، رضخت عُمان، لضغوط مماثلة، حيث أعلنت أنظمة جديدة وضاعفت إنفاذ القوانين القائمة التي تهدف إلى تخفيض عدد غير المواطنين إلى ثلث السكان.

قبول العرب

إذا وضع التوازن الاقتصادي الدقيق جانباً، فإن فكرة إستبدال بعض المهارات المنخفضة من مهاجري غربي آسيا والمهارات العالية من الأجانب بمهاجرين عرب -- لعكس الإتجاه الجغرافي لعقود عدة ماضية -- يبدو أن لها معنى من زاوية واحدة على الأقل: التماسك المجتمعي. إن غالبية مواطني دول الخليج لا تزال ثقافياً ودينياً محافظة، وتشعر بالقلق إزاء التآكل المُحتمل للهوية والقيم التقليدية. يخشى

رفضت الحكومات الخليجية بشكل كبير كل الإنتقادات بالنسبة إلى عدم إستقبالها اللاجئين السوريين، مشيرةً إلى تبرّعها بأكثر من مليارَي دولار من المساعدات الإنسانية، ومنحها عشرات الآلاف من السوريين -- ناهيك عن المصريين واليمنيين وغيرهم من العرب – حق اللجوء السياسي والإقتصادي منذ أن بدأ الإستقرار يتزعزع في المنطقة في العام ٢٠١١

الكثيرون أيضاً من النوايا السياسية والعسكرية الغربية في المنطقة، حيث تضخمت المشاعر بالتقارب الأخير بين الولايات المتحدة والإتحاد الاوروبي مع إيران. والنتيجة هي توتر كامن ومفتوح أحياناً بين المجموعات الإجتماعية المختلفة في المجتمعات الخليجية، سواء في الأماكن العامة وأماكن العمل.

وبالفعل، تفيد إستطلاعات الرأي لمواطني دول الخليج بإستمرار إلى قبول أكبر للعرب من بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من تلك الجماعات من جنسيات أخرى. على سبيل المثال، وجدت دراسة في العام ٢٠١٢ أجراها معهد البحوث الإجتماعية والإقتصادية في جامعة قطر أن نسبة ٨٢ في المئة من القطريين وافقت على أن "العدد المتزايد للعمال غير العرب يهدّد العادات والقيم القطرية التقليدية". فقط نسبة ٤٥ في المئة وافقت عندما طُرح السؤال نفسه حول العمال العرب. وطُلب من المستطلعين بالإضافة إلى ذلك، "كم هو عدد العمال من الدول العربية خارج منطقة الخليج تعتقد أن قطر ينبغي أن تسمح لهم ليأتون للعمل هنا في قطر؟". أكثر بكثير من أي مجموعة أخرى، قال ٣٨ في المئة من القطريين ب"السماح لكثيرين"، وقالت نسبة ٤٧ في المئة ب"السماح لبعض" العمال العرب. على النقيض من ذلك، أرادت نسبة ١٢ في المئة فقط من الدولة السماح "للكثير من" العمال الآسيويين، فإن هذه النسبة إنخفضت كذلك الى عشرة في المئة بالنسبة إلى العمال الأميركيين والأوروبيين، وستة في المئة للعمال من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

في مسح منفصل أجري في العام ٢٠١٤، وجد معهد البحوث الإجتماعية والإقتصادية في جامعة قطر أن المواطنين القطريين "يثقون" أو "يثقون كثيراً" بالوافدين العرب (٨٨ في المئة) أكثر من أي مجموعة أخرى. والوافدون من الدول الغربية والأفراد من شبه القارة الهندية، من ناحية أخرى، تلقوا تصنيفات من الثقة أقل بكثير، ٤٦ في المئة و ٥٠ في المئة على التوالي.

مكان لنا

قد تكون المخاوف التاريخية للحكومات الخليجية بالنسبة إلى النشاط السياسي للمهاجرين العرب خفّت اليوم أو تعادلت مع المخاوف العامة بالنسبة إلى العمال الأجانب غير العرب. ولكن حتى مع مثل هذه الحسابات السياسية المتغيرة، فهناك معوّقات إقتصادية هيكلية هائلة لقبول أعداد كبيرة من العمال العرب من اللاجئين أم من غير اللاجئين. لنأخذ حالة طالبي اللجوء السوريين، فإنهم من غير المرجح أن يقبلوا الأجور أو ظروف المهاجرين ذوي المهارات المتدنية الحالية من جنوب آسيا، كما أن خيار الخدمة في المنازل مثل خدم، ومربيات، وطباخون، وسائقون، غير مقبولة إجتماعياً (وفي بعض دول الخليج محظورة قانوناً).

يفترض، إذن، إذا لم يكونوا مؤهلين للعمل كمهنيين ذوي مهارات عالية مثل مدرّسين أو أطباء أو ممرضات، وغير راغبين في العمل اليدوي، وغير مسموح لهم العمل بأجور منخفضة في خدمة المنازل، فإن معظم اللاجئين ربما يصلحون أن يكونوا في وسط المهن التجارية التي تطلب مهارات متوسطة، مثل حقول النفط وأعمال البناء. لسوء الحظ، إن التوقيت في هذا القطاع سيىء جداً. في قطر، على سبيل المثال، تفيد التوقعات بأن العائدات الهيدروكربونية ستنخفض بمقدار الثلث في العام ٢٠١٥. لقد بدأت "قطر للبترول" إعادة هيكلة مشاريعها التي ستخفض الآلاف من فرص العمل، بما في ذلك المئات من المواطنين. كما قامت الشركة أخيراً بإلغاء مشروع البتروكيماويات المقترح مع شركة "شل" والذي تبلغ تكاليفه ٦,٤ مليارات دولار. الطلب على عمال النفط في الخليج، المهرة أو غير المهرة، في إنخفاض. وعلاوة على ذلك، إن تدهوراً إقتصادياً في مجال الطاقة من المرجح أن ينتج إنخفاضاً في العديد من الصناعات، وخصوصاً قطاع الخدمات بالذات الذي هو في وضع جيد لإستيعاب الوافدين العرب.

هناك إعتبار منفصل تماماً يتمثّل بالضغط الذي يشكّله تدفق سكان إضافي على الموارد الموجودة في تلك البلدان التي تنمو بسرعة. إن دمج ٣٠،٠٠٠ لاجئ في الدول – المدن الخليجية هي مهمة أكبر بكثير مما كانت عليه في ألمانيا، التي هي بلد من ٨٠ مليون نسمة. وفي حين أن العاملين في صناعة النفط قد بدأوا المغادرة، فإن كثيرين غيرهم يصلون وسط عملية بناء مجنونة لكأس العالم التي تستعد للتسريع في الفترة التي تسبق العام ٢٠٢٢. ومع تزايد عدد السكان بمعدل أكثر من ٧,٥ في المئة سنوياً، تناضل قطر وعاصمتها الدوحة، لمواكبة الوافدين الجدد. إن الخدمات الصحية والتعليمية العامة هي بالفعل تحت ضغط شديد، وقد أدى بناء ملعب الى توقف حركة المرور القريبة. وأخيراً، يذهب قدر كبير من الجهد الى فحص العمال، بما في ذلك الفحوص الطبية، وتحريات الشرطة، ووثائق التصديق. وهذه القواعد تحتاج الى تغيير كبير للسماح بقبول جماعي للاجئين.

بإختصار، فقد دعا عدد متزايد من المواطنين والمعلّقين الحكومات الخليجية إلى تزويد السوريين وغيرهم من اللاجئين بعمل كريم في الإقتصادات السريعة النمو في المنطقة. لكن من غير الواضح بالضبط أين يصلح هؤلاء الأفراد في أسواق عمل منظمة تنظيماً عالياً ومجزّأة، أسواقٌ في واقع الأمر هي أكثر عرضة للتقلّص بدل التوسّع بسبب التحوّل الدراماتيكي في أسعار النفط. ولذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي من المرجح أن تتبع حدسها حول التحدّي المحتمل للإستقرار الإجتماعي والسياسي الذي يشكّله تدفق جماعي للاجئين: الإستقرار ليس فقط في ما يتعلق بالنشاط السياسي غير المُرحَّب به، ولكن في الحفاظ على الوضع السياسي والإقتصادي الذي وُضِع بعناية والمنصوص عليه في نظام الكفالة.

بطبيعة الحال، فإن إهتمام وسائل الإعلام المستمر والنقد سيدفعان واحدة أو أكثر من الحكومات الخليجية لتغيير المسار. ربما غداً، قد يُعلن زعيم خليجي أنه قد قبل مليون لاجئ سوري، للعيش في مخيمات مكيَّفة بالهواء في الصحراء فيما يتلقّون دعماً حكومياً سخياً. ومع ذلك، فمن الواضح أن مثل هذا القرار سيكون إما تحرّكاً ديبلوماسياً مليئاً بالدهاء أو عملاً من أعمال الإيثار النقي. لذلك ليس هناك مكان للاجئين السوريين أو غيرهم في نظام الكفالة

سائقو تاكسيات في أبو ظبي: تلحظ بعض السورين بينهم

وجدت دراسة في العام ٢٠١٢ أجراها معهد البحوث الإجتماعية والإقتصادية في جامعة قطر أن نسبة ٨٢ في المئة من القطريين وافقت على أن "العدد المتزايد للعمال غير العرب يهدّد العادات والقيم القطرية التقليدية". فقط نسبة ٤٥ في المئة وافقت عندما طُرح السؤال نفسه حول العمال العرب

Khalidiya Street - Abu Dhabi - UAE
Tel: +971 2 6654300
Fax: +971 2 6663396

بعدما بدأت تعمل على خطين وبإتجاهين

هل سيرقى توسيع قناة السويس إلى مستوى التوقّعات المصرية؟

أعطت السرعة التي أنجزت فيها مصر توسيع قناة السويس المراقبين الثقة بأن خطة البلاد الطموحة لمنطقة قناة السويس يمكن أن تصبح حقاً قوة إقتصادية كما تصوّرتها الحكومة. فهل هذه الثقة في موضعها؟

القاهرة - عبد الحميد صبري

تشبّه شخصيات بارزة مصرية في القطاع الخاص رئيس البلاد، عبد الفتاح السيسي، بالرئيس التنفيذي المُطالب. إطلاق الإصلاحات المالية الشاملة ومشاريع البنية التحتية الكبرى التي أعلنت منذ تنصيبه من السهولة ملاحظتها ومعرفة لماذا كان هذا التشبيه. منذ حزيران (يونيو) ٢٠١٤، قامت الحكومة المصرية بإدخال تحسينات على نظم دعم الطاقة، وضريبة الدخل، وسن قانون جديد للإستثمار الأجنبي، وتحرير قطاع الكهرباء، والشروع بعدد من المشاريع العملاقة البارزة.

في حين أن هذه الإنجازات إقترنت بالتطورات السياسية، فليس هناك شك في أن الحكومة جادة في الإصلاح الإقتصادي. وكان في قلب هذه العملية مشروع إعادة تطوير قناة السويس. في أوائل آب (أغسطس) ٢٠١٤، كشف الرئيس المصري عن التوسع التاريخي للشريان التجاري الذي يبلغ من العمر ١٤٥ عاماً، والذي شمل بناء ممر مائي موازٍ طوله ٣٥ كيلو متراً لإستيعاب حركة المرور في الإتجاهين، وكذلك توسيع وتعميق القناة الحالية. بشكل ملحوظ، تحقّق هذا الانجاز في ١٢ شهراً فقط، على الرغم من أن التقديرات كانت تفيد بأن المشروع سيستغرق ثلاث سنوات لإنهائه. ولتحقيق ذلك، إستأجرت السلطات ٨٠٪ من معدات الحفر في العالم وطواقم العاملين للعمل على مدار الساعة. وقد ضاعف توسيع القناة تقريباً قدرة شحن القناة اليومية من ٤٩ إلى ٩٧، في حين إنخفض معدل وقت الإنتظار المقدَّر للسفينة من حوالي ١١ ساعة الى ثلاث ساعات. وهذه التحسينات ستكون مهمة للقناة التجارية التي تمر عبر مياهها سنوياً حوالي ١٠٪ من مجموع التجارة البحرية العالمية.

الرئيس عبد الفتاح السيسي: توسيع القناة أعطاه سمعة عالمية جيدة

منذ حزيران (يونيو) ٢٠١٤، قامت الحكومة المصرية بإدخال تحسينات على نظم دعم الطاقة، وضريبة الدخل، وسن قانون جديد للإستثمار الأجنبي، وتحرير قطاع الكهرباء، والشروع بعدد من المشاريع العملاقة البارزة

عوائد كبيرة

لتمويل هذه التطورات، أصدرت الحكومة شهادات إستثمار لفترة خمس سنوات بقيمة ٨,٦ مليارات للجمهور المصري، مع معدّل فائدة ١٢٪، حيث بيعت هذه الشهادات بعد ثمانية أيام على إصدارها. ووفقاً لعدد من المصادر العارفة، فإن نجاح مخطط شهادة الإستثمار يعكس ليس فقط العائدات العالية على العرض، ولكن أيضاً الدعم الشعبي لإعادة تطوير القناة. من جانبها، دافعت الحكومة عن إرتفاع سعر الفائدة على أساس أن العائدات المستقبلية من التنمية ستكون كبيرة.

وتتوقّع السلطات أن ترى قفزة مقابلة في إيصالات الشحن، من ٥,٤ مليارات دولار في العام ٢٠١٤ إلى ما يقدر بـ١٣,٣ مليار دولار بحلول العام ٢٠٢٣. ومع ذلك، تُعتبر هذه التوقعات على نطاق واسع أنها متفائلة. وبناء على هذه الإفتراضات، وعلى ضوء العلاقة الوثيقة بين إيرادات قناة السويس والتجارة العالمية، فإن هذه الأخيرة ينبغي أن تنمو بنسبة ١٠٪ سنوياً بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٣، وفقاً لبحث أجرته وكالة التصنيف الدولية "موديز". وهذا يقارن بمتوسط ٥,٣٪ بين عامي ١٩٩٣ و٢٠١٣، إستناداً إلى أرقام من منظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أن القناة كانت تعمل بأقل من طاقتها بشكل طفيف قبل الترقية قد أدى ببعض المحلّلين الى التشكيك في الحاجة إلى الإستثمار.

وعلى الرغم من صحة هذه الإنتقادات، فإن عوامل أخرى كانت في اللعب بالنسبة إلى إعادة التطوير. بشكل حاسم، ستسمح الترقية أو عملية التطوير الأخيرة لأكبر السفن في العالم الإستفادة من القناة. ووفقاً لمجلس دول بحر البلطيق الدولي، فإن متوسط حجم سفينة حاويات جديدة البناء في العام ٢٠١٤ كان ٧٤٠٠ حاوية نمطية (الوحدة تعادل ٢٠ قدماً)، بزيادة عن ٦٦٠٠ حاوية نمطية في العام السابق. هذا الرقم من المتوقع أن يصل إلى ٨٠٠٠ حاوية نمطية في العام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، السفن الضخمة جداً التي تديرها أكبر شركات الشحن تهيمن الآن على التجارة البحرية العالمية. إن "حي أس سي أل غلوب"، التي إنطلقت في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤ بسعة ١٩٠٠٠ حاوية نمطية، هي الاحدث في هذا الإتجاه.

"إذا لم تحافظ على التحديث والتطوير، فإن العملاء سينظرون إلى فرص أخرى"، يقول هشام عزّ العرب، الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي، أكبر بنك خاص في مصر. "إنها مسألة الإحتفاظ بالعملاء. خلال الشهر الماضي، إزداد عدد وتنوع السفن التي تستخدم قناة السويس"، على حد قوله.

محور للخدمات اللوجستية

الأهم من ذلك، أن الحكومة المصرية تمضي قدماً في خطط لتطوير منطقة مخصَّصة للنقل والخدمات اللوجسّتية والصناعية في جميع أنحاء القناة. من ناحية أخرى، إن مشروع تطوير منطقة قناة السويس، الذي بدأ في آب (أغسطس) ٢٠١٤، سوف ينشىء شبكة من المراكز الإقتصادية المتكاملة وموانئ من الطراز العالمي في محور عالمي للخدمات اللوجستية ومركز تجهيز صناعي. بشكل جماعي، هذه التطورات سوف تشكّل منطقة قناة السويس، التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في آب (اغسطس) من هذا العام.

"إن الحكومة تسعى إلى الإستفادة من حركة الشحن الإضافية من خلال تطوير مرافق

قناة السويس: عبرها يمر ١٠٪ من التجارة الدولية سنوياً

واسعة النطاق للنقل والتخزين والخدمات اللوجستية في جميع أنحاء منطقة قناة السويس. هذا هو المكان الذي أتوقع منه أن يولّد الدخل الحقيقي للبلاد"، يقول أنيس أكليمندوس، رئيس غرفة التجارة الأميركية في مصر.

سيتم بناء منطقة قناة السويس حول ثلاث عقد تطوير أولية. ويشمل هذا الأمر تنمية شرق بورسعيد وتحويلها إلى مرفق ومركز رئيسي لإعادة الشحن وبوابة الخدمات اللوجستية؛ وتجديد منطقة الإسماعيلية سوف يشمل المقر العام لمنطقة قناة السويس، ومراكز حضرية مختلفة للبحث والتطوير ومعالجة المنتجات الزراعية، وتجمعات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات؛ وكذلك إنشاء مجمع صناعي وميناء ضخم في العين السخنة والأدبية على طول خليج السويس.

"إن منطقة قناة السويس تتعزز من خلال إطار قانوني شفاف مع جمارك وإجراءات ضريبية كفوءة. ونتيجة لذلك، شهدنا ونشهد بالفعل الكثير من الإهتمام في وقت مبكر من المستثمرين في أوروبا وآسيا"، يقول الدكتور هاني سري الدين، مؤسس ورئيس مجلس إدارة سري الدين وشركاه للمحاماة المسؤولة عن تنظيم إطار منطقة قناة السويس.

خطط طموحة

في المدى الطويل، لدى الحكومة المصرية حتى طموحات أكبر في المنطقة. خلال مؤتمر صحافي عُقد في آذار (مارس) الفائت، زعم وزير الإستثمار أشرف سلمان أن المنطقة سوف تشكّل في نهاية المطاف ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من إقتصاد البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع سلطات المنطقة خلق حوالي مليون فرصة عمل خلال السنوات الـ١٥ المقبلة.

"على الرغم من أن الأرقام التي توقّعها بعض المسؤولين في الحكومة بالنسبة إلى توليد الدخل وفرص العمل في جميع أنحاء القناة تبدو متفائلة، فمن الممكن تحقيقها بالتأكيد، شريطة أن يتجه مناخ الإستثمار في الإتجاه الصحيح"، كما يقول أكليمندوس.

وهذه المفاجأة الإقتصادية غير المتوقعة سوف توفّر فرصاً كبيرة للبنوك في البلاد. البنك التجاري الدولي، ثالث أكبر مقرض في البلاد من حيث رأس المال فئة ١ وإجمالي الأصول معاً، حوّل بالفعل الطريقة التي تدير بها السفن الأعمال التجارية بإستخدام القناة. كجزء من جهد أوسع لخفض فترات الإنتظار لحركة الملاحة البحرية، أصلح المُقرض نظام المدفوعات القديم والمترهل للقناة.

وزير الإستثمار أشرف سلمان:
المنطقة سوف تشكل ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من الإقتصاد

إن مشروع تطوير منطقة قناة السويس، الذي بدأ في آب (أغسطس) ٢٠١٤، سوف ينشىء شبكة من المراكز الإقتصادية المتكاملة وموانئ من الطراز العالمي في محور عالمي للخدمات اللوجستية ومركز تجهيز صناعي

أنيس أكليمندوس، رئيس غرفة التجارة الأميركية في مصر: "على الرغم من أن الأرقام التي توقّعها بعض المسؤولين في الحكومة بالنسبة إلى توليد الدخل وفرص العمل في جميع أنحاء القناة تبدو متفائلة، فمن الممكن تحقيقها بالتأكيد، شريطة أن يتجه مناخ الإستثمار في الإتجاه الصحيح"

"عملية الدفع القديمة تتطلب من حركة الملاحة إيداع صك مصرفي فعلي مع مكتب إدارة القناة. لذا قام فريق خدمات المعاملات العالمية في البنك التجاري الدولي بتصميم تطبيق يسمح بالدفع الآلي المتزامن للسفن العابرة للقناة. هذا النظام يوفّر حوالي ٤٨ ساعة"، كما يقول عزّ العرب.

فرص الإقراض

فيما التطورات حول القناة تتسارع، فإن المصارف في البلاد تستعد لنمو طلب الإئتمان من الشركات، في حين من المتوقع أيضاً أن يؤدي حجم المشاريع المرتبطة بمنطقة قناة السويس إلى زيادة متنامية للقروض المشتركة. من جانبها، فإن البنوك لديها السيولة اللازمة للتعامل مع هذه القفزة المتوقعة في النشاط مع نسبة القروض إلى الودائع في القطاع كانت تساوي أكثر من ٤٠٪ في العام ٢٠١٤. مع تكاليف البنية التحتية الأولية للمنطقة من المتوقع أن تكون حوالي ١٥ مليار دولار، إضافة إلى ٢٥ مليار دولار مقررة لتطوير وترقية الميناء، فإن المقرضين في البلاد لن يكونوا من دون فرص، خصوصاً فيما الإستثمارات الأجنبية تتزايد.

"إن التحدي الأكبر الذي يواجه أي مستثمر دولي الذي يدخل سوقاً جديدة يتعلق بتطور التمويل بالعملة المحلية وهياكل المعاملات المصرفية. في مصر، هذان الأمران متطوران جداً. إن القطاع المصرفي المصري جاهز لتمويل مشروعات بالعملة المحلية"، يقول عزّ العرب.

مع ذلك، في هذه المرحلة، إن الأرقام غير الشفافة والشكوك حول إتجاهات التجارة والشحن العالمية تعنيان أنه من الصعب تقييم التأثير المُحتمل للتطورات حول قناة السويس. بينما قد تظهر أرقام الحكومة متفائلة، فيبدو من المرجح توقع مكاسب إقتصادية كبيرة في السنوات المقبلة إذا تمسّكت وبقيت السلطات على خطتها الحالية. لكن، الأهم من ذلك، فإن هذه التطورات تتحدث عن عملية إصلاح وإستثمار أوسع تجري في جميع أنحاء البلاد.

"إذا كنت تريد حقاً أن تقدّر أين هي مصر اليوم، عليك أن تنظر في المنطقة"، كما يقول إكليمندوس. "إن البلاد تتمتع الآن بفترة من النمو المتجدد والإستقرار، في حين أن معظم جيراننا قد أصابهم الشلل بسبب الاضطرابات العنيفة"، مضيفاً

P.O.Box: 138, Chelsea, London,
SW3 6BH ENGLAND
Tel: +44 (0) 20 72861372
Fax: +44 (0) 20 72661479
E-mail: ad-diplomasi@btconnect.com
Website: http: //www.ad-diplomasi.com

Ad-Diplomasi
News Report

!
NO RELUCTANCE
IN SEEKING HOT ISSUES
No Hesitation
In Telling Hard Truth

Ad-Diplomasi News Report monthly distributes critical analysis of events in the Arab world and the Middle East, to its subscribers among the top Arab decision makers, government officials, diplomats, journalists and business leaders.

Ad-Diplomasi News Report analysis goes beyond the event, to provide the information and assessments needed to understand intelligently what is going on, in the ever changing Middle East political, military and economic scene.
Ad-Diplomasi News Report's writers have an impeccable reputation as experts in Arab affairs and, their work is widely quoted by the international media.

Ad-Diplomasi News Report is published from LONDON in Arabic as well as in English by Focus Press (UK) Limited.

Founded in 1996.

Editor Raymond Atallah.

بقلم عبد اللطيف الفراتي*

تحالف خارج إطار المنطق

بعد عداء مُستَحكَم، وتبادل الإتهامات، خصوصاً إبان صيف ٢٠١٣، إنقلب الأمر وتحوَّل العداء إلى صداقة وإلى شراكة وثيقة، بلغت في خريف ٢٠١٤ حدّ التحالف الوثيق، وقيام إئتلاف حكومي.

في بداية ٢٠١٣، قام رجل السياسة التونسي المخضرم المحامي الباجي قائد السبسي بتأسيس حزب جديد إنضاف إلى حوالي ٢٠٠ حزب قائم في البلاد، التي شاركت كلها في إنتخابات خريف ٢٠١١، حيث كان النصر فيها لحزب النهضة الإسلامي الذي حصل على غالبية نسبية تؤهله لتشكيل الحكومة.

كان الهدف المُعلَن للسبسي هو إيجاد توازن سياسي في البلاد، ووضع الحزب ذي المرجعية الإسلامية في التسلل.

لم يكن الكثير من التونسيين يعتقدون في إحتمال حصول ذلك، فقد كان الإسلاميون إستقروا في السلطة منذ خريف ٢٠١١ في إطار إئتلاف أعرج، بمشاركة بعض الحالمين منذ زمن طويل بقدم في السلطة، أي منصف المرزوقي ومصطفى بن جعفر اللذين حاز حزباهما على عدد جيد من المقاعد ولكن بعيداً من حزب النهضة الإسلامي، وسنرى حزبيهما، إضافة إلى أحزاب أخرى، وقد تم إكتساحهما تماماً في إنتخابات كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، فغابا تماماً أو كادا من المجلس التشريعي الجديد، الذي يُعهد إليه بتشكيل الحكومة الجديدة، وفقاً لطبيعة النظام البرلماني المعتمد حسب الدستور الجديد.

غير أن تحرك المجتمع المدني بقوة، وأخطاء كثيرة إرتكبها الإسلاميون إبان حكمهم، إضافة إلى حركة التمرد التي حصلت في مصر في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠١٣ وإنتهت إلى عزل الرئيس محمد مرسي ووضعه في السجن، قد ألهبت كلها الشارع التونسي، فخرج حوالي ٦٠٠ ألف من التونسيين يوم ١٣ آب (أغسطس) في تظاهرة ضخمة كان وراءها الباجي قائد السبسي وحزبه، الذي كان لا يزال لم يستكمل هياكله في حينه، وبمشاركة غالبية الأحزاب المدنية، وتعطّل عمل المجلس التأسيسي المُكلَّف بصياغة الدستور لمقاطعة حوالي ٦٠ أو ٧٠ من أعضائه، فتزعزعت أركان مؤسسات الدولة، بما فيها الحكومة ذات المنحى "النهضوي" الإسلاموي التي قامت مطالبات قوية بحلها. وبدا وكأن الدولة في طريقها إلى الإنحلال. وهذا ما سحب البساط من تحت أرجل الإسلاميين وحلفائهم.

غير أن إسلاميي تونس (البعض يقول إخوان تونس) كانوا أكثر ذكاء من إخوان مصر، فقد أصابهم هلع شديد من أن يكون مصيرهم كما كان المصير في القاهرة، وقد إكتشفوا أن مشروعهم المجتمعي، و"أسلمة" المجتمع يقف أمامها مجتمع مدني قوي، لا تستطيع أن تواجهه "جحافلهم"، في بلد حقق منذ ١٥٠ أو ١٦٠ سنة إصلاحات في المفاهيم والسلوكات عميقة، ونهضة بالمفهوم الصحيح لكلمة نهضة، تماماً كما حصل في مصر منذ عهد الخديوي محمد علي.

على هذا الأساس إضطرت حكومة "النهضة" إلى ترك المكان لحكومة "محايدة".

من هنا فإن الطبقة السياسية العليا، أي تلك التي بدا أنها تسيطر بصورة أو بأخرى على الساحة الجماهيرية، وهو ما ستؤكده إنتخابات خريف ٢٠١٤ البرلمانية والرئاسية، رأت أنه لا بديل من وضع اليد في اليد، لمنع وصول البلاد إلى حافة الأزمة، وحصول حرب أهلية، ومن هنا أيضاً إنتقل زعيم حزب النهضة الإسلامي محمد الغنوشي إلى باريس للقاء الباجي قائد السبسي، فيما وصف في حينه بصفقة بين الشيخين، ستتأكد ملامحها بعد أشهر، عندما أمكن تحرير وصياغة دستور يتّسم بروح تقدمية، بعكس ما كان يسعى إليه الإسلاميون. ثم بعد الإنتخابات وحصول حزب السبسي، "نداء تونس"، على المرتبة الأولى وحصول حزب النهضة الإسلامي على المرتبة الثانية في عدد مقاعد البرلمان، تم تحالفهما ضد طبيعة الأشياء وتشكيل حكومة إئتلاف، حيث لم يحز فيها النهضويون على مقاعد كثيرة لكن تأثيرهم فيها كان كبيراً وقوياً. وفيما ترك "النداءيون" للعبة أن تسير على عواهنها، تاركين للإسلاميين حرية مناورة كبيرة، بشرط عدم المساس بالطبيعة الفعلية للمجتمع مدني والنمط المجتمعي، وهو الخط الأحمر الذي لا ينبغي تجاوزه.

وفي ما يبدو أن الأمر يسير في طريقه بهدوء بين القوتين الرئيسيتين في البلاد وتحت قبة البرلمان، فإن هناك جهات عديدة ومتنفذة في "نداء تونس" وفي حزب النهضة الإسلامي، تتساءل إن كان الطرف المقابل جاداً في توجهاته، أو أنه ينتظر ساعته عندما يفوز في إنتخابات مُقبلة ليقلب ظهر المجن تحت وطأة توازنات جديدة ومغايرة في جسم الهيئات التمثيلية سواء كانت برلمانية أو محلية، وما إذا كان حزب النهضة تخلّى نهائياً عن ميوله في إعتماد الشريعة كركيزة للتشريع، وإلغاء المُكتسبات المجتمعية وخصوصاً تلك التي تهم المرأة والإنقلاب على النمط المجتمعي، أم أنه قد قطع نهائياً مع قناعاته القديمة والتي حاول من دون نجاح إعتمادها في سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢.

الظاهر في الوقت الحاضر، أن صداقة الشيخين السبسي والغنوشي قوية، وأن كلاهما رغم التناقضات الكبيرة بينهما وبين حزبيهما، يسعى بقوة إلى تثبيت التحالف القائم، خصوصاً إذا ما عقد حزب النهضة مؤتمره العام، وتخلّى خلاله عن جانبه الدعوي ليتحوّل إلى حزب سياسي مدني، على شاكلة الأحزاب الديموقراطية المسيحية في الغرب

* كاتب وصحافي من تونس، ورئيس التحرير السابق لصحيفة "الصباح" التونسية (fouratiab@gmail.com)

JTCE

JTCE

Le Nom Qu'il Faut Connaitre Au Maroc

JTCE Sarl est une société Marocaine des secteurs du bâtiment et travaux publics. Elle intervient dans la construction des bâtiments, des grands ouvrages et des infrastructures d'énergie (tertiaire, industriel, infrastructures)

Pour Plus D'information: 67 angle Boulevard Hassan 1er, Casablanca, Maroc
Tel: (212) 0664 501 319, Email: jtcesarl@gmail.com

مقارنة عميل سابق للـ"كي جي بي" بأستاذ قانون وناشط مجتمعي سابق

من هو الأفضل إستراتيجياً: أوباما أم بوتين؟

بعدما إقتحمت القوات الروسية شبه جزيرة القرم وسيطرت عليها قيل الكثير عن أبعاد خطوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وتحديه لأميركا، وعندما بدأ غاراته وإطلاق صواريخه في سوريا، قال عنه بعضهم أنه رجل إستراتيجي وقد تفوّق بذلك على الرئيس باراك أوباما. ولكن هل هذا الكلام صحيح؟ أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد الأميركية الدكتور ستيفن م. والت يحاول الإجابة عن هذا السؤال.

بقلم ستيفن م. والت*

من هو الإستراتيجي الأفضل والأهم: باراك أوباما أو فلاديمير بوتين؟ بطبيعة الحال، هذا ليس تماماً السؤال الصحيح، لأن كلا الزعيمين يعتمد إلى حد ما على التقارير الإستخباراتية والمشورة من مستشارين موثوقين وليس فقط على رأيه. وبناء على ذلك، فإن أي تقييم لأدائهما النسبي هو إلى حد ما تقييم ليس فقط للرئيسين ولكن أيضاً لخبراء السياسة الخارجية المحيطين بكلٍ منهما. ومع ذلك، فإن المسؤولية في نهاية المطاف تتوقف في القمة، وتحرّك روسيا الأخير في سوريا جعل الكثيرين من الناس يتساءلون ما إذا كان الكرملين قد إلتفّ، وإحتال، وتفوّق على البيت الأبيض مرة أخرى.

هل هذا صحيح حقاً؟ هل أن الضابط الماكر السابق في المخابرات السوفياتية سجّل نقطة لصالحه ضد أستاذ القانون والمنظّم المجتمعي السابق؟ وماذا يخبرنا هذا التطور الأخير في الأحداث عن قدرة كل بلد في صياغة وتنفيذ سياسة خارجية فعّالة؟

طريقة واحدة للإجابة عن هذا السؤال وتكمن في إلقاء نظرة أوسع على كيفية أداء كل بلد على مدى السنوات السبع الماضية أو نحو ذلك. ويبدو سجل بوتين هنا جيداً لفترة: لقد نما الإقتصاد الروسي بسرعة حتى ٢٠١٢ (بسبب إرتفاع أسعار النفط والسلع)، وإنضمت روسيا الى منظمة التجارة العالمية، وإستعيدت درجة من المودّة إلى العلاقة المتوترة بين واشنطن وموسكو. لكن السجل العام لبوتين منذ ذلك الحين يبدو أقل إثارة للإعجاب بكثير: الإقتصاد الروسي هو الآن في حالة ركود خطيرة، في حين أن الإقتصاد الأميركي يسير جيداً إلى حد معقول. والنظر أعمق في هذا الأمر: كان الناتج المحلي الإجمالي في روسيا في العام ٢٠١٤ أقل من تريليوني دولار، فيما نما الإقتصاد الأميركي على مدى السنوات الست الماضية بحجم أكبر من الإقتصاد الروسي بأكمله. والإقتصاد الأميركي هو أيضاً أكثر تنوعاً ومرونة بكثير من نظيره الروسي.

بالقدر عينه من الأهمية، إن الولايات المتحدة لم تفقد أياً من حلفائها الرئيسيين على مدى السنوات السبع الماضية، وعلاقاتها مع عدد من البلدان (على سبيل المثال، الهند، فيتنام، الخ) قد تحسّنت بشكل ملحوظ. من جهتها تتعاون روسيا مع الصين أكثر قليلاً ولكن بالكاد هما حليفان وثيقان، في حين أن أزمة أوكرانيا قد أنتجت ضرراً كبيراً في علاقات موسكو مع أوروبا وأدّت إلى تعليق عضوية روسيا في مجموعة الدول الثماني (G-8). على المنحى الآخر، وقّعت الولايات المتحدة "إتفاق التجارة الحرة عبر المحيط الهادىء" مع ١٢ دولة آسيوية، في حين أن جهود بوتين لبناء "الإتحاد الأوراسي الإقتصادي" قد أجهضت ولم تنجح. كما أن حقيقة أن بوتين يشعر بأنه مضطر لإنقاذ نظام (الرئيس) بشار الأسد في سوريا يُعلمنا بأن الوضع العام في الشرق الأوسط هشّ وغير واضح المعالم.

على النقيض من ذلك، وعلى الرغم من بعض الإحتكاكات الأخيرة، فإن أميركا لا تزال تتمتع بعلاقات وثيقة مع إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية والكويت والأردن والبحرين والإمارات العربية المتحدة، وعلاقتها السيئة منذ وقت طويل مع عدوتها إيران هي أفضل نوعاً ما. خلاصة القول: من الأفضل لك أن تضع يدك مع الولايات المتحدة، وأي تقييم مُنصف وعادل ينبغي أن يعطي أوباما وفريقه بعض الفضل على مضض للإستمرار في بناء علاقات مفيدة في الخارج لتجنب المستنقعات المُكلفة التي سقط فيها الرئيس السابق جورج دبليو بوش والمحافظون الجدد والتخلّي عنها والهروب بذعر وجهل.

الرئيس باراك أوباما: برع في أشياء وأخفق في أخرى

ولكن، من الصعب الهروب من الإنطباع بأن بوتين إستطاع اللعب بيده الضعيفة أفضل مما إستطاع أوباما اللعب بيده القوية. وتنشأ هذه المفاهيم في جزء منها من وراثة أوباما لإخفاقات عدة في السياسة الخارجية، كما أنه من الصعب على ساكن البيت الأبيض الحالي التخلّي عن مجموعة من المشاريع الفاشلة السابقة من دون إتهامه بالتراجع. إن خطأ أوباما الرئيسي يكمن في أنه لم يذهب بعيداً بما فيه الكفاية لتصفية مواقف وأوضاع غير سليمة ورثها من سلفه: كان ينبغي عليه الإنسحاب من أفغانستان بشكل أسرع، وعدم الإقدام على تغيير النظام في ليبيا على الإطلاق. على النقيض من ذلك، يبدو بوتين ناجحاً للوهلة الأولى، لأن روسيا تلعب دوراً أكثر نشاطاً مما كان عليه الأمر عندما كانت دولة نفطية كبيرة. نظراً الى الوضع الذي كانت روسيا فيه في العام ١٩٩٥ أو حتى في العام ٢٠٠٠، لم يكن هناك مكان للذهاب ولكن إلى أعلى.

لكن بوتين قد فعل أيضاً شيئاً واحداً صحيحاً: لقد سعى إلى أهداف بسيطة حيث كانت سهلة التحقيق نسبياً والتي لعبت على نقاط القوة الروسية ◄◄

القوات الروسية تحتل شبه جزيرة القرم: من أهداف بوتين الناجحة

*أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفرد الأميركية

المتواضعة. في أوكرانيا، كان لديه هدف رئيسي وحيد: منع هذا البلد من التقرّب أكثر من الإتحاد الأوروبي، ليصبح في نهاية المطاف عضواً كاملاً فيه، ومن ثم الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي. لم يكن مهتماً في محاولته لدمج كل أوكرانيا أو تحويلها إلى دولة تابعة لروسيا، و"الصراع المجمّد" الموجود هناك الآن يكفي لتحقيق هدفه الأساسي. ولم يكن هذا الهدف السلبي أساساً صعب التحقيق، لأن أوكرانيا كانت فاسدة، ومنقسمة داخلياً، وهي مجاورة لروسيا. هذه الميزات جعلت من السهل على بوتين إستخدام درجة متواضعة من القوة من الصعب على أي دولة أخرى الرد من دون بدء دورة تصعيد لا تستطيع فيها الفوز.

الواقع أن أهداف بوتين في سوريا على حد سواء بسيطة وواقعية، وتتماشى مع وسائل روسيا المحدودة. فهو يريد الحفاظ على نظام الأسد ككيان سياسي ذي معنى، لكي يبقى وسيلة للنفوذ الروسي، وجزءاً من أي تسوية سياسية في المستقبل. فهو لا يحاول مهاجمة سوريا للسيطرة عليها، وإعادة سيطرة العلويين الكاملة على البلد كله، وهزيمة الدولة الإسلامية، أو القضاء على النفوذ الإيراني بأكمله. كما أنه بالتأكيد لا يسعى إلى تحقيق نوع من الحلم الوهمي لبناء الديموقراطية هناك. إن إنتشاراً محدوداً للقوة الجوية الروسية وحفنة من "المتطوعين" قد يكون كافياً للحفاظ على الأسد ومنع هزيمته، وخصوصاً إذا إعتمدت الولايات المتحدة وغيرها في نهاية المطاف نهجاً أكثر واقعية بالنسبة إلى الصراع أيضاً.

على النقيض من ذلك، كانت أهداف واشنطن تجاه كل من هذين الصراعين مزيجاً من التمنيات الحسنة والتناقضات الإستراتيجية. في أوكرانيا، أقنع تحالف مألوف من المحافظين الجدد (على سبيل المثال، مساعدة وزير الخارجية فيكتوريا نولاند) وليبراليون دوليون أنفسهم بأن إتفاق الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي هو عمل حميد بحت، حيث لا يستطيع أحد أن يسيء فهم وتفسير فضائله وحياده المزعوم. ونتيجة لذلك، صُدم الجميع تماماً عندما إستمرت موسكو بإستخدام قواعد لعبة السياسة الواقعية، ورأت الأمر كله بشكل مختلف جداً. (كان هناك عنصر من النفاق والعمى هنا أيضاً؛ كانت روسيا ببساطة تتصرف بالطريقة عينها التي تصرفت فيها الولايات المتحدة منذ فترة طويلة في التعامل مع نصف الكرة الغربي، ولكن تمكّن المسؤولون الأميركيون بطريقة أو بأخرى تجاهل تحذيرات واضحة صدرت من موسكو). وعلاوة على ذلك، إن الهدف الأساسي الغربي – إقامة دولة أوكرانية ديموقراطية تعمل بشكل جيد -- كان مهمة جديرة بالثناء ولكنها متطلبة بشكل كبير منذ البداية، في حين أن هدف بوتين كان أكثر محدودية بكثير – إبقاء أوكرانيا خارج حلف "الناتو" – وهذا بالمقارنة أمر سهل نسبياً.

وغنيٌّ عن القول، أن سياسة الولايات المتحدة في سوريا هي حتى أكثر تشوّشاً وإضطراباً. منذ أن بدأت الإنتفاضة لأول مرة، وواشنطن تحاول عبثاً تحقيق سلسلة من الأهداف الصعبة وغير المتوافقة. تقول: "الأسد يجب أن يرحل"، لكنها في المقابل لا تريد أياً من الجماعات الجهادية (أي المجموعات الوحيدة التي تقاتل نظام الأسد فعلياً) أن تحل مكانه. إنها تريد "تدمير "داعش" والقضاء عليها"، ولكنها تريد أيضاً ضمان عدم نجاح المجموعات المعادية لتنظيم "الدولة الإسلامية" مثل جبهة النصرة. إنها تعتمد على المقاتلين الأكراد للمساعدة على التعامل مع "الدولة الإسلامية"، ولكنها تريد من تركيا أن تساعد أيضاً، وأنقرة من جهتها تعارض أي خطوة قد تؤجّج وتنعش نيران القومية الكردية. لذا فإن أميركا قد بحثت عبثاً عن "سياسة صحيحة" للتعامل مع المتمرّدين السوريين – الذين يدّعون أنهم "معتدلون" – حيث لم تعثر الآن على أكثر من حفنة منهم. وبصرف النظر عن الرغبة بإطاحة الأسد، لم تكن الرؤية الأميركية الطويلة الأجل بالنسبة إلى مستقبل سوريا واضحة أبداً. وبالنظر إلى كل هذا الإتجاه المشوّش والمضطرب، فلا عجب أن إجراءات بوتين تبدو جريئة وحاسمة بينما يبدو أوباما مرتبكاً؟

الرئيس فلاديمير بوتين: اللعب ضمن إمكاناته

لأن روسيا هي أضعف بكثير من الولايات المتحدة (ومتجهة إلى أن تكون حتى أضعف مع مرور الوقت)، فإنه يجب عليها أن تلعب أوراقها المتبقية بعناية ومتابعة الأهداف الحيوية فقط التي يمكن تحقيقها بتكلفة متواضعة

التدخل في سوريا: هدف إستراتيجي للأمد القصير

هذا الإختلاف هو هيكلي جزئياً: لأن روسيا هي أضعف بكثير من الولايات المتحدة (ومتجهة إلى أن تكون حتى أضعف مع مرور الوقت)، فإنه يجب عليها أن تلعب أوراقها المتبقية بعناية ومتابعة الأهداف الحيوية فقط التي يمكن تحقيقها بتكلفة متواضعة. من جهتها تتمتع أميركا بموارد أضخم بكثير لـ"رميها" في المشاكل العالمية، وموقعها الجيوسياسي المؤاتي يسمح لها بتجنب معظم تداعيات أخطائها. أضف إلى ذلك ميل المحافظين الجدد والليبراليين الدوليين على حد سواء إلى الإعتقاد بأن نشر إنجيل "الحرية" في جميع أنحاء العالم هو أمر ضروري، ومن السهل القيام به، ولن يولّد عواقب غير مقصودة أو مقاومة جدية، ولديهم وصفة لهذه الطموحات الضخمة لكن تنقصها موارد من المبادرات السياسية. ولا شك هنا في أن هذه هي الوصفة المثالية للفشل المتكرر.

بعبارة أخرى، يبدو بوتين أكثر نجاحاً لأن أهدافه تتناسب مع موارده المحدودة. يجب أن يشكو من الهيمنة الأميركية، ولكن لا تسمع منه كلمة رنانة حول كيف أن مصير روسيا هو ممارسة "القيادة" على الكوكب بأسره. من ناحية أخرى، تسمح قوة أميركا وأمنها الجغرافي الأساسي لقادتها بوضع أهداف طموحة، ولكن في الواقع تحقيق معظمها ليس أساسياً لأمن الولايات المتحدة أو إزدهارها. أحياناً تنجح الديبلوماسية الأميركية على الرغم من سياسييها (على سبيل المثال، الإتفاق النووي الايراني، المعاهدة التجارية مع آسيا، إعادة العلاقات مع كوبا، وما إلى ذلك)، ولكن غالباً ما تسحب البلاد إلى صراعات وتعقيدات لا نستطيع الفوز فيها ولا الهرب منها.

إذن من هو أفضل إستراتيجياً؟ من جهة، لدى أوباما شعور ضمني من الواقعية، ويدرك أن مصالح بوتين، على النقيض من ذلك، قام بعمل أفضل بالنسبة إلى مطابقة أهدافه مع الموارد المتوفّرة لديه، وهذا الأمر يُعدّ واحداً من السمات المميزة لإستراتيجي جيد. لكن فشله يكمن في أن كل شيء هو للمدى القصير ودفاعي في الأساس. إنه يقاتل من خلال سلسلة من الإجراءات من أجل مواقعه الخلفية المصمَّمة لمنع تدهور موقع روسيا العالمي أكثر، بدلاً من إتباع البرنامج الذي قد يعزّز قوة بلاده ووضعها في المدى الطويل.

لذلك دعونا نسمّي النتيجة تعادلاً. والخاسر الحقيقي، للأسف، هم أولئك التعساء في أوكرانيا وسوريا وأماكن أخرى عديدة

---

* ستيفن م. والت هو أستاذ العلاقات الدولية في كلية روبرت وردينيو بيلفر في جامعة هارفارد الأميركية.
** كتب المقال بالإنكليزية وعرّبه قسم الأبحاث والدراسات في "أسواق العرب".

الولايات المتحدة في العديد من الأماكن محدودة. وهو يعلم أيضاً أن قدرة واشنطن على إملاء أي نتائج مقيَّدة على حد سواء، وخصوصاً عندما ينطوي الأمر على مسائل معقدة من الهندسة الإجتماعية في المجتمعات المنقسمة والمختلفة جداً عن عادات الغرب وتقاليده. وبعبارة أخرى: إن بناء بلد وأمة مكلف، وصعب جداً، وبالنسبة إلى الجزء الأكبر لا لزوم له. ولكن ينبغي على أوباما قيادة مؤسسة السياسة الخارجية التي تدمن على "القيادة العالمية"، ويواجه حزباً معارضاً يسخر ويهزأ من أي شكل من أشكال "التقاعس عن العمل،" حتى عندما تكون البدائل المُقترحة منه "مامبو جامبو"، أي بلا معنى.

كان الناتج المحلي الإجمالي في روسيا في العام ٢٠١٤ أقل من تريليوني دولار، فيما نما الإقتصاد الأميركي على مدى السنوات الست الماضية بحجم أكبر من الإقتصاد الروسي بأكمله. كما أن الإقتصاد الأميركي أكثر تنوعاً ومرونة بكثير من نظيره الروسي

المؤشر

العملة الأميركية ... مشكلة الجميع

هل أن قرار مجلس الإحتياطي الفيديرالي في أميركا لتجميد أسعار الفائدة عند مستوى الصفر يعني إقتصاد الولايات المتحدة أم الإقتصاد العالمي؟

كان العالم يتوقع تحرك مجلس الإحتياطي الفيديرالي في الولايات المتحدة لزيادة أسعار الفائدة من مستواها الحالي، من الصفر، منذ سنتين تقريباً الآن. لقد ألمحت رئيسة مجلس الإحتياطي الفيديرالي جانيت يلين قبل بضعة أشهر أن البنك المركزي مستعد لهذا التحرك هذا الخريف. ولكن عندما إجتمعت لجنة السوق المفتوحة في الشهر الفائت، فقد قررت، مرة أخرى، تعليق زيادة الفائدة لأجل أطول.

في مناسبات سابقة، كان هذا النوع من ضبط النفس، بعد تحذيرات واضحة بأن زيادة على الفائدة آتية، سيثير قلق وإرتباك الأسواق. هذه المرة، مع ذلك، كان المستثمرون على إستعداد للإنتظار - ولكن ليس بسبب تعثر داخل الإقتصاد الأميركي. ولكن جرّاء التقلبات الأخيرة في السوق الصينية - نتيجة لتعديل سعر الصرف في توقيت سيىء في آب (أغسطس) وإنخفاض قيمة العملة الحاد اللاحق - والمخاوف حول قدرة دول "بريكس" الأخرى (روسيا، البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا) قد حوّلت توقعات المستثمرين. ونتيجة لذلك، عندما بقيت أسعار الفائدة على الدولار الأميركي على حالها بالكاد رفّ جفن عين في الأسواق - حتى لو كان بعض التجار شعر بالغضب.

فيما الذاكرة الجماعية عن زيادة أسعار الفائدة فوق الصفر في أميركا بدأت تتلاشى - في المرة الأخيرة كانت هناك زيادة في معدل الفائدة في العام ٢٠٠٦ – يبدو أن بنك الإحتياطي الفيديرالي بدأ يزداد أن يكون على حد سواء أكثر إنسجاماً مع التوقعات الإقتصادية العالمية وأكثر إستعداداً للأخذ بعين الإعتبار أثر سياسته النقدية في بقية أنحاء العالم. هذا الواقع هل هو نتيجة لنهج يلين الذي هو عادة حمائمي والحذر في صنع السياسات؟ أم أن مجلس الإحتياطي الفيديرالي تعلّم الدرس من العام ٢٠١٣، عندما أعلن رئيس الإحتياطي الفيديرالي السابق، بن برنانكي، مُقدّماً نيته التخلص التدريجي من برنامج التيسير الكمي للبنك، مما أدى الى "تفتق نوبة غضب" في الأسواق الناشئة من البرازيل الى إندونيسيا؟

الواقع أن أيّاً كان منطق بنك الإحتياطي الفيديرالي، فإنه خبر سار بالنسبة إلى بقية العالم. لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ أن الدول هي أكثر تكاملاً من الناحية المالية مما كان عليه الحال قبل ٣٠ عاماً فقط، وأن العدوى المالية تنتشر بسرعة أكثر بكثير. على سبيل المثال، أنظر إلى التوسع، منذ العام ١٩٩٠، في مجموع تدفقات رأس المال عبر الحدود (المال الذي ينتقل بين البلدان من أجل أن تستثمر في المصانع، والمباني، والبنية التحتية، أو في السندات والأسهم). اليوم، هذا التدفق من المال يبلغ حوالي ٢٦ تريليون دولار في جميع أنحاء العالم، حيث يأتي ٣٨٪ منه من الإقتصادات الناشئة، مرتفعاً من ١٤ في المئة في العام ١٩٩٠.

في الإقتصاد العالمي، لا تزال الولايات المتحدة البلد الرئيسي المهم بشكل منتظم. فهي تصدر عملة الإحتياط الدولية الرئيسية. ويُستخدم الدولار لفوترة وتسوية ما يقرب من ٨٠ في المئة من تجارة العالم، وتمثّل الأصول المقوّمة بالدولار حوالي ثلثي الإحتياطات المعروفة للبنوك المركزية. إن السياسة النقدية الأميركية لا تزال تهمّ بقية دول العالم عند مستوى ببساطة لا تستطيع الصين الوصول إليه.

وهكذا ساعد قرار مجلس الإحتياطي الفيديرالي جميع إقتصادات الأسواق الناشئة المختلفة التي واجهت في الآونة الأخيرة هروب رأس المال وإنهيار عملاتها. الصين ليست الوحيدة التي تكافح للتعامل مع المال الهارب من البلاد ومع تعثر اليوان (الرنمينبي). لقد انهار ال"ريال" في البرازيل بعدما خُفّض التصنيف الإئتماني للبلاد إلى حالة غير مرغوب فيها (junk status). وكانت روسيا تناضل منذ أشهر لدعم قيمة الروبل. إحتياطات النقد الأجنبي، التي تراكمت خلال سنوات من الطلب القوي على الصادرات وإرتفاع أسعار النفط والسلع، تُستخدم حالياً في محاولة للحفاظ على أرضية في ظل أسعار الصرف هذه: إن إحتياطات روسيا هي الآن ٧٦ في المئة مما كانت عليه قبل عام واحد فقط، في حين تراجعت حيازات الصين من النقد الأجنبي إلى ما يقرب من ٣,٥ تريليونات دولار من ذروة بلغت ٤ تريليونات دولار في تموز (يوليو) ٢٠١٤.

بطبيعة الحال، إن ولاية مجلس الإحتياطي الفيديرالي ليست لدعم الإقتصاد العالمي. بدلاً من ذلك، إنها تقوم على متابعة أهدافه القانونية المتمثّلة في "خلق فرص عمل، وأسعار مستقرة، وفائدة معتدلة على المدى الطويل" في الولايات المتحدة. لكن هذه الولاية يمكن أن تُفسَّر تفسيراً ضيقاً أو على نطاق أوسع. وبوصف أميركا رائدة وأكبر مستثمر أجنبي مباشر في العالم - مع ما يقرب من ٣٤٠ مليار دولار إستثمرت في جميع أنحاء العالم – فإن إقتصاداً عالمياً مزدهراً ومتوازناً ينبغي أن يكون مصدر قلق لصانعي السياسة الأميركية، ويرتبط إلى حد كبير بضمان إستمرار الإقتصاد المحلّي قوياً.

إن تقييم تأثير إمتداد السياسات الإقتصادية ينبغي أن لا يتطلب تفكيراً عميقاً في بلدان ذات أهمية نظامية مثل الولايات المتحدة، وخصوصاً عندما يكون الهدف من الحفاظ على الإستقرار المالي الدولي لا يتعارض مع أهداف السياسة الداخلية. مع عدم وجود ضغوط تضخمية - إرتفع مؤشر أسعار المستهلك في آب (أغسطس) الفائت بنسبة ٠,١ في المئة - والناتج المحلي الإجمالي الآن في طريقه إلى النمو بحوالي ٣ في المئة بعد تباطؤ في وقت سابق من هذا العام، يمكن للبنك الإحتياطي الفيديرالي أن يتحمل تجاوز الإعتبارات المحلية.

لكي تكون أميركا القوة المالية والنقدية الرائدة عالمياً فهذا يأتي مع مسؤوليات: في عالم ما بعد الأزمة المالية فإنه على الصعيد الدولي لم يعد مقبولاً القول "عملتنا، ولكن مشكلتكم".

واشنطن - محمد زين الدين

المغرب: المصارف لن تتأثر بأزمة السيولة في "سامير"

أعلنت ثلاثة مصارف تجارية مغربية، إتخاذ إجراءات وقائية لمواجهة أزمة "مصفاة سامير" المتوقّفة عن تكرير البترول منذ منتصف آب (أغسطس)، بسبب عجزها عن تمويل مشترياتها من النفط الخام في السوق الدولية، ما أثار حالة من الخوف في سوق المحروقات المحلية.

وأفادت مصادر في "التجاري وفا بنك" و"البنك الشعبي" و"القرض الزراعي"، بأن "مديونية "سامير" لن تؤثر في السوق المالية المغربية، التي إتخذت الإحتياطات اللازمة لتفادي تخلّف المجموعة عن تسديد ديون قيمتها ٩ مليارات درهم (مليار دولار)، مستحقّة عن المجموعة لفائدة ثلاثة مصارف محلّية.

وقال رئيس مصرف "التجاري وفا بنك" محمد الكتاني: "أزمة السيولة لدى "سامير" لن تؤثر في النشاط المالي للمصارف بفضل الإحتياطات المتوافرة، والقدرة على التأقلم مع مثل هذه الحالات". ولفت إلى أن مصرفه "إعتمد سياسة تقاسم الأخطار

رئيس مصرف "التجاري وفا بنك" محمد الكتاني

المالية والإستباقية والوقائية لتجنّب التأثيرات السلبية".

وأوضح أن "أزمة "سامير" تزامنت مع تحذير من المصرف المركزي من تنامي أخطار مالية، بعدما إرتفعت قيمة الأموال المشكوك في تحصيلها والشيكات من دون رصيد بنسبة ٩,٨ في المئة، بالغة نحو ٦٦ مليار درهم (نحو سبعة مليارات دولار) في نهاية العام الماضي".

الأسواق الناشئة: الأموال الخارجة تفوق الداخلة

أعلن معهد التمويل الدولي أن التدفقات الرأسمالية الخارجة من الأسواق الناشئة ستفوق الداخلة إليها هذا العام للمرة الأولى منذ ١٩٨٨ مع هبوط الإستثمارات الأجنبية إلى النصف مقارنة بالعام الماضي وإرتفاع التدفقات التي يرسلها المقيمون إلى الخارج.

وأورد المعهد في تقرير أن من المتوقع وصول إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى ٥٤٨ مليار دولار في ٢٠١٥ مقارنة بـ١,٠٧٤ تريليون دولار العام الماضي. وأضاف أن هذا المبلغ يعادل إثنين في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية إنخفاضاً من نحو ثمانية في المئة في ٢٠٠٧. ولفت المعهد إلى أن "الانخفاض جاء بفعل تباطؤ مستمر في نمو الأسواق الناشئة والغموض الذي يكتنف الإقتصاد الصيني وسط استمرار المخاوف من تأثير رفع مجلس الاحتياط الفيديرالي الأميركي أسعار الفائدة في نهاية المطاف".

إلى ذلك، بلغ إجمالي ما أنفقته صناديق الثروة السيادية على عمليات الاستحواذ في الخارج ٢٤,٩ مليار دولار في الربع الثالث من ٢٠١٥ وهو رقم يعادل تقريباً ضعفي ما أنفقته الصناديق في الربع السابق إذ تسعى تلك الصناديق وراء الأصول عالية القيمة. ووفق بيانات لـ"تومسون رويترز" فإن صناديق الثروة السيادية التي تستثمر العائدات الإستثنائية التي تجمعها من صادرات النفط والسلع الأولية الأخرى للأجيال المقبلة دخلت في ٢٨ صفقة من تموز (يوليو) إلى أيلول (سبتمبر) أي أقل بعشر صفقات عن الربع السابق.ويرجع إرتفاع حجم الصفقات جزئيًا إلى العدد المحدود من فرص الإستثمار خصوصاً في البنية التحتية حيث كافح بعض الصناديق من أجل بلوغ حجم الإستثمارات المستهدفة.

من الأسواق

بعد أعوام من الانتظار، يبدو ان بورصة بيروت وضعت على سكة الخصخصة بدليل طلب وزير المال علي حسن خليل من الحكومة الموافقة على خطة لتحويل بورصة بيروت شركة مساهمة كإجراء تمهيدي نحو خصخصتها.

القرار الذي اتخذه وزير المال هو جزء من قانون الأسواق المالية الذي صدر في العام (٢٠١١، ونص على أن يجري التحويل على مرحلتين. الأولى تقتصر على تحويل البورصة شركة مساهمة، على ان تكون كل أسهمها مملوكة من الدولة. أما المرحلة الثانية فتتم فيها خصخصة البورصة وتحديد شروط عرض الأدوات المالية للإكتتاب العام أي طرح أسهمها للعموم بعد سنة من إقراره، على أن يتم بعد ذلك بعد طرح أسهم الشركة (بورصة بيروت) أمام المستثمرين.

❖❖❖

أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن "الليرة اللبنانية مستقرة ويتم تداولها بأسعار أقل من أسعار التدخل لمصرف لبنان، وركز على الرقم القياسي لاحتياطات المركزي"، كاشفاً عن وجود مبادرات للمركزي لتشجيع الثقة بوجود الفوائد المستقرة رغم توقع صدور تصنيف "ستاندرد أند بورز" للبنان من مستقر إلى سلبي، ومشيراً الى ارتفاع الودائع ٧٪ كمعدل سنوي، فيما إرتفعت الملاءة ١٢٪، متوقعاً أنه بين سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٨ سيكون معدل الملاءة ١٥٪. وأشار الى انه في سنة ٢٠١٥ لن نشهد نمواً كالذي تحقق في العام ٢٠١٤، وسيكون النمو قريباً من الصفر، ولهذا قدمنا رزمة حوافز ستتضمن تسليف بقيمة مليار دولار وقد تصل إلى ١,٥ مليار دولار سنة ٢٠١٦ وستكون بفائدة عند حدود ١٪، وتشمل تسليف المصارف لقطاعات السكن، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الطاقة البديلة والبيئة والتعليم الجامعي وغيرها".

❖❖❖

استبعد محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، أن يتم رفع سعر الفائدة في بلاده حال قرر المصرف المركزي الأميركي رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، موضحاً أن الظروف الراهنة للجهاز المصرفي القطري وما يتسم به من إرتفاع في السيولة من جهة، وفي نسبة السيولة الموفرة من مصرف قطر المركزي للبنوك المحلية، تستبعد مسألة رفع سعر الفائدة محلياً في حال تمت الموافقة على رفعه في الولايات المتحدة. كما لفت إلى وجود توافق بين دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٩٠ في المئة في مجال السياسات النقدية والجبائية والمالية.

تحافظ على زخمها القوي رغم الصعوبات في الإقتصاد الأوسع

مصارف الكويت مُتخَمة بالسيولة وتبحث عن أمكنة للإستثمار

مع وصول النمو في القطاع المصرفي الكويتي إلى رقم من خانتين في العام ٢٠١٤ – حيث وصل إلى أعلى معدل له في السنوات السبع الماضية – من المقرر أن يستمر زخمه هذا العام، على الرغم من عدم اليقين المحيط بالإقتصاد الأوسع.

الكويت - خالد الديب

يبلغ عدد المصارف العاملة في الكويت ٢٣ مصرفاً، تشمل مصرفين حكوميين و٢١ مصرفاً خاصاً. وتتوزع هذه الأخيرة بين مصارف محلية، مشتركة، وأجنبية. وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الكويتية المحلية ٣٥٢ فرعاً.

ويمثل القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع إقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الإقتصاد الوطني حيث قدمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مُضافة كبيرة للإقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتعد المصارف الكويتية شريان الإقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم. ويعمل في المصارف الكويتية أكثر من ٥٠٪ من القوة العاملة في القطاع الخاص الكويتي. كذلك فإن القطاع المصرفي الكويتي هو من أكثر القطاعات الإقتصادية تدريباً للموارد البشرية والاكثر إستخداماً للتكنولوجيا.

يمثل القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع إقتصادي في البلاد بعد النفط، وله إسهامات كبيرة في الإقتصاد الوطني حيث قدّمت المصارف الكويتية على مر السنوات قيمة مُضافة كبيرة للإقتصاد الوطني وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد

جدول 1: المصارف الكويتية وتاريخ تأسيسها

مصارف محلية	مصارف حكومية	مصارف مشتركة وأجنبية
بنك الكويت الوطني (1952)	بنك الائتمان الكويتي (1965)	بنك الكويت والبحرين (1977)
بنك الخليج (1960)	بنك الكويت الصناعي (1974)	بنك الاتحاد الوطني (2012)
البنك التجاري الكويتي (1960)		إتش أس بي سي (2005)
البنك الأهلي الكويتي (1967)		بي أن بي باريبا (2005)
البنك الأهلي المتحد (1971)		بنك أبو ظبي الوطني (2005)
بنك الكويت الدولي (1973)		سيتي بنك (2006)
بنك برقان (1976)		بنك قطر الوطني (2007)
بيت التمويل الكويتي (1977)		بنك الدوحة (2008)
بنك بوبيان (2004)		بنك مسقط (2010)
بنك وربة (2010)		مصرف الراجحي (2010)
		بنك المشرق (2009)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

بالنسبة إلى الشمول المالي، تتمتع الكويت بأعلى معدل إستخدام للخدمات المالية مقارنةً بالدول الأخرى في المنطقة حيث أن ٨٦,٨٪ من السكان (فوق ال١٥ سنة) لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية. وعلى مستوى الجنس، ٩٢,٧٪ من الذكور و٧٢,٨٪ من الاناث لديهم حساب مصرفي. ويأتي إرتفاع معدل إستخدام الخدمات المالية في الكويت نتيجة الجهود المستمرة من جانب بنك الكويت المركزي والمصارف، لتسهيل وتحسين وسائل الوصول الى الخدمات المالية الرسمية، لكل قطاعات وشرائح المجتمع عبر تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مبتكرة وتسهيل الحصول على الإئتمان ونشر إستخدام وسائل الدفع الحديثة.

كما يتميز القطاع المصرفي في الكويت بنسبة تركّز عالية حيث تدير أكبر ٥ مصارف كويتية أكثر من ٩٥٪ من مجموع موجودات وودائع القطاع، ولديها حوالي ٨٩٪ من القروض. كما بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف كويتية حوالي ٨٠٪ من مجمل موجودات القطاع و٧٩٪ من مجمل القروض.

تطور القطاع المصرفي الكويتي

من أجل تطوير العمل المصرفي في الكويت، تم تطبيق مجموعة من المبادرات المهمة في القطاع المصرفي الكويتي خلال الأعوام العشرين الماضية. بالإضافة إلى ذلك، يسعى بنك الكويت المركزي في الوقت عينه إلى تطوير إطار العمل التنظيمي والتشريعي للتعاملات المالية والمصرفية، وتحديث سياسات إشرافه وبرامجه. وهو يستمر بإتخاذ التدابير اللازمة تمهيداً لتطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل المعروفة ببازل ٣، حيث تم تشكيل لجنة توجيهية شاركت فيها المصارف الكويتية بممثلين عنها لوضع الضوابط الرقابية اللازمة. وتشمل هذه المعايير مجموعة من الضوابط التي من شأنها تحسين جودة رأس المال وتعزيز معايير السيولة التي تستهدف تحسين إدارة مخاطر السيولة، وتعزيز درجة الإستقرار في الموارد المالية، بالإضافة إلى معايير تستهدف إجراءات الرقابة الكلية لمواجهة المخاطر النظامية. وإنطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على مواكبة معايير الرقابة المصرفية الدولية، وفي

جدول 2: بيانات أكبر عشرة مصارف كويتية (مليار دولار)

		موجودات			ودائع			قروض			حقوق الملكية			الأرباح		
		الفصل الثالث 2014	2013	2012	الفصل الثالث 2014	2013	2012	الفصل الثالث 2014	2013	2012	الفصل الثالث 2014	2013	2012	الفصل الثالث 2014	2013	2012
1	بنك الكويت الوطني	75.32	65.89	58.90	37.37	37.12	33.96	40.15	37.89	35.22	9.73	9.61	9.34	0.74	0.89	1.10
2	بيت التمويل الكويتي	59.27	57.18	52.51	37.78	35.79	33.55	28.13	29.90	29.67	5.76	5.73	4.52	0.31	0.41	0.31
3	بنك برقان	25.94	25.35	21.35	16.19	16.43	13.91	14.83	14.01	12.09	2.93	2.20	2.21	0.20	0.11	0.22
4	بنك الخليج	18.00	17.94	17.31	12.21	11.78	11.60	12.42	11.91	11.87	1.98	1.71	1.60	0.09	0.11	0.11
5	البنك التجاري الكويتي	13.52	13.63	13.10	غ.م.	9.12	8.06	غ.م.	8.04	7.60	2.00	1.96	1.98	0.09	0.08	0.004
6	البنك الأهلي الكويتي	*13.51	11.31	10.62	*8.19	6.90	6.57	*8.70	7.76	7.10	1.90	1.92	1.85	0.03	0.12	0.11
7	البنك الأهلي المتحد	12.55	11.21	9.36	8.82	7.41	8.16	8.66	7.58	6.14	1.16	1.14	1.01	0.13	0.15	0.14
	بنك بوبيان	8.70	7.77	6.70	6.60	5.87	4.95	6.04	5.24	4.54	1.01	0.95	0.90	0.07	0.05	0.04
8	بنك الكويت الدولي	5.56	5.21	4.46	غ.م.	3.26	2.80	غ.م.	3.40	2.79	0.79	0.79	0.77	0.03	0.05	0.05
9	بنك الكويت الصناعي	غ.م.	2.27	2.39	غ.م.	0.28	0.46	غ.م.	0.97	1.11	غ.م.	0.67	0.76	غ.م.	0.03	0.03
10	بنك وربة	1.76	1.44	0.79	0.86	0.87	0.28	1.20	0.77	0.30	0.32	0.32	0.34	(0.001)	(0.01)	(0.007)

المصدر: المواقع الألكترونية للمصارف المذكورة. * الفصل الثاني 2014. غ.م.: غير متوفر

محافظ بنك الكويت المركزي، محمد يوسف الهاشل: "إن نوعية الأصول في النظام المصرفي قد تحسّنت بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، مع إنخفاض النسبة الإجمالية للقروض المتعثّرة إلى أدنى مستوى في تاريخها، إلى ٢٫٩٪ في كانون الاول (ديسمبر) الفائت"

جدول 3: تطور الميزانية المجمعة للمصارف الكويتية المحلية (مليار دولار أميركي)

	الموجودات	الودائع	قروض للحكومة	قروض للقطاع الخاص	حقوق المساهمين
2008	145.98	89.69	7.43	94.68	17.11
2009	139.91	96.32	7.98	93.76	17.02
2010	144.00	100.99	6.73	95.80	20.66
2011	159.58	102.72	6.96	102.19	22.68
2012	170.26	115.41	7.03	104.83	22.75
2013	182.60	129.10	5.32	110.14	24.80
2014*	187.18	127.40	5.41	113.35	26.79

المصدر: بنك الكويت المركزي. * ايلول/سبتمبر 2014.

جدول 4: تطور المؤشرات المالية الأساسية للمصارف الكويتية المحلية (%)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014
القروض والتسليفات/ الموجودات	69.95	71.78	71.15	68.32	65.13	63.39	63.45
القروض للقطاع الخاص/ الموجودات	64.86	67.01	66.53	64.04	61.57	60.47	60.56
القروض للقطاع الخاص/ ودائع القطاع الخاص	119.82	112.02	113.12	105.62	102.46	99.29	88.97
الرسملة (حقوق المساهمين/ الموجودات)	11.72	12.16	14.35	14.21	13.36	12.91	14.31

المصدر: بنك الكويت المركزي. * ايلول/سبتمبر 2014.

إطار إعداد التعليمات الجديدة لحزمة إصلاحات بازل ٣، إعتمد مجلس إدارته هيكل رأس المال الرقابي للمعيار والمرحلة الإنتقالية لتطبيقه، وتحديد نسبة إجمالية لكفاية رأس المال بحد أدنى ١٣٪ يتم تطبيقها على مراحل بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦. وجاء تحديد هذه النسبة بناءً على دراسة الأثر الكمي التي قام بها البنك المركزي بالتعاون مع الجهة الإستشارية المكلفة بإعداد مشروع التعليمات، وما أسفرت عنه هذه الدراسة من نتائج جيدة اظهرت قدرة البنوك الكويتية على إستيفاء متطلبات كفاية رأس المال.

يظهر الجدول رقم ٣ الارتفاع الكبير في موجودات القطاع المصرفي الكويتي خلال السنوات القليلة الماضية. فقد زادت تلك الموجودات من حوالي ١٤٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ١٨٧ مليار بنهاية الفصل الثالث من عام ٢٠١٤ (أي بزيادة ٢٨,٢٪). كما زادت الودائع من حوالي ٩٠ مليار دولار إلى حوالي ١٢٧ مليار (أي بزيادة ٤١,١٪). أما مجمل القروض الممنوحة للقطاع الخاص فقد زادت من حوالي ٩٤,٧ مليار دولار إلى حوالي ١١٣ مليار (أي بزيادة ١٩,٣٪). أخيراً، زاد رأسمال المصارف الكويتية المحلية من حوالي ١٧,١ مليار دولار إلى حوالي ٢٧ مليار دولار (بزيادة ٥٦,٦٪).

يظهر الجدول رقم ٤ التطور الكبير لمؤشرات السيولة والرسملة في القطاع المصرفي الكويتي. ففي ما يخص السيولة، إنخفضت نسبة القروض للقطاع الخاص إلى الموجودات من ٦٤,٩٪ في العام ٢٠٠٨ إلى ٦٠,٦٪ في نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٤، وإنخفضت نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص من ١١٩,٨٪ إلى ٨٩٪ خلال الفترة نفسها. ويبرز

الإنخفاض في هذين المؤشرين سعي المصارف الكويتية إلى خفض معدّلات الإقراض لديها لخفض مخاطر السيولة. كما يُظهر تطور معدل الرسملة من ١١,٧٪ في العام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٣٪ في نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٤ قد دعم المصارف الكويتية في قواعدها الرأسمالية. كما أشار بيان بعثة صندوق النقد الدولي إلى الكويت أخيراً إلى أن المصارف الكويتية تتمتع بمعدلات رسملة عالية وتحقق أرباحاً مستقرة، مما يعكس الرقابة الشديدة لبنك الكويت المركزي. فبلغت نسبة كفاية رأس المال للمصارف مجتمعة حوالي ١٨,٣٪، وتراجعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى نحو ٣,٥٪ من إجمالي محفظة القروض.

توزع التسهيلات الائتمانية على قطاعات الاقتصاد

تشير بيانات المصارف الكويتية المحلية إلى أن التسهيلات الإئتمانية المُقدمة إلى مختلف القطاعات الإقتصادية المحلية بلغت خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ حوالي ٢٩,٥٢ مليار دينار كويتي (حوالي ١٠٢,٣٩ مليار دولار) مقارنة بحوالي ٢٧,٣٢ مليار دينار (٩٤,٧٤ مليار دولار) في نهاية السنة المالية السابقة (٢٠١٢/٢٠١٣). ونتجت هذه الزيادة عن إرتفاع أرصدة التسهيلات لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنسبة ١٢,٤٪)، وقطاع الصناعة (بنسبة ١,٦٪)، وقطاع التجارة (بنسبة ١٤,٨٪)، وقطاع العقارات (بنسبة ٦,٣٪)، وقطاع الإنشاء (بنسبة ٥,٠٪)، وقطاع النفط الخام والغاز (بنسبة ٧١,١٪). في المقابل تراجعت أرصدة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع المؤسسات المالية غير المصارف بنسبة ١٨,٤٪.

وإرتفع الرصيد الإجمالي للموجودات الأجنبية للمصارف المحلية بنسبة ٩٪ ليصل إلى حوالي١٠,٩٦ مليارات دينار (حوالي ٣٨ مليار دولار) في نهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ١٠,٠٦ مليارات دينار (حوالي ٣٤,٨٦ مليار دولار) في نهاية السنة المالية السابقة. وجاء هذا الإرتفاع نتيجة للزيادة في أرصدة كل من ودائع المصارف المحلية لدى المصارف الأجنبية (بنسبة ١٢,٧٪)، والإستثمارات الأجنبية للمصارف المحلية (بنسبة ٤,٧٪)، والموجودات الأجنبية الأخرى (بنسبة ٨,١٪)، ٤,٣٪)، وإرتفاع أرصدة مطلوبات أجنبية أخرى (بنسبة ٢٢,٦٪).

أخيراً، نشير إلى أن التسهيلات الشخصية تحصل على النسبة الأكبر من الإئتمان المُقدَّم من المصارف الكويتية لقطاعات الإقتصاد الاساسية، يليها قطاع العقارات، فقطاع التجارة، فقطاع الإنشاءات، فقطاع المؤسسات المالية غير البنوك، فقطاع الصناعة، وأخيراً قطاع النفط الخام والغاز.

الصيرفة الإسلامية في الكويت

تلعب الكويت دوراً رياديا في مجال الصيرفة الإسلامية، وقد تمّ فيها إنشاء ثاني مصرف يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي وذلك في العام ١٩٧٧، وهو بيت التمويل الكويتي. ويبلغ عدد المصارف الإسلامية في الكويت حالياً خمسة، وهي البنك الأهلي المتحد، وبنك الكويت الدولي، وبنك بوبيان، وبنك وربة، وبيت التمويل الكويتي. كما قررت الجمعية العمومية للبنك التجاري الكويتي في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٤ التحوّل للعمل وفق الشريعة الإسلامية ليكون بذلك سادس مصرف إسلامي. وبلغ حجم الأصول الإسلامية في الكويت بنهاية الفصل الثالث من العام ٢٠١٤ حوالي ٨٧,٨ مليار دولار أي نحو ٤٧٪ من إجمالي الأصول المصرفية في الإمارة. وبلغ حجم الودائع في المصارف الإسلامية الكويتية الخمسة حوالي ٥٧,٤ مليار دولار أي ٤٥٪ من إجمالي الودائع.

وكالة التصنيف "فيتش" في تقرير لها في تموز (يوليو): "إن زيادة كبيرة في الإستثمار في البنية التحتية العامة ستساعد على دفع النمو في ثمانية بنوك مُدرجة في البلاد، إن البنوك التجارية المُصنَّفة ... تتوسّع في الإقراض في ظل ظروف تشغيل ملائمة فيما تستغل الحكومة الكويتية موقفها المالي والخارجي القوي جداً للحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق العام"

ورصيد التسهيلات الإئتمانية المقدمة لغير المقيمين (بنسبة ٢,٦٪).

في المقابل، إرتفعت أرصدة المطلوبات الأجنبية على المصارف المحلية بنسبة ١٩,٤٪، لتصل إلى نحو ٣,٨٨ مليارات دينار (١٣,٤٨ مليار دولار) بنهاية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل نحو ٣,٢٥ مليارات دينار (١١,٢٦ مليار دولار) في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك نتيجة لإرتفاع أرصدة الودائع من المصارف غير المقيمة (بنسبة ٢٦,٥٪)، وإرتفاع أرصدة الودائع الأخرى من غير المقيمين (بنسبة

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي الكويتي (مليار دولار)

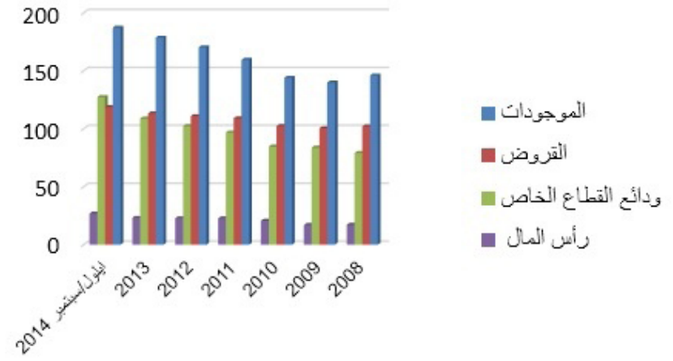

المصدر: بنك الكويت المركزي.

رسم بياني 2: توزع التسهيلات الإئتمانية المقدمة من المصارف المحلية للقطاعات الاقتصادية(%)

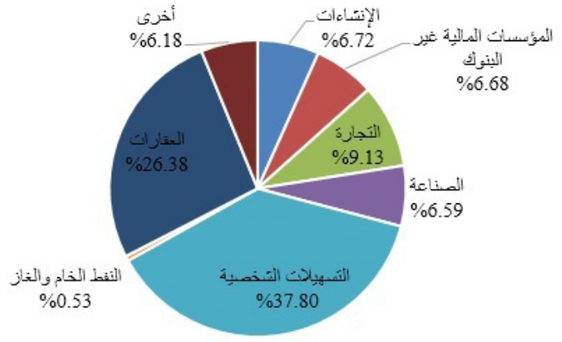

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما حجم القروض في المصارف الإسلامية الكويتية فبلغ حوالي ٥١ مليار دولار أي ٤٣٪ من إجمالي القروض. وبلغ رأسمال المصارف الإسلامية الكويتية حوالي ١١ مليار دولار أي ٤١٪ من الإجمالي. كما حققت المصارف الإسلامية الكويتية خلال تلك الفترة أرباحاً بلغت حوالي ٥٣٩ مليون دولار. وشهد معدل كفاية رأس المال المجمع للمصارف الإسلامية إرتفاعاً كبيراً خلال السنة الأخيرة من ١٦,٥٪ الى ١٨,٨٪، في حين سجل المعدل نفسه لدى المصارف التقليدية تراجعاً بنسبة ٠,٦٪.

ونشير في هذا المجال إلى أن المؤتمر الاول للمالية المصرفية الاسلامية في الكويت الذي عقد في آب (أغسطس) ٢٠١٤ قد أوصى بوضع تشريعات متكاملة لضمان الودائع متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية تحمي جميع أطراف التعاقد في المصارف الاسلامية. كما أوصى بإعادة النظر في معدل الإحتياطي النقدي الإلزامي، ومعدّل كفاية رأس المال في المصارف الاسلامية الكويتية. وطالب المشاركون في المؤتمر بوضع معايير حوكمة للمصطلحات الفقهية المتعلّقة بأدوات التمويل الإسلامية ومنتجاتها ووضع تشريعات للصناديق الإستثمارية تنظم عملها وفقاً لأحكام الشريعة، إضافة الى حثّ المصارف الإسلامية على إنشاء ودعم صناديق الإستثمار بجميع أنواعها والمساهمة في الصناديق الإستثمارية.

محافظ البنك المركزي محمد الهاشل: "نوعية الأصول في النظام المصرفي قد تحسّنت"

وضع القطاع المصرفي في ٢٠١٥

إرتفع إجمالي أصول البنوك في الكويت ١٢,٢٪ في العام على على أساس سنوي إلى ٦٦,٤ مليار دينار كويتي (٢٢٠ مليار دولار) في العام ٢٠١٤، وفقاً لتقرير تموز (يوليو) الصادر من بنك الكويت المركزي. وكان المحرك الرئيسي للنمو هو النشاط الدولي، الذي مثّل أكثر من خُمس الأعمال، مما يساعد على تقليل الإعتماد على مصادر الإيرادات المحلية وتعزيز إستقرار الصناعة بشكل عام.

وقال محافظ بنك الكويت المركزي، محمد يوسف الهاشل، أن نوعية الأصول في النظام المصرفي قد تحسّنت بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، مع إنخفاض النسبة الإجمالية للقروض المتعثّرة إلى أدنى مستوى في تاريخها، إلى ٢,٩٪ في كانون الاول (ديسمبر) الفائت.

وقد ساهمت قيمة التسهيلات الإئتمانية أيضاً التي إرتفعت بنسبة ٦,٤٪ إلى ٣٠,٨ مليار دينار كويتي (١٠٢,٤ مليار دولار) إلى النمو القوي في ٢٠١٤.

ومع ذلك، تواجه الصناعة أيضاً رياحاً معاكسة من الصورة الإقتصادية الأوسع. إن إستمرار إعتماد الكويت على عائدات النفط يمثل قضية رئيسية طويلة الأجل التي زادت تفاقماً بسبب الإنخفاض السريع في أسعار النفط منذ منتصف العام ٢٠١٤، حيث أثر ذلك في الإقتصاد بأكمله. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنخفاض أسعار النفط لديه القدرة على إبطاء الزخم لخطة الحكومة الخمسية للتنمية الكويتية، التي أقرها البرلمان في شباط (فبراير) الفائت.

في الوقت عينه تشمل التحديات الأخرى للقطاع عدم وجود خيارات لإستثمار كميات كبيرة من السيولة التي يسيطر عليها حالياً معظم البنوك، وعدم توافر إحصاءات آنية للسوق ككل.

المحافظة على الزخم

على الرغم من حالة عدم اليقين الإقتصادي على نطاق أوسع، فقد إستمر الزخم في القطاع المصرفي حتى الآن هذا العام. وأفاد بنك الكويت الوطني، أقدم وأكبر بنك في الكويت، بأن أرباحه إرتفعت في النصف الأول من العام بنسبة ١٢,٨٪ على أساس سنوي إلى ١٦٣,٤ مليون دينار كويتي (٥٤١,٦ مليون دولار) بفضل التحسينات في بيئة العمل والمناقصات لمشاريع البنية التحتية الكبيرة. وأفاد ثاني أكبر لاعب، بيت التمويل الكويتي، بأن صافي أرباحه إرتفع ١٤,١٪ إلى ٦٢,٣ مليون دينار كويتي (٢٠٦,٥ ملايين دولار) خلال الفترة عينها.

وأعلنت وكالة التصنيف الأميركية الدولية "فيتش" في تقرير لها في تموز (يوليو) بأن زيادة كبيرة في الإستثمار في البنية التحتية العامة ستساعد على دفع النمو في ثمانية بنوك مُدرجة في البلاد: "البنوك التجارية المُصنَّفة ... تتوسع في الإقراض في ظل ظروف تشغيل ملائمة فيما تستغل الحكومة الكويتية موقفها المالي

البنك الأهلي الكويتي: يتوسع إلى مصر

والخارجي القوي جداً للحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق العام".

وقد أدّى إرتفاع الربحية أيضاً إلى فرص كبيرة للتوسّع. في أيار (مايو)، أعلن البنك الأهلي الكويتي عن صفقة تبلغ قيمتها ١٥٠ مليون دولار للإستحواذ على حصة ٩٨,٥٪ في بنك بيريوس مصر مع بنك بيريوس اليونان. وبعد حصوله على موافقة من البنك المركزي المصري في تموز (يوليو) الفائت، فإن البنك الأهلي الكويتي ينتظر الموافقة النهائية من هيئة الرقابة المالية المصرية. إن الصفقة ستمكن البنك للتوسع في السوق المصرية التي شهدت نمواً سريعاً من خلال شبكة مؤلفة من ٣٩ فرعاً لبنك بيريوس مصر.

الدور الرئيسي للبناء

مع تخطيط الدولة لتطوير خطوط سكك حديدية جديدة وترقية الطرق والموانئ والمطارات، فإنه يتعين أن ينتعش قطاع البناء في الكويت خلال السنوات المقبلة. تُقَدَّر قيمة تكاليف التطورات المخطط لها بـ١٢٣,٦ مليار دولار، وفقاً لمجلة "ميد"، متجاوزةً بذلك قطر (١١٣,٨ مليار دولار)، وعُمان (٢٩,٦ مليار دولار) والبحرين (٢٥ مليار دولار). وفي تحليل لأكبر ١٠٠ عقد من عقود البناء في دول مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠١٤، حلّت الكويت في المركز الثالث بعد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، إستناداً إلى القيمة الإجمالية للمشاريع التي هي في طور الإعداد.

وقالت لجنة المناقصات المركزية في الكويت في نيسان (إبريل) بأنها منحت حوالي ٥ مليارات دولار من المناقصات الجديدة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، غالبيتها كانت لمشاريع الطاقة.

وفي نتائج بحثها، قالت وكالة "فيتش" أن زيادة الدقّ على أبواب فوائد البنية التحتية في الكويت من المرجح أن يمتد إلى قطاع الخدمات المالية، حيث من المتوقّع أن يتوسع إقراض الشركات، الذي سيقدم إيرادات فائدة مرتفعة وإنخفاض رسوم قيمة القروض المتدهورة، وتحسين جودة الأصول، وتوفير نسبة تغطية إحتياطية عالية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز النمو من خلال إستراتيجيات التنويع الجارية وزيادة التركيز على الإقراض للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم. "إننا نتوقع أيضاً هوامش أقوى بسبب المزيد من الفرص محلياً وإستراتيجيات التنويع المتبعة في البنوك، التي تستهدف بشكل رئيسي النمو في قطاعي التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والتوسع الإقليمي"، قال تقرير وكالة التصنيف الأميركية الدولية في تموز (يوليو). الواقع أن "فيتش تعتقد أن آفاق البنوك الكويتية هي أكثر إشراقاً مقارنة مع الماضي عندما كانت عادة تتخلف عن أقرانها في الدول الإقليمية في الأداء"

أدّى إرتفاع الربحية أيضاً إلى فرص كبيرة للتوسّع. في أيار (مايو)، أعلن البنك الأهلي الكويتي عن صفقة تبلغ قيمتها ١٥٠ مليون دولار للإستحواذ على حصة ٩٨,٥٪ في بنك بيريوس مصر مع بنك بيريوس اليونان. وبعد حصوله على موافقة من البنك المركزي المصري في تموز (يوليو) الفائت، فإن البنك الأهلي الكويتي ينتظر الموافقة النهائية من هيئة الرقابة المالية المصرية

بقلم الدكتور عبدالله ناصر الدين*

لماذا تُصدر الدول الخليجية سندات في ظل وجود إحتياطات ضخمة؟

مع غرق أسعار النفط وإستمرارها على مستويات منخفضة، دخلت غالبية دول مجلس التعاون الخليجي في عجز مالي وعرفت تراجعاً في إحتياطاتها حيث لجأت ولو بشكل خجول إلى إصدار سندات لتمويل بعض هذا العجز. ولكن، هل دخلت دول الخليج في حقبة إقتصادية جديدة؟ وما هو المغزى من إصدار هذه السندات في ظل وجود إحتياطات مالية ضخمة؟

تعاني دول الخليج العربية من مشاكل إقتصادية عدة حتى في ظل أسعار نفط مرتفعة، لذا يأتي هبوط أسعار المواد الهيدروكربونية ليضاعف في هذه المشاكل وليس ليكون سبباً لها بالضرورة. فدول الخليج، مع بعض الإستثناءات، تعاني من إرتفاع في عدد سكانها، ومن عدم الإستقرار السياسي المكتوم، ومن إرتفاع البطالة لدى فئة الشباب. هذه العوامل جميعها هي التركيبة المثالية لمشاكل إقتصادية كبيرة في منطقة كانت المصدّر الأول للطاقة في العالم ما جعل من إقتصاداتها الأكثر صلابة عالمياً.

تعاني هذه الدول من البطالة المُقنّعة، فعدم تفعيل القطاع الخاص ليلعب دوراً محورياً في الإقتصاد، جعل القطاع العام المصدر الأول لخلق فرص العمل. كما أن وفرة الطاقة في هذه الدول، دفعها إلى إعتماد سياسات دعم سخية تتحوّل إلى عبء حقيقي عندما تنخفض أسعار النفط. لقد عملت هذه الدول على شراء إستقرارها بسياسات الدعم، ولعلّه يمكن القول أن التراجع عن هذه السياسات يشكّل مصدر قلق حقيقياً لهذه الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

ومع التحوّلات الهيكلية في سوق النفط الدولية، وتراجع قدرة منظمة "أوبك" على ضبط السوق، ودخول منتجين كبار من خارج المنظمة كروسيا والولايات المتحدة، إضافة إلى التقدم التكنولوجي، فقد تغيَّرت النظرة المستقبلية إلى أسعار النفط. فالعديد من المؤسسات الدولية توقّعت أن يكون الإنخفاض في أسعار النفط، إنخفاضاً هيكلياً قد يطول لسنوات عديدة. وبغض النظر عن مدى قدرة السوق على التعافي، والذي نعتقد أنها لا يمكن أن تتعافى إلّا مع إصطفافات جديدة بين الدول المنتجة والتنسيق الجدي بين دول "أوبك" والدول الأخرى، إلا أنها لا يمكنها أن تعود إلى المستويات التي كانت عليه. هذه المعطيات، أدخلت معظم دول الخليج في عجز وصل في بعض الدول إلى ما يزيد على ٢٠٪ كما هو الحال في المملكة العربية السعودية.

قد يتساءل البعض عن سبب لجوء هذه الدول إلى إصدار السندات لتمويل هذا العجز في ظل وجود إحتياطات ضخمة تصل إلى ما يزيد عن ٦٠٠ مليار دولار في حال السعودية وحدها. إن العجز الحالي لا يمثل خطراً بحد ذاته إلّا أن الآفاق المستقبلية لهذا العجز تشكل خطراً على التصنيف الإئتماني لهذه الدول إذا لم تتخذ إجراءات واضحة وحاسمة لضبط الإنفاق، ما تعتبره بعض هذه الدول كالسعودية تهديداً لإستقرارها في المستقبل. ولتفادي العامل النفسي السلبي الذي ينعكس على الأسواق، إستبقت هذه الدول هذه النظرة السلبية عبر إصدار سندات سيادية أو عبر التحضير لهذا الإصدار، كما أعادت النظر في سياسات الدعم للطاقة، فألغت الإمارات الدعم عن غير مواطنيها، وعملت بعض الدول الأخرى على تخفيض هذا الدعم، بينما بقيت المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة التي لم تلجأ إلى أي مبادرة في هذا المجال. في هذا الإطار بدأت إحتياطات هذه الدول تتراجع، ففي السعودية إنخفضت بما يزيد على ١٠٪ في أقل تقدير في العام الحالي.

ولعلّه يمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات. المجموعة الأولى الأكثر هشاشة والتي تشمل البحرين وسلطنة عُمان؛ والمجموعة الثانية الأقل هشاشة والتي تشمل المملكة العربية السعودية والكويت واللتان تعاني إقتصاداتها من الإعتماد الكبير، الذي يزيد على ٩٠٪، على العائدات النفطية؛ والمجموعة الثالثة والتي تمثل الإمارات العربية المتحدة وقطر واللتين إستطاعتا هندسة إقتصادات أكثر توازناً وأقل تأثراً بتقلبات أسعار النفط.

بناءً عليه، فإن التردد في إصدار السندات في البحرين يعكس القلق من تخفيض تصنيفها إلى فئة غير مرغوب فيها "Junk Bond"، والجمود الذي يسيطر على إقتصاد السلطنة يجعلها تتردد في إصدار السندات. أما دول المجموعة الثانية، فقد أصدرت الرياض سندات لأربعة أشهر على التوالي، وتتهيأ الكويت إلى إصدار سندات بشكل لا لبس فيه. أما في المجموعة الثالثة، فإن السندات التي أصدرتها قطر لاقت إقبالاً كبيراً رغم عدم وجود عجز في موازنتها، والتي يتوقع أن تواجه عجزاً في العامين المقبلين.

في إطار المعطيات الحالية، لا يمكن الكلام عن خطر إقتصادي في دول الخليج ما عدا البحرين، وبدرجة أقل في سلطنة عُمان، لكن الخطر الحقيقي يرتبط بالآفاق المستقبلية لأسعار النفط والتي لا يمكن الجزم فيها. إن إستمرار الإنخفاض لما يزيد عن خمس سنوات سيُدخل دول الخليج في حقبة إقتصادية صعبة ستتلاشى فيها الإحتياطات الضخمة، وسيكون ضبط الإنفاق بمثابة التهديد الحقيقي لإستقرارها مع ما قد يرافقه من إعتماد متزايد على السندات لتمويل العجز ورفع المديونية. إن إصدار السندات اليوم لا يعني الكثير، بل إن عنى شيئاً فإنه إيجابي إذا كان إنخفاض أسعار النفط ظرفياً ومرحلياً

* خبير إقتصادي، وأستاذ الإقتصاد في كلية إدارة الأعمال في جامعة بيروت العربية

FALCON AMERICAS GROUP
WE KNOW FINANCE
Our Services
Private equity
Asset Management
Portfolio Structuring
Infrastructure Investment
Our Address:
2233 Ponce De Leon Boulevard, Coral Gables,
Miami, Fl 33134, U.S.A. Tel: +1 (305) 767 1357,
Email: info@falconamericas.com
falconamericas.com

على الرغم من أنها ما زالت مرنة

مصارف تركيا بين سندان عدم اليقين السياسي ومطرقة إنخفاض الليرة

أثبت القطاع المالي التركي مرونة خلال الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٩؛ وكذلك في الفترة التي تلت الأزمة الإقتصادية، وذلك بفضل الإصلاحات التنظيمية والإصلاح الهيكلي الذي طبقته الحكومة في أعقاب الإنهيار المالي الخاص في البلاد في أوائل العام ٢٠٠٠. وفي الواقع، عززت الإصلاحات في القطاع ثقة المستثمرين كثيراً حيث اصبحت الخدمات المالية في القطاع الموقع المفضل للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث جذبت أكثر من ٤٥ مليار دولار خلال العقد الماضي. ولكن هل يستطيع هذا القطاع إجتياز حالة عدم اليقين التي تخيم على البلاد الآن؟

أنقرة - سليم رزق الله

تهيمن البنوك على القطاع المالي التركي، وهي تمثّل نحو ٦٠ في المئة من الخدمات المالية الكلية، بينما تُظهر خدمات التأمين وغيرها من الأنشطة المالية أيضاً إمكانات نمو كبيرة. ويتكوّن القطاع المصرفي في تركيا من ٣٤ بنكَ إيداع و١٣ مصرفاً للتنمية والإستثمار و٥ بنوك مساهمة مع ٢١ بنكاً برأس مال أجنبي كبير.

تساهم قاعدة القروض الواسعة وظروف السيولة المواتية في النمو الصحي للخدمات المالية في تركيا حيث يتمتع القطاع بمكانة رائدة في العالم مع حجم الأصول المتنامية وحماية هيكل الأسهم القوي من الصدمات التي قد تنشأ من القروض أو ظروف السوق المضطربة.

وقد حافظ القطاع بشكل عام على توسعه بنسبة ١٩ في المئة كمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، وبلغ إجمالي حجم الأصول فيه ١,٤ تريليون دولار. كما تضاعفت على وجه الخصوص أصول القطاع المصرفي تقريباً خلال هذه الفترة بـ ٨٦٠ مليار دولار على دفاتر الحسابات بحلول نهاية العام ٢٠١٤.

ولكن، لم يصل هذا القطاع في تركيا إلى هذه المرتبة من دون إعادة تنظيم وهيكلة بعد إنهياره في أوائل العام ٢٠٠٠. لذا السؤال هنا، كيف تمت إعادة تنظيم وهيكلة العمل المصرفي في تركيا؟

الرئيس رجب طيب أردوغان: مصارف بلاده مرنة ولكن...

إعادة هيكلة القطاع المصرفي

الواقع أن عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي في تركيا بدأت أولاً ببرنامج ضبط التضخم في أواخر العام ١٩٩٩، وتبعه برنامج "إعادة هيكلة المصارف" في العام ٢٠٠١. لقد تم توجيه الجهود الرئيسية نحو إحداث تعديلات واسعة في قانون المصارف. لذا تأسست هيئة التنظيم والإشراف على العمل المصرفي، التي مُنحت صلاحيات لوضع الأنظمة والضوابط المالية، الأمر الذي جعل القطاع المصرفي مستقلاً إدارياً ومالياً. كانت الواجبات والصلاحيات المتعلقة بالإشراف على المصارف سابقاً تتقاسمها الخزينة والبنك المركزي، وتم نقلها إلى الهيئة الجديدة التي بدأت عملها في آب (أغسطس) ٢٠٠٠. في هذه الفترة تم أيضاً إحداث الضمان غير المحدود لودائع المدخرات.

إن عملية الهيكلة وإعادة التنظيم شملت الأمور الخمسة التالية:

أولاً: حل المشاكل المالية للمصارف بموجب رقابة صندوق التأمين على ودائع المدخرات: كان المحور الأول في عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي البحث عن حلول للمصارف التي تواجه مشاكل مالية. في نهاية العام ١٩٩٩، وُضعت خمسة مصارف تجارية تعاني من مثل هذه المشاكل تحت رقابة الصندوق، وألغيت رخصة مصرفين للتنمية والإستثمار. وأصدرت الخزينة سلسلة من السندات، وإستخدمت المدفوعات المُقدَّمة من قبل المصرف المركزي. تم تحويل الموارد من الصندوق لدعم الهيكليات المالية وإعادة هيكلة ٢٠ مصرفاً تحت إشراف الصندوق خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦. وفي الفترة عينها، أُلغيَت رخصة ثمانية مصارف ومن ثم تمت تصفيتها. وقد إرتفع إجمالي الموارد المحوّلة إلى المصارف التي يملكها الصندوق، بما فيها تسديدات الديون الرئيسية وتسديدات الفوائد إلى ٤٠ مليار ليرة تركية (٢٨,٢ مليار دولار) بحلول شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٣. وتم بيع بعض المصارف التي وضعت تحت إشراف الصندوق، في حين تم دمج أخرى في "مصرف الصندوق المتحد" الذي تم تأسيسه تحت ملكية الصندوق.

ثانياً: إعادة هيكلة المصارف الحكومية: كان هذا المحور الثاني لعملية إعادة الهيكلة، وتم بموجبها تحويل موارد حكومية كبيرة لتعزيز بنية رأس المال في المصارف الحكومية التي تدهورت بناها المالية بشكل كبير نتيجة التأخر في تسديد القروض المستعملة من قبل الخزينة في تمويل الموازنة، والإستخدام غير الكفؤ لمواردها بسبب التدخلات السياسية، والضعف الإداري. وفي هذا الإطار، تم تحويل ما مجمله ٢١,٩ مليار دولار (٢٨,٢ مليار ليرة تركية) حتى نهاية العام ٢٠٠١ إلى المصارف الحكومية، بما في ذلك دعم رأس المال وتسوية "خسائر الإلتزامات" التي وصلت إلى ٥٠٪ من موازناتها الختامية في نهاية العام ٢٠٠٠. وتم تسريع الجهود نحو إعادة الهيكلة التشغيلية للمصارف الحكومية، التي عزِّزت أيضاً من خلال دمجها مع بعضها والتخطيط لخصخصتها في النهاية.

في أواخر تموز (يوليو) الفائت حذّرت الوكالة الأميركية الدولية "ستاندرد أند بورز" من عدم التوازن بين الودائع القصيرة الأجل والدين الخارجي المرتفع نسبياً في البنوك التركية، مع مساهمة ما يقرب من ثلث القروض التجارية المقوَّمة بالعملة الأجنبية في مخاطر الإئتمان

ثالثاً: تعزيز رأس مال المصارف الخاصة: إضافة إلى الآثار السلبية للأزمة، تعمّقت مشاكل المصارف الخاصة بسبب القروض المنعدمة الأداء والتقييد المفاجئ لتقديم القروض للسوق من قبل المصارف الحكومية خلال عملية إعادة هيكلتها وتحقيقها لمتطلبات كفاية رأس المال. لذلك، وفي نهاية مرحلة إعادة هيكلة المصارف تم تبني برنامج لتعزيز رأس مال المصارف ينص على ضرورة إجراء تدقيق محاسبي ثلاثي قبل منح الدعم لرأس مال المصارف الخاصة التي تدهورت أصول رأس مالها. وبموجب هذا البرنامج، جرت عمليات التدقيق على أساس قواعد محاسبة التضخم المختلفة عن الفترات السابقة. وظلت متطلبات رأس المال للقطاع المصرفي في مستوى محدود نظراً إلى المقاربات الإيجابية لزيادات رأس المال النقدي، وإعادة صياغة البنود الناظمة للقروض المنعدمة الأداء وتقييم مخاطر الأسواق في النظر في تقارير القطاع المُعدَّة بعد التدقيق المحاسبي. تم تحويل مصرف واحد إلى الصندوق بسبب قصور رأس المال. وقد بلغت الكلفة الإجمالية لإعادة هيكلة القطاع الخاص ٧,٩ مليارات دولار دفع منها الصندوق ٥,٢ مليارات دولار، في حين دفعت المصارف الخاصة ٢,٧ ملياري دولار.

إضافة إلى ذلك، تم تبني قواعد ناظمة لتأسيس آليات من شأنها تسريع إيجاد حل للأصول السيِّئة.

رابعاً: الإجراءات التشريعية: لقد كان أحد الأهداف الرئيسية لإعادة هيكلة النظام

المصارف التركية: وضعها حرج

المصرفي هو وضع الأنظمة المؤسسية والقانونية اللازمة لتحسين أنظمة الإشراف والتدقيق، وتغيير عمليات إتخاذ المخاطر وإدارتها وتعزيز البنية التحتية التجارية. ونتيجة للتدابير التي نفذتها هيئة الإشراف على المصارف، باتت التشريعات المصرفية أكثر إنسجاماً مع الأنظمة والممارسات الفضلى الدولية، وخصوصاً توجيهات الإتحاد الأوروبي. أخذت الأنظمة الدولية بعين الإعتبار في تبني الأنظمة التي هدفت إلى زيادة شفافية الموازنات الختامية للمصارف، وضمان الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وتعزيز البنية المالية للمصارف. وفي هذا الإطار، كانت تركيا قد شرعت في العام ٢٠٠٢ بالعمل على إدماج عناصر البنية التحتية لإتفاقية بازل لرأس المال (بازل٢).

خامساً: برنامج إعادة الهيكلة المالية: أدت الأزمة الإقتصادية في العام ٢٠٠١ إلى نشوء بيئة من إنعدام اليقين في القطاعات غير المصرفية. في القطاع الحقيقي، قلّصت شركات كثيرة أنشطتها وإستثماراتها، وواجهت العديد من مشاكل إعسار مالي. وقد إرتفعت نسبة القروض المنعدمة الأداء إلى إجمالي القروض (قبل الإجراءات) في القطاع المصرفي إلى ٢٩,٥٪ في نهاية العام ٢٠٠١. تم إحداث برنامج لإعادة هيكلة ديون الشركات للقطاع المالي، والمعروف بـ"مقاربة اسطنبول"، في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢ ولفترة ثلاث سنوات. وحُدِّد الهدف من البرنامج على أنه تمكين شركات التصنيع- التي كانت تعاني من الإعسار المالي والتي كان بوسعها الإستمرار في أنشطتها فقط إذا تمت إعادة هيكلتها- من العمل بطريقة منتجة، وأن تزيد من توظيف العاملين والإستفادة من قدرات الإقتصاد، وتوفير النظام والصحة والشفافية في الموازنات الختامية للشركات سواء في القطاع الحقيقي أو القطاع المالي من خلال تنفيذ هذه الأنظمة، وبالتالي زيادة التحصيل الضريبي. وقد وُضعت ٣٣١ شركة، تكوَّنت من ٢١٩ شركة كبيرة (٣٥ مجموعة) و١١٢ شركة صغيرة ومتوسطة، في البرنامج. من بين هذه الشركات، وقّعت ٢٢١ شركة كبيرة (٣٠ مجموعة) و١٥١ شركة صغيرة ومتوسطة إتفاقات إعادة هيكلة، ما مجموعه ٣٢٢ شركة. وبلغ إجمالي القروض التي أعيدت هيكلتها ٦,٠٢ مليارات دولار.

لا شك أن إعادة التنظيم والهيكلة للقطاع المصرفي في تركيا قد فتحت أمامه آفاقاً واسعة جعلته يصمد أمام عاصفة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ الإقتصادية والمالية العالمية، ولكن هل يستطيع أن يجتاز العاصفة التي هبت عليه من الداخل سياسياً ومن سوريا أمنياً؟

وضع المصارف التركية في ٢٠١٥

مع زيادة من رقمين في الأرباح والأصول أُعلِنَت في منتصف العام الجاري، فإن القطاع المصرفي في تركيا يبدو سالماً نسبياً وسط الحالة المستمرة لعدم اليقين السياسي، وتجدد التهديدات الأمنية وتباطؤ الإقتصاد. ومع ذلك، فيما ترتفع تكاليف الإقتراض، فإن وكالة التصنيف الأميركية الدولية "ستاندرد أند بورز" تتوقع بأن المناخ المصرفي في البلاد سيبرد.

الليرة التركية: ضغطها كبير على وضع المصارف

في أواخر تموز (يوليو) الفائت حذّرت الوكالة الأميركية الدولية عينها من عدم التوازن بين الودائع القصيرة الأجل والدين الخارجي المرتفع نسبياً في البنوك التركية، مع مساهمة ما يقرب من ثلث القروض التجارية المقوَّمة بالعملة الأجنبية في مخاطر الإئتمان.

التفاؤل بالربح

وفقاً لتقرير صادر عن المؤسسة المولجة بأمور القطاع في تركيا، "وكالة التنظيم والإشراف على العمل المصرفي"، فإن أرباح البنوك والأصول على حد سواء حققت نمواً قوياً خلال العام الماضي، فيما إرتفعت الأرباح الصافية للقطاع خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام بنسبة ١١٪ في العام على أساس سنوي إلى ١٣,٨ مليار ليرة تركية (٤,٢ مليارات دولار) ونمت موجودات البنوك بنسبة ٢١,٥٪ لتصل إلى ٢,٢ تريليون ليرة تركية (٦٦٩,٣ مليار دولار). وبلغ إجمالي القروض المسجّلة ١,٤ تريليون ليرة تركية (٤٢٥,٩ مليار دولار) في نهاية حزيران (يونيو) الفائت، بزيادة ٢٥٪ على أساس سنوي.

وما زالت المصارف التركية أيضاً إلى حد ما مرسملة جيداً، وذلك بفضل الدروس المُستفادة من أزمة ٢٠٠١ المصرفية، مع نسب كفاية رأس المال تحوم حول ٢٠٪ في السنوات الثماني حتى العام ٢٠١٠، وفقاً للأرقام الصادرة عن "وكالة التنظيم والإشراف على العمل المصرفي".

في حين أن النتائج المالية الأخيرة للقطاع المصرفي تبعث على التفاؤل، فإن المحللين يشعرون بالقلق من أن يؤدي هبوط قيمة الليرة، التي إنخفضت ٣٢٪ على أساس سنوي في آب (أغسطس) مقابل الدولار، والإضطرابات في قطاعات أخرى من الاقتصاد إلى تعرض البنوك إلى مخاطر العدوى.

ضغط الليرة

من جهتها حذّرت وكالة التصنيف "موديز" في منتصف أيار (مايو) من أن إنخفاض قيمة الليرة من شأنه أن يُرهق كاهل البنوك في تركيا، التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي لدعم أنشطتها. ومع ما يقرب من ٣٠٪ من قروض القطاع مقوَّمة بالعملات الأجنبية، فإن المزيد من تخفيض قيمة الليرة سيكون له تأثير سلبي على تكاليف السداد، كما تتوقع "موديز".

إن تكاليف الإقتراض قد ترتفع أعلى بحلول نهاية العام إذا تحقق الحديث عن تخفيض تصنيفها الإئتماني. مصنَّفة "Baa3" من قبل "موديز"، فإن تركيا قريبة بالفعل إلى حالة غير مرغوب فيها، كما أن تصنيفاً سلبياً أكثر آخر قد يدفع إلى رفع أسعار الفائدة على الإقتراض من الخارج، مما يجعل الأمر حتى أكثر صعوبة بالنسبة إلى البنوك التركية لتمويل برامج التوسّع والإقراض.

ومع ذلك، نظراً إلى الصعوبات الإقتصادية المتنامية في الصين وإحتمال العدوى، فإن رفع سعر الفائدة من قبل بنك الإحتياطي الفيديرالي في الولايات المتحدة – الذي كان من المتوقع هذا الخريف – يبدو غير مرجح على نحو متزايد. وهذا يمكن أن يعطي تركيا فرصة لإلتقاط الإنفاس التي تشتد الحاجة إليها، ولا سيما في ضوء تعرضها إلى إعادة تسعير المخاطر العالمية.

الجمود السياسي

من جهة أخرى، إنتشر عدم يقين سياسي في ١٣ آب (أغسطس) عند إنهيار محادثات تشكيل إئتلاف بين حزب "العدالة والتنمية الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي، حزب الشعب الجمهوري، التي كانت في مناقشة منذ إنتخابات ٧ حزيران (يونيو).

وقد أدت الأخبار عن توقف المحادثات إلى إنخفاض ٣٪ في سوق الأوراق المالية، وفقاً لوسائل الإعلام المحلية، في حين بلغت الليرة التركية مستويات قياسية، غارقة إلى ٣ ليرات مقابل الدولار.

وقد وضع هذا الأمر تركيا على طريق العودة إلى صناديق الإقتراع في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، مع حكومة تصريف أعمال تقوم بخدمة البلاد إلى حين تأكيد نتائج إنتخابات جديدة.

فيما تنظر الأسواق إلى نتائج إنتخابات أكثر تأكيداً لإستعادة ثقة المستثمرين، فإن البنوك التركية تبدو بأنها نجحت حتى الآن بإجتياز العاصفة.

"تركيا هي واحدة من الدول النادرة في العالم التي لم تقوم بإعادة رسملة بنوكها،" قال محمد علي أكبن، رئيس "وكالة التنظيم والإشراف على العمل المصرفي" للصحافة المحلية في منتصف آب (أغسطس). مضيفاً: "نحن لا نتوقع أن يحدث ذلك"

إرتفعت الأرباح الصافية للقطاع المصرفي التركي خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام بنسبة ١١٪ في العام على أساس سنوي إلى ١٣,٨ مليار ليرة تركية (٤,٢ مليارات دولار) ونمت موجودات البنوك بنسبة ٢١,٥٪ لتصل إلى ٢,٢ تريليون ليرة تركية (٦٦٩,٣ مليار دولار)

حذّرت وكالة التصنيف "موديز" في منتصف أيار (مايو) من أن إنخفاض قيمة الليرة من شأنه أن يُرهق كاهل البنوك في تركيا، التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي لدعم أنشطتها. ومع ما يقرب من ٣٠٪ من قروض القطاع مقوَّمة بالعملات الأجنبية، فإن المزيد من تخفيض قيمة الليرة سيكون له تأثير سلبي على تكاليف السداد

من الآبار

هل يهدد تباطؤ الإقتصاد الصيني سوق النفط في الشرق الأوسط؟

"عندما تستيقظ الصين، فسوف تهزّ العالم"، قال نابليون بونابرت. الآن بعدما هيمنت بلاد ماوتسي تونغ على سوق السلع على مدى العقد الماضي، فهي تهزه مرة أخرى - ولكن هذه المرة تدفع الهزّة من مخاوف إقتصادية الأسعار هبوطاً.

في ١١ آب (أغسطس) الفائت، تم تخفيض قيمة اليوان بحوالي ٢ في المئة. وفي ٢٤ آب (أغسطس)، تراجعت بورصة شنغهاي بنسبة ٨,٥ في المئة، وتبعتها الأسواق في جميع أنحاء العالم.

إن أسعار النفط التي كانت فوق ١٠٠ دولار للبرميل في حزيران (يونيو) ٢٠١٤، تراجعت منذ ذلك الحين، قبل أن تتعافى قليلاً. كما أنه تحت تأثير الأخبار الصينية، فقد إنخفض مؤشر خام البرنت إلى ٤٢ دولاراً للبرميل، وهو أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية.

وكان هذا الإنخفاض في أسعار النفط مزيجاً من مخاوف واقعية وذعر. الواقع أنه في وقت يغرق العالم بفائض في العرض، فإن المزيد من ضعف الطلب يرسل المزيد من البائعين إلى سوق مزدحمة للبحث عن مشترين.

مورّدو النفط من فنزويلا ونيجيريا إلى آسيا الوسطى والخليج، والدول المصدّرة للغاز مثل قطر وتركمانستان وروسيا، وعمّال المناجم في أوستراليا وإندونيسيا، ومنتجو المعادن في البرازيل وزامبيا وتشيلي، كلهم ضُربوا وأصيبوا بـ"هزة" بسبب إنحسار الطلب على السلع.

إن تفسير الطلب الصيني على النفط أمر صعب. فالبلاد لا تُصدر بيانات عن المخزونات الإستراتيجية، والمصافي غالباً ما تخزّن النفط الخام عندما تنخفض الأسعار، وكلاهما يخلق طلباً ظاهراً. كما تصدّر الصين كميات كبيرة من المنتجات المُكرَّرة إلى الدول المجاورة.

إنخفض الطلب المتوقَّع في تموز (يوليو) إلى ١٠,١٢ ملايين برميل يومياً من ١٠,٥٦ ملايين برميل يومياً في حزيران (يونيو). وهذا الرقم لا يزال مرتفعاً على أساس سنوي بنسبة ٤٠٠ ألف برميل يومياً، مقارنة بالنمو السنوي إعتباراً من العام ٢٠١١ فصاعداً. ولكن، في إشارة سلبية إلى الطلب في المستقبل، تراجعت المبيعات الشهرية للسيارات منذ نيسان (ابريل). إن قلّة النشاط في مناجم الفحم وصناعة الصلب تعني إنخفاض الطلب على وقود النقل بالشاحنات: إن الطلب على الديزل مسطّح هذا العام.

في المدى الطويل، تبدو الإشارات الهبوطية للسلع أكثر وضوحاً. إن التوسّع الإقتصادي للصين رفع أسعار النفط من أقل من ١٠ دولارات للبرميل في العام ١٩٩٨ إلى مستوى قياسي بلغ ١٤٧ دولاراً للبرميل في العام ٢٠٠٨، حيث تحوّلت من مصدّر صاف للنفط في أواخر العام ١٩٩٢ الى أكبر مستورد في العالم في العام ٢٠١٤.

رداً على الأزمة الإقتصادية في العام ٢٠٠٨، شرعت بكين بخطة تحفيز شهدت بموجبها البلاد إستخدام المزيد من الإسمنت من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣ أكثر مما إستخدمته الولايات المتحدة خلال القرن العشرين بأكمله.

كان من المتوقع على نطاق واسع، أولاً أن النمو الصيني سوف يتباطأ من أكثر من ١٠ في المئة سنوياً إلى ٧ في المئة أو نحو ذلك، وثانياً أن هذا الأمر من شأنه أن يجعل النمو أقل إستخداماً للموارد الكثيفة وأكثر تركيزاً على الخدمات والإستهلاك المحلي. كما أن القوة العاملة لديها الآن بدأت تتقلّص فيما يتقدم السكان في العمر، والإهتمامات البيئية تتطلب نمواً أنظف وأكثر كفاءة.

في نيسان (أبريل)، أشارت "سينوبك"، أكبر شركة تكرير في الصين، إلى أن الطلب الوطني على النفط سوف يصل إلى ذروته في وقت مبكر وسابق لتوقعات غالبية الخبراء. وقد رأى رئيسها الذي يحظى باحترام كبير، فو تشنغ يو، أن إستهلاك وقود الديزل سيبلغ ذروته في أوائل ٢٠١٧، ويصل إستخدام البنزين إلى حده الأقصى في العام ٢٠٢٥. وهذه التوقعات تختلف بشكل حاد مع توقعات وكالة الطاقة الدولية التي تفيد بأن الطلب الصيني على النفط سيستمر في النمو حتى العام ٢٠٤٠ على الأقل.

من ناحية أخرى، يخلق التباطؤ الصيني حالياً لمنظمة "أوبك" معضلة صعبة. دول الخليج العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، منذ إنهيار أسعار النفط في الصيف الماضي تتبع إستراتيجية حكيمة: توسيع الإنتاج لطرد المنتجين العاليين التكلفة، وإنعاش الطلب، وربما خلق مساحة للمزيد من النمو للعراق و العائد المتوقع من الصادرات الإيرانية.

من جهتها خفّضت شركات النفط الكبرى بالفعل الإستثمار، وسيتباطأ نمو النفط الصخري الى حد كبير، والحقول الناضجة في أماكن أخرى سوف تنخفض. وهذا من المحتمل أن يؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط وتعافيها في وقت لاحق إلى حد ما هذا العام وفي العام ٢٠١٦.

ولكن، إذا كان الطلب الصيني وغيره من الآسيويين ضعيفاً، فإن مساحة السوق المأمولة ربما لن تتحقق. على عكس ما حصل في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، عندما إنهار الطلب العالمي وإتفقت "أوبك" على قيود الانتاج الجماعي للدفاع عن الأسعار، فإن التخفيضات الآن ستجعل المملكة العربية السعودية تقوم بتسليم حصتها في السوق إلى منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة أو روسيا أو منافستها السياسية إيران.

قد تكون المخاوف الإقتصادية الحالية بالنسبة إلى الصين مبالغاً فيها. ولكن فيما يتباطأ نمو إقتصادها، فإن منتجي السلع الأساسية، ومصدري النفط الرئيسيين، قبل كل شيء بحاجة إلى الإستعداد لفترة طويلة من ضعف الطلب وإنخفاض الأسعار. لقد هزّت الصين العالم، ولكن كما يقول المثل، بقدر ما هي أكبر، بقدر ما يكون سقوطها أقسى.

بكين - عبد السلام فريد

أولويات إستثمارات الطاقة

أكد تقرير لشركة "نفط الهلال"، "تأثر قرارات الإستثمار في قطاع الطاقة لدى كلّ من المنتجين والمستهلكين حالياً، فالمنتجون لديهم أولويات إستثمارية وخطط تنموية لا حدود لها، على رأسها تنويع مصادر الدخل ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي".

وأضاف: "تسعى الدول المستهلكة للنفط ضمن قائمة الدول الصناعية، إلى الإتجاه نحو تحديد الفرص الإستثمارية التي أفرزتها تطورات أسواق الطاقة خلال الفترة الماضية قبل إتخاذ قرار الإستثمار المناسب، وبات واضحاً أن قرارات الإستثمار مستمرة من جانب الأطراف كافة ضمن خطط ومحدّدات تخصّ الدول أو الشركات، وتبتعد من متطلبات الحفاظ على إستقرار الأسواق أو دعم نمو الإقتصاد العالمي".

ولفت إلى أن "قطاع الطاقة، بشقيه التقليدي والمتجدد، يحافظ على جاذبية ترتفع وتنخفض تبعاً للظروف المحيطة، ووفقاً لتقديرات أطراف الإستثمار وخطط الإستهداف والتنويع بعيدة المدى التي تعتمدها الدول والشركات ذات العلاقة، في حين يتزايد خلال الفترة الحالية التركيز الإستثماري لدى شركات الطاقة لتحقيق التنويع على الإستثمارات وتأكيد حضورها لدى قطاعات الطاقة كافة، كما يستحوذ عامل الإستفادة من النمو السريع لأسواق الطاقة المتجددة في العالم على إهتمام متزايد من شركات الطاقة العالمية، والتي تتوقع تحقيق مزيد من الأرباح المستقرة".

"كهرباء لبنان" تطلب منحها تعرفة متحركة

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمؤسسة كهرباء لبنان كمال الحايك

طلبت "مؤسسة كهرباء لبنان" بناء على قرار إتخذه مجلس الإدارة، إلى وزارتي الطاقة والمياه والمال ومجلس الوزراء "السماح" لها أسوة بشركات الإمتياز، بـ"إعتماد تعرفة متحركة وفق القواعد الإقتصادية، بما يتيح لها الإنتقال من العجز إلى تحقيق توازن مالي وفائض".

وأوضحت في بيان، أن المجلس قرّر رفع هذا الطلب "في ظل الترويج الإعلامي لمشاريع حالية ومستقبلية لإنتاج الطاقة وتأمين الكهرباء ٢٤ ساعة من جانب شركات الإمتياز أو غيرها، وتصوير هذه الشركات خشبة خلاص في مقابل قصور المؤسسة عن تأمين الكهرباء، وحيث أن ما يُحكى عن عجز فيها وتأثيره على الخزينة العامة ليس أساساً سوى نتيجة الفرق الكبير بين كلفة إنتاج الطاقة وسعر المبيع بفعل إرتفاع أسعار النفط، ما يمنعها من تحقيق توازن مالي أسوة بالشركات الخاصة، وحيث أن الدولة تتحمّل كلفة هذا العجز لدعم المواطن من خلال الإبقاء على التعرفة المعتمدة حالياً في المؤسسة والموضوعة في العام ١٩٩٤، عندما كان سعر برميل النفط لا يتجاوز ٢٠ دولاراً".

وطرحت في الطلب أمرين "إما الفرض على شركات الإمتياز التي تنتج الطاقة حالياً أو التي تطلب إنتاج الطاقة التقيّد بالتعرفة الرسمية المعتمدة من المؤسسة وهي أقل بكثير من التعرفة المعتمدة أو التي ستعتمد من الشركات".

أما الطرح الثاني "السماح للمؤسسة أسوة بشركات الإمتياز باعتماد تعرفة متحركة وفق القواعد الاقتصادية، بما يتيح لها الإنتقال من العجز إلى تحقيق توازن مالي إضافة إلى فائض، يمكن أن يساهم في تحقيق نقلة نوعية في قطاع الكهرباء في لبنان".

بإيجاز

توقّع المدير التنفيذي لـ"وكالة الطاقة الدولية"، فاتح بيرول، أن يبقى سعر النفط الخام حول مستوى ٤٥ دولاراً للبرميل "لفترة طويلة". ورداً على سؤال لصحيفة "كوريير" النمسوية التي أجرت معه المقابلة حول ما إذا كان هناك إحتمال لأن تتجاوز الأسعار ١٠٠ دولار للبرميل مجدداً، قال بيرول: "يمكنني فقط القول إن سعر النفط سيظل منخفضاً لبضعة فصول". ونقلت عنه الصحيفة قوله: "سيظل السعر ٤٥ دولاراً للبرميل لفترة طويلة". وقال بيرول: "النفط الرخيص يسبب مشاكل كبرى لشركات النفط (...) هذا العام خفضت إستثماراتها بمقدار الخمس، لم يشهد تاريخ هذه الشركات أبداً خفضاً سنوياً بمثل قوة هذا العام".

❖❖❖

أكد وزير الإقتصاد الإماراتي، سلطان بن سعيد المنصوري، في حديث إلى وكالة "رويترز" أن بلاده مستعدة لتلبية أي طلب على النفط من اليابان. وتأتي هذه التعليقات بعد أن قال الوزير الشهر الماضي إن الإمارات مستعدة لتلبية الطلب الهندي على النفط في إشارة إلى أنها تخطط للإبقاء على مستويات إنتاجها مرتفعة للدفاع عن حصتها في السوق في آسيا.

وسئل المنصوري إن كانت الإمارات مستعدة لتلبية أي طلب على النفط من اليابان فأجاب: "بالتأكيد". وكان يتحدث بعد إجتماع مع وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني يويتشي ميازاوا في طوكيو. وأضاف: "الإمارات تفي بالطلب لتلبية حاجات اليابان النفطية منذ فترة طويلة (...) سنواصل دائماً القيام بذلك".

❖❖❖

رأى وزير النفط الكويتي، علي العمير، أن الدول المنتجة للنفط قد لا تعقد إجتماع قمة قبل إجتماع منظمة "أوبك" المقبل في الرابع من كانون الأول (ديسمبر). وقال رداً على سؤال عن إقتراح فنزويلا عقد إجتماع قمة يشمل المنتجين من "أوبك" ومن خارجها لبحث سبل وقف تهاوي أسعار النفط: "المشكلة هي عدم إلتزام المنتجين من خارج "أوبك" بما سيقدمونه لإستقرار الأسعار". وأضاف: "ما يصل إلينا من دعوات تناقش (...) لا أعتقد أن هناك مؤتمراً سيعقد قبل الرابع من كانون الأول (ديسمبر)، وهو موعد إجتماع "أوبك"". وتابع أن المنتجين الآخرين يطالبون "أوبك" دائماً بأن: "تتبنى خفض الإنتاج بينما غيرها يستمر في الإنتاج وبالتالي نفقد نحن حصصاً سوقية يصعب تعويضها". وأضاف أن "أوبك" تسعى دائماً إلى إستقرار السوق وتحرص على أن "الإمدادات يجب ألا تتأثر كثيراً".

هدية الله لمصر تنعش الآمال

ماذا يعني إكتشاف الغاز البحري للقاهرة؟

في ٣٠ آب (أغسطس) الفائت، أعلنت شركة الطاقة المملوكة للدولة الايطالية "إيني" إكتشاف حقل غاز "عملاق" قبالة السواحل المصرية. وفقاً لتقديرات أولية، يحتوي حقل "زهر" على ٣٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي (أي ما يعادل ٥,٥ مليارات برميل من النفط)، الأمر الذي يجعله أكبر إكتشاف غاز حتى الآن في البحر الأبيض المتوسط. وهذا الإعلان كان من الأخبار الطيبة بالنسبة إلى أزمة الإقتصاد الهش والوضع السياسي في مصر. كما أنه يخلق تحديات وفرصاً جديدة لجيران البلاد والقوى الخارجية مثل فلاديمير بوتين. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يوفّر حوافز إقتصادية قوية لإعادة توحيد قبرص.

القاهرة - هدى أحمد

حقل "زهر" هو الأحدث في سلسلة من إكتشافات الغاز البحرية الكبيرة في شرق البحر المتوسط. في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، إحتفلت إسرائيل بإكتشاف حقلي "تمار" و"الطاغوت"، اللذين يحتويان معاً على حوالي ٢٦ تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي. متاخماً لحقل "الطاغوت"، في المنطقة الإقتصادية الخالصة لقبرص، يقع حقل "أفروديت" الذي يحتوي على نحو ٧ تريليونات قدم مكعبة، والذي إكتشف في العام ٢٠١١. وحالما يتم تطوير هذه الحقول، فإن ودائعها يمكنها أن تلبّي إحتياجات البلدين من الكهرباء المحلية لعقود وفتح فرص جديدة للصادرات.

في حين أن جيرانها كانوا يشهدون طفرة الغاز، كانت مصر تغرق في أوقات صعبة. تاريخياً، ثاني أكبر منتج للغاز في أفريقيا، مع ٧٧ تريليون قدم مكعبة من الإحتياطيات المؤكدة، أصبحت بلاد الفراعنة في السنوات الأخيرة مستورداً صافياً. ومع هبوط الإنتاج الذي لم يعد قادراً على مواكبة النمو السريع للطلب المحلي، وإضطرابات سياسية بطّأت التنقيب والإستثمار، فقد شهدت البلاد إنقطاع التيار الكهربائي العادي. ولأن سقوط نظامي حسني مبارك ومحمد مرسي حدث خلال فترات إنقطاع الكهرباء العادية، فإن حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي رأت بأن هذه الإنقطاعات تمثل تهديداً للأمن القومي. للحفاظ على الأضواء مشعّة، وإخماد أي إضطرابات محتملة، فقد حوّلت القاهرة الطاقة من المناطق الصناعية إلى المناطق السكنية، ووقّعت صفقات مُكلفة لإستيراد الغاز الطبيعي المسال، وراكمت ديوناً متزايدة متوجبة لشركات النفط والغاز الأجنبية.

نظراً إلى هذه الخلفية القاتمة، فإنه ليس من المستغرب أن أحد السياسيين المصريين وصف إكتشاف حقل "زهر" ب"هبة من الله". ويضيف الحقل البحري الجديد إحتياطات الغاز الموجودة في مصر بحوالي ٤٠ في المئة. وتخطّط شركة "إيني" لتسريع تطوير الحقل، مع تحديد موعد بدء الحفريات في العام ٢٠١٦ والإنتاج في العام ٢٠١٧، مما يضع مصر على الطريق الصحيح لتصبح دولة مستقلة في مجال الطاقة بحلول العام ٢٠٢٠. ونظراً إلى أن تكاليف التطوير منخفضة نسبياً ووفرة البنية التحتية القائمة، فإن الإنتاج يمكنه المضي قدماً في وقت يشهد إنخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية.

الواقع أن مصر تواجه خياراً بشأن ما إذا كان يجب محاولة إستخدام موارد "زهر" لتأكيد مكانتها في أسواق التصدير أو ببساطة الحفاظ على الغاز للإستخدام المحلّي. وليس من المستغرب، عند هذه النقطة، أن يقع خلاف بين مصر و"إيني". فقد أكد المتحدث بإسم وزارة النفط المصرية حمدي عبد العزيز أن "كل الإنتاج سوف يذهب إلى الإستهلاك الداخلي". ولكن الرئيس التنفيذي ل"إيني" كلاوديو ديسكالزي أفاد بأن الحقل قد يوفّر أيضاً خيارات عرض جديدة لأوروبا.

حقل الغاز البحري المصري "زهر": أعاد الأمل إلى مستقبل مصر

تواجه مصر خياراً بشأن ما إذا كان يجب محاولة إستخدام موارد "زهر" لتأكيد مكانتها في أسواق التصدير أو ببساطة الحفاظ على الغاز للإستخدام المحلّي. وليس من المستغرب، عند هذه النقطة، أن يقع خلاف بين مصر و"إيني". فقد أكد المتحدث بإسم وزارة النفط المصرية حمدي عبد العزيز أن "كل الإنتاج سوف يذهب إلى الإستهلاك الداخلي". ولكن الرئيس التنفيذي ل"إيني" كلاوديو ديسكالزي أفاد بأن الحقل قد يوفّر أيضاً خيارات عرض جديدة لأوروبا

الخيار المحلي لديه العديد من المزايا. بخلاف الحاجة إلى بناء خط أنابيب جديد من الحقل إلى السواحل المصرية، فإن متطلبات البنية التحتية للإستهلاك المحلي تكاد تكون معدومة، مما يسمح لمصر بنقل الغاز إلى السوق عاجلاً. إن الناتج من "زهر" سوف يوفّر على مصر على الأقل ملياري دولار سنوياً في واردات الوقود ويساعد على سداد ديون البلاد. إن تحسين أمن الطاقة يجب أن يساعد على زيادة الإستقرار السياسي في الداخل. مع ذلك، فإن إغراء التصدير سوف يكون من الصعب على مصر أن تتجاهله، مع توقع أن يتجاوز إنتاج "زهر" الطلب المحلي بحلول العام ٢٠٢٠. وعند هذه النقطة، سوف تبدأ "إيني" أيضاً في رؤية سوق التصدير المُحتملة بأنها أكثر ربحاً.

مع ذلك، في تناقض مع الخيار المحلي الرخيص والسريع، فإن إيصال الغاز إلى الأسواق الأوروبية يتطلب إستثمارات كبيرة في البنية التحتية. لا يوجد هناك حالياً أي خطوط أنابيب تربط مصر مع برّ أوروبا، وأنابيب جديدة، يفترض أن تمر عبر تركيا، سوف تحتاج إلى المرور من خلال المياه المتنازع عليها جزئياً. البديل هو إعادة فتح مرافق شحن الغاز الطبيعي المسال النائمة في مصر. إن تصدير الغاز من طريق البواخر سيمنح مصر مزيداً من المرونة بالنسبة إلى طرق التصدير والوجهات، ولكن التكاليف المضافة لتسييل الغاز الطبيعي والتخزين والنقل وإعادة التغويز يمكن أن تجعل أسعار الغاز المصري أقل قدرة على المنافسة، خصوصاً ضد الغاز الروسي الرخيص في أوروبا. حتى لو تمكّنت من التغلب على هذه التحديات، فإن مصر ستجد نفسها تدخل سوقاً دولية مكتظّة بالفعل، في أعقاب الإكتشافات الجديدة في الولايات المتحدة، ورفع العقوبات المفروضة على إيران، ومنافسة قوية من اللاعبين الإقليميين الرئيسيين مثل قطر.

خطة إسرائيل البديلة

إذا كان هذا الإكتشاف يشكّل خبراً جيداً بالنسبة إلى مصر، فإنه ليس كذلك بالنسبة إلى إسرائيل. قبل إكتشاف "زهر"، كانت تل أبيب قد وقّعت خطاب نوايا لتصدير حوالي ربع إنتاج "تمار" ونسبة كبيرة من "الطاغوت" إلى محطتين ◄◄

للغاز الطبيعي المسال في مصر وصفقة أخرى لتوفير الغاز للشركات الصناعية المصرية. كان من المفترض أن تساعد هذه الصادرات في دفع التنمية لحقل "الطاغوت"، والتي ظلت معلّقة منذ العام ٢٠١٠ بسبب التنظيم والجمود السياسي في الدولة العبرية. وقد جعل "زهر" مثل هذه الخطط في الغالب موضع نقاش، تاركاً إسرائيل مع سوق أقل لصادراتها، وربما منافسة إقليمية جديدة.

وهكذا فقد بدأت تل أبيب تهرول إلى خطة بديلة لتصدير الغاز الطبيعي المسال بواسطة السفن إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، ولكنها سوف تكون بحاجة الى الوصول الى مرافق لتسييل الغاز، مثل تلك الموجودة في مصر. ولكن إذا قررت القاهرة تصدير الغاز الخاص بها بعد تلبية الطلب المحلي في العام ٢٠٢٠، فإن محطتي الغاز الطبيعي المسال لديها سوف تعملان في حينه بكامل طاقتهما، الأمر الذي يزيل هذا الخيار أمام إسرائيل. من جهة أخرى، إن الثمن المرتفع لبناء منشآت غاز طبيعي مسال جديدة من الصفر في إسرائيل من المرجح أن يردع بناءها بأسعار النفط الحالية. البديل هو بناء خط أنابيب غاز إلى أوروبا عبر تركيا. إن هذا الطريق يحتاج إلى المرور عبر المياه القبرصية، ولكن قبرص عارضت حتى الآن هذا الخيار بسبب التوترات المستمرة مع أنقرة.

الجزيرة المُنقسمة

قبرص أيضاً، تعيش بدورها وقتاً عصيباً لجلب غازها البحري إلى السوق. لقد أدت الأزمة المصرفية في العام ٢٠١٣ إلى تباطؤ الإستثمارات، وركّزت نيقوسيا إستراتيجيتها لتطوير حقل "أفروديت"، حتى أخيراً، على الصادرات المصرية. في شباط (فبراير) ٢٠١٥، وقعت قبرص إتفاقاً أوّلياً لتوصيل الغاز البحري إلى مصر عبر خط أنابيب جديد تحت البحر، حيث كان من المتوقع أن تبدأ الصادرات بواسطته في العام ٢٠٢٢. وقد أدى إكتشاف "زهر" إلى إزالة فعلية لهذا الخيار من لائحة الدراسة.

بالنسبة إلى الخطة البديلة، فأمام قبرص إحتمالان. أولاً، يمكنها تطوير منشآت الغاز الطبيعي المسال بالإشتراك مع إسرائيل، ولكن الجدوى الإقتصادية لمثل هذا المشروع لا تدعو إلى التفاؤل في ظل ظروف السوق الحالية. بدلاً من ذلك، يمكن أن تبيع قبرص الغاز إلى أوروبا عبر خط أنابيب عبر تركيا. ولكن هنا، أيضاً، هناك مشاكل. إن شمال قبرص، الذي تحتله تركيا منذ العام ١٩٧٤، يدّعي الملكية المشتركة للموارد الطبيعية في الجزيرة. رسمياً، لا تعترف تركيا بالحدود البحرية لقبرص، وقد تحدّت مطالبة نيقوسيا وحقها في حقل "أفروديت". إن آفاق طريق شمالي -- وأي تجارة مع تركيا -- يعتمد على ما إذا كانت المحادثات الجارية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ستؤدي إلى إعادة توحيد الجزيرة.

سوق موسكو

أنعش إكتشاف "زهر" الآمال في بعض الدوائر الغربية بأن خيارات العرض الجديدة يمكن أن تساعد أوروبا على تقليل الإعتماد على الطاقة من روسيا، التي شكلت صادراتها في العام ٢٠١٣ نسبة ٧١ في المئة من واردات الغاز إلى أوروبا الوسطى والشرقية. مثل هذه النتيجة غير مُرجَّحة. في ظل السيناريو الأكثر تفاؤلاً، فإن الغاز المصري لن يصل إلى السوق الأوروبية قبل سبع إلى عشر سنين أخرى. حتى ذلك الحين، فإن مصر لن تكون قادرة على زعزعة هيمنة السوق الروسية. مع إجمالي إحتياطات غاز مؤكدة تبلغ ١٦٨٠ تريليون قدم مكعبة، فقد صدّرت روسيا حوالي ٥ تريليونات قدم مكعبة إلى أوروبا في العام ٢٠١٤ وحده. لا يمكن لمصر أن تنافس على هذا نطاق ما لم يتم العثور على كميات من الغاز أكبر بكثير. على الرغم من أن موسكو لا ترى أن الإكتشاف المصري يمثّل تحدياً كبيراً لإستراتيجيتها في مجال الطاقة في أوروبا، فإن "زهر" يؤثر فيها بطرق أخرى أكثر محلية. جنباً إلى جنب مع إسرائيل وقبرص فإن روسيا أيضاً ستخسر سوقاً لتصدير غازها، بعد أن وقعت أخيراً إتفاقاً لنقل ٣,٥ ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال إلى مصر لأكثر من عامين. لكن إهتمام روسيا في سوق الطاقة المحلية في مصر يصل إلى ما وراء الغاز الطبيعي المسال. في أواخر آب (أغسطس)، أعلن بوتين عن مشاركة بلاده في بناء محطة للطاقة النووية في مصر، وشركات الطاقة الروسية قد تتطلع إلى عقود لتشييد خط أنابيب تحت البحر للمساعدة على إيصال الغاز المصري إلى الشاطئ. ولأن القوى الغربية تفرض عقوبات على روسيا بسبب الصراع في أوكرانيا، فإن موسكو تنشط بمغازلة مصر كشريك إقتصادي وعسكري محتمل. من المرجّح أن يعزّز الإكتشاف الجديد هذا النهج بدلاً من عرقلته.

حقل الطاغوت الإسرائيلي: خف تأثيره مع إكتشاف "زهر"

أخبار سارة

كانت الولايات المتحدة لاعباً صغيراً نسبياً في شؤون شرق البحر الأبيض المتوسط الحالية. t بعدما قام السيسي بخلع محمد مرسي في إنقلاب عسكري في العام ٢٠١٣، إبتعدت واشنطن عن الحكومة المصرية إلى حد ما، وقضت السنوات القليلة الماضية مشغولة مع تحديات أخرى، مثل تنظيم "الدولة الإسلامية" الذي أعلن دولته وعيّن خليفة عليها في العراق وسوريا، والتدخل الروسي في أوكرانيا. وعلى الرغم من هذا الإنفصال النسبي، فإن الأحداث الأخيرة ستكون لها تداعيات مهمة على المصالح الأميركية في المنطقة، وغالبيتها إيجابية جداً.

الرئيس التنفيذي لـ"إيني" كلاوديو ديسكالزي: يريد التصدير إلى أوروبا

يضيف حقل "زهر" البحري الجديد إحتياطات الغاز الموجودة في مصر بحوالي ٤٠ في المئة. وتخطّط شركة "إيني" لتسريع تطوير الحقل، مع تحديد موعد بدء الحفريات في العام ٢٠١٦ والإنتاج في العام ٢٠١٧، مما يضع مصر على الطريق الصحيح لتصبح دولة مستقلة في مجال الطاقة بحلول العام ٢٠٢٠

أولاً، إن إكتشاف حقل "زهر" يعزز إلى حد كبير أمن الطاقة في مصر وقدرة القاهرة على توفير السلع العامة للسكان المضطربين. من طريق الحد من إحتمالات الإضطرابات الإجتماعية بسبب إنقطاع الكهرباء وما ينتج منها من صدمات إقتصادية، يمكن أن تساعد الإمدادات الجديدة للطاقة المحلية مصر في مواجهة التمرد الإسلامي المتزايد في شبه جزيرة سيناء بشكل أكثر فعالية، وتصبح في نهاية المطاف مصدّراً صافياً للأمن في المنطقة.

ثانياً، على الرغم من أن "زهر" يمثّل إنتكاسة لإستراتيجية الطاقة في إسرائيل، فإن آفاق الطاقة على المدى الطويل لا تزال جيدة لتل أبيب. إن تصدير الغاز الإسرائيلي إلى منشآت الغاز الطبيعي المسال المصرية كان إقتراحاً مثيراً للجدل منذ البداية، وحتى لو أن غاز حقل "الطاغوت" سيخدم فقط السوق المحلية الإسرائيلية، فإنه لا يزال يضمن إستقلال إسرائيل في مجال الطاقة لعقود عدة مقبلة.

ثالثاً، إن إكتشاف "زهر" يخلق حوافز إقتصادية قوية لإعادة توحيد قبرص. مع الصادرات إلى مصر لم تعد على الطاولة، فإن قدرة نيقوسيا على تطوير حقل "أفروديت" يعتمد أكثر من أي وقت مضى على التقارب مع تركيا وشمال قبرص. إذا نجحت محادثات إعادة التوحيد، فإن قبرص من المرجح أيضاً أن ترفع معارضتها لمسار خط الأنابيب تحت البحر إلى تركيا من إسرائيل أو مصر. حتى لو كان غاز شرق البحر المتوسط ليس كافياً لتعويض هيمنة روسيا على السوق، فإن احتمال وصوله إلى الأسواق الأوروبية عبر تركيا سيكون نعمة لجميع الأطراف المعنية، حيث سيخلق أصحاب مصلحة إضافيين لقبرص موحدة.

وأخيراً، إن حجم ودائع الغاز المصري الجديدة هو تطور واعد للغاية للتنقيب عن الغاز في المستقبل في شرق البحر المتوسط. فإن إمكانية إكتشافات جديدة للنفط والغاز في المنطقة ستمكّن الدول المطلة من تلبية إحتياجاتها للإستهلاك المحلي بطريقة أكثر سهولة، في حين ستضع مزيداً من الضغط الهبوطي على أسعار الطاقة العالمية. إن مستقبل وفرة الطاقة قد يطرح تحديات ذاتية، لكنه في كل الأحوال خبر سار للإستقرار الإقتصادي والسياسي في المنطقة. ينبغي على واشنطن أن ترحّب بإكتشاف حقل "زهر"

كيف يتحوّل من من نقمة إلى نعمة

أسعار النفط المضطربة تحثّ على إصلاحات في البنية التحتية وبرامج الدعم

فيما يعتبر بعض الخبراء بأن هبوط أسعار النفط والغاز أمر خطير بالنسبة إلى البلدان المنتجة للمواد الهيدروكربونية، فإن البعض الآخر يعتبر بأنه يشكل فرصة لهذه البلدان للإستثمار في البنية التحتية والإقدام على إصلاحات في مجال الدعم والإعانات الحكومية وتنويع الإقتصاد.

النفط في أنغولا: نعمة أم لعنة؟

لندن - محمد سليم

في سنوات قليلة، تغيّرت سوق النفط العالمية بشكل كبير: لقد عززت ودائع النفط الجديدة المُكتَشفة قبالة شواطئ البرازيل وأفريقيا العرض، كما فعل التطور الهائل الذي أحدثه النفط الصخري في الولايات المتحدة. وبدلاً من خفض انتاجها، قررت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الإبقاء على إنتاجها ثابتاً. إن المملكة العربية السعودية، التي تقود المجموعة، تريد حماية حصتها في السوق من المنافسة الأميركية وتسعى إلى إعاقة قدرة إيران من الإستفادة من إرتفاع أسعار النفط عندما يتم رفع العقوبات ضد طهران. وقد أدت هذه العوامل الثلاثة إلى زيادة إنتاج النفط في جميع أنحاء العالم من ٨٣,٢ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٨٨,٦ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٤. ولقد حدث هذا في الوقت الذي تقلّص الطلب، وذلك بسبب تباطؤ النمو في الصين، والركود في أوروبا، و الركود المحتمل في البلدان الناشئة (مثل البرازيل، وروسيا، وتركيا).

في المقابل، إنخفضت أسعار خام برنت من ١١٥ دولاراً للبرميل في حزيران (يونيو) ٢٠١٤ إلى ٤٥ دولاراً في كانون الثاني (يناير) ٢٠١٥، حيث بلغ متوسطه ٥٦ دولاراً منذ ذلك الحين. كان إنخفاض أسعار النفط قاسياً بشكل خاص بالنسبة إلى الدول المنتجة الأفريقية، مثل أنغولا ونيجيريا، اللتين تنتميان إلى "أوبك" ولكن تجاهلتهما عملية صنع القرار في المنظمة الدولية. لقد إستندت موازنات هاتين الدولتين الوطنية على أسعار مرتفعة لخام برنت، مما أوقعهما في ثغرات تمويل رئيسية. والواقع أن كثيرين يشعرون بالقلق إزاء احتمال الإضطراب الذي قد تسببه أسعار النفط المنخفضة في الإقتصادات التي ما زالت هشّة، والفرصة التي ستحمله لعنة الموارد على ضحايا مقبلة.

إحراج الثروات

نشأ مفهوم لعنة الموارد من الملاحظة بأن البلدان النامية في عصر ما بعد الإستعمار التي كانت تتمتع بموارد طبيعية تخلّفت عن تلك التي لم يكن لديها تلك الموارد. ويعود السبب كما يبدو إلى أن تلك الإقتصادات القائمة بشكل مفرط على الموارد الطبيعية كانت تصدِّر معظم مواردها بدلاً من إستخدامها وتحويلها محلياً. مع تدفق الدخل من السلع الأساسية، فلم تكن هذه الحكومات تحتاج إلى خلق نمو إقتصادي، وجمع الضرائب. ولأنها لا تفرض الضرائب على المواطنين، فإن حكومات هذه الدول لم تشعر بأنها مسؤولة أمامهم. بدلاً من ذلك، فإنها تحتاج فقط إلى الحفاظ على السلام والإستقرار من خلال تقديم الدعم ومنح الإعانات وإرضاء تلك الجماعات التي يُعتبَر تأييدها مهماً لقادة الحكومة للبقاء في السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى المحسوبية والفساد. هذا النظام يسقط عندما يجف المال من الصادرات.

لعنة الموارد الطبيعية هي أحد التفسيرات المُقدَّمة ل"العقود الضائعة" التي خبرتها البلدان الأفريقية في ثمانينات وتسعينات القرن الفائت: لقد هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للقارة السمراء من ٩٠٠ دولار في العام ١٩٨٠ إلى ٧٤٠ دولاراً في العام ٢٠٠٠. وفي مطلع الألفية الجديدة، بدا أن الكثير من الإقتصادات في جميع أنحاء القارة قد تخلص من عقود من الفوضى ليس بفضل إرتفاع أسعار السلع فحسب ولكن أيضاً بفضل المزيد من التنويع الإقتصادي وتطوير طبقة وسطى. وقد أمل الخبراء في أن تصبح لعنة الموارد ذكرى بعيدة.

من المرجح أن كلام الخبراء جاء في وقت قريب جداً وقبل أوانه؛ ينبغي عدم التقليل من

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي: إنخفاض أسعار النفط ساعده على تخفيض الدعم

التأثير الطويل الأمد لإنخفاض أسعار السلع الأساسية.

العديد من البلدان الأفريقية الغنية بالموارد الأساسية قامت فعلياً بتحوّلات سياسية وإقتصادية مهمة، لكنها لا تزال عرضة للخطر. على سبيل المثال، كانت إنتخابات نيجيريا الأخيرة ناجحة: لقد نقلت الأمة االسلطة من حزب الشعب الديموقراطي إلى حزب المؤتمر التقدمي، حيث شكّل الأمر المرة الأولى التي تتحول فيها السلطة بين الطرفين منذ أعيدت الإنتخابات الديموقراطية إلى البلاد في العام ١٩٩٩. ولكن نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلاد تباطأ إلى ٢,٣٥ في المئة في الربع الثاني من العام ٢٠١٥، مقارنة مع ٦,٥٤ في المئة في الفترة عينها من العام الفائت، في الوقت الذي لا تزال البلاد تعتمد إلى حد كبير على النفط (الذي يشكل ما يقرب من ٨٠ في المئة من الإيرادات الحكومية). وبالمثل، شهدت أنغولا نمواً إقتصادياً عالياً على مدى عشر سنين، ولكن ٤٥ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي لا يزال يأتي من القطاع النفطي؛ سوف تحل إنتخابات رئاسية معقدة بعد عام ونصف العام، والظروف الإقتصادية صعبة بسبب إنخفاض أسعار النفط التي زعزعت إستقرار البلاد بشكل ملحوظ. وعلاوة على ذلك، قد يكون مبلغ ١٦٠ مليار دولار من إحتياطات العملات الأجنبية ضخماً في الجزائر، لكنه إنخفض بنسبة ٢٠ مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٥، مما تسبب في قطع ٩ في المئة من الإنفاق في العام ٢٠١٦.

نشأ مفهوم لعنة الموارد من الملاحظة بأن البلدان النامية في عصر ما بعد الإستعمار التي كانت تتمتع بموارد طبيعية تخلّفت عن تلك التي لم يكن لديها تلك الموارد. ويعود السبب كما يبدو إلى أن تلك الإقتصادات القائمة بشكل مفرط على الموارد الطبيعية كانت تصدِّر معظم مواردها بدلاً من إستخدامها وتحويلها محلياً

قواعد الخطوط الفضية

الواقع أن خطر الإضطرابات مع تراجع أسعار النفط هو حقيقي، ولكن في الوقت عينه هو فرصة. إن إنخفاض أسعار النفط العالمية حاد بما فيه الكفاية لكي يكون واضحاً ومفهوماً من قبل الجمهور، ولكنه ليس حاداً بما يكفي ليشكل تهديداً خطيراً من الناحية الإقتصادية. وبالتالي فإن الحكومات لديها فرصة نادرة لصيانة وتعزيز جهودها الرامية إلى تطوير البنية التحتية وإصلاح السياسات -- خطوتان حيويتان لتعزيز الإقتصاد الوطني وتقليل الإعتماد على أرباح السلع.

على جانب البنية التحتية، فإن الطفرة النفطية الأخيرة قد أنعشت تطوير ممرات التصدير من طرق، وسكك حديدية، وموانئ في المياه العميقة، وخطوط الكهرباء. وهذه الأمور بارزة في كينيا (مع ميناء لامو ومشاريع البنية التحتية في ممر النقل الذي يربط لامو بجنوب السودان وإثيوبيا)، وفي موزامبيق (ممر نَكَالا، الذي يربط حوض الفحم تيتي في الشمال إلى المحيط الهندي). وهذه المشاريع توفر قاعدة صلبة لمزيد من تطوير البنية التحتية في البلاد.

وبالمثل، فقد أدّت أسعار النفط المرتفعة إلى تأجيل البلدان لمشاريع إعادة تشكيل قطاع الطاقة. إن المسألة مع الطاقة ليست بأنها تحتاج فقط إلى إستثمارات ضخمة ولكن ◄

أيضاً تتطلب تغييرات تنظيمية: تفكيك الشركات العامة من أجل فصل الإنتاج والنقل والتوزيع؛ وتعريف صيغ التسعير؛ وخصخصة شركات الطاقة، من بين أمور أخرى. إن الشجاعة السياسية الكبيرة ضرورية هنا للمضي قدماً، ويمكن أن يكون الأمر مغرياً لتأخير العملية – التي تكون ممكنة عندما تكون عائدات النفط مرتفعة بما يكفي للسماح بإستخدام حلول غير قادرة على المنافسة في المدى القصير (محطات توليد الطاقة القديمة التي تعمل على الوقود وإستخدام المولدات).

وقد أدى عدم وجود العدد الكافي من خطوط أنابيب الغاز ومحطات الطاقة إلى حرق الغاز في خليج غينيا، حيث ينبغي على حقول النفط البحرية حرق الغاز الذي كان من الممكن إستغلاله بكفاءة لإنتاج الكهرباء. كما أنه يرتبط بالتدهور البيئي والخسائر المالية -- قدِّرت قيمة الغاز المُشتعل بـ٨٧٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤، وفقاً لمؤسسة البترول الوطنية النيجيرية. في الوقت عينه، يمثل إنقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء المنطقة عنق زجاجة في الإقتصادات حيث قد ينتهي إلى خنق نموها، كما أصبح الحال في غانا. والآن بعدما أدخلت هذه الدول إصلاحات ديموقراطية أساسية، فإن سكانها من المرجح أن ينمو عددهم – كما توقعاتهم – الأمر الذي من شانه أن يتطلب من الدول تطوير بنيتها التحتية قبل فوات الأوان.

إن إرتفاع أسعار السلع الأساسية منعت أيضاً عدداً من الحكومات من إتخاذ خطوات لحل مسألة السلع المدعومة. إن نظام الدعم هو واحد من عدد قليل من الفوائد التي يجنيها المواطنون الذين يعيشون في الدول المنتجة للنفط، ولقد أثارت محاولات نادرة للإصلاح في الماضي (ولا سيما في الكاميرون ونيجيريا) أعمال شغب عنيفة. ولكن على الرغم من ذلك تبقى الإصلاحات ضرورية: يشكل الدعم عبئاً ثقيلاً على الموازنات الوطنية، وهو يحفّز الإستهلاك المفرط، والتهريب، والفساد، فيما يخفّض الإنتاجية الصناعية، لأن الكهرباء والطاقة رخيصتان.

الحمد لله على أن هبوط أسعار النفط يخفّض الإعانات تلقائياً لأن الفجوة بين أسعار السوق والأسعار المدعومة تقل، مما يجعل جهود الإصلاح أكثر قبولاً. عندما يتم جمع إصلاحات الدعم مع سياسات إجتماعية تقدمية، فإنها تصبح أكثر قبولاً لدى المواطنين. وفي هذا المجال تخدم مصر بمثابة مثال على هذه الظاهرة: بدأ الرئيس عبد الفتاح السيسي مشروع توزيع البطاقات الذكية لفقراء مصر، والسماح لهم بشراء عدد محدود من المنتجات من خلال الإعانات. وبمجرد الوصول إلى الحد الأقصى، فإن حامل البطاقة يجب عليه بعد ذلك دفع أسعار السوق. الإصلاحات عادت مجدداً إلى الطاولة في نيجيريا بعد محاولة الرئيس السابق غودلاك جوناثان الفوضوية لتقديم تخفيضات جزئية، الأمر الذي أتى بنتائج عكسية في نهاية المطاف. إعتماداً على البلدان فإن هذه الدينامية تختلف: أعلنت الغابون قرارها خفض الدعم في وقت سابق من هذا العام، غانا تميل ذهاباً وإياباً بين القطع وخفض الدعم وإعادته (والذي قد لا يتغير قبل إنتخابات ٢٠١٦)، في حين إنتقلت أنغولا بجرأة قدماً في نيسان (إبريل)، مع زيادة السعر تقريباً ٣٠ في المئة. وفي الجزائر، على الرغم من الإعلان عن أن الدعم لن يُمَسّ، فإن الوضع يتطلب الآن زيادة الضرائب.

الرئيس النيجيري السابق غودلاك جوناثان: فشل في إزالة الدعم

لعنة الموارد الطبيعية هي أحد التفسيرات المُقدَّمة لـ"العقود الضائعة" التي خبرتها البلدان الأفريقية في ثمانينات وتسعينات القرن الفائت: لقد هبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للقارة السمراء من ٩٠٠ دولار في العام ١٩٨٠ إلى ٧٤٠ دولاراً في العام ٢٠٠٠

إن إنخفاض أسعار النفط العالمية حاد بما فيه الكفاية لكي يكون واضحاً ومفهوماً من قبل الجمهور، ولكنه ليس حاداً بما يكفي ليشكل تهديداً خطيراً من الناحية الإقتصادية. وبالتالي فإن الحكومات لديها فرصة نادرة لصيانة وتعزيز جهودها الرامية إلى تطوير البنية التحتية وإصلاح السياسات -- خطوتان حيويتان لتعزيز الإقتصاد الوطني وتقليل الإعتماد على أرباح السلع

إنتهاز الفرصة

لا شك أن غرق أسعار النفط أمر مخيف، ولكنه أيضاً فرصة للإنتقال من الماضي. وهو مناسبة للبدء في إستخدام السلع كما ينبغي أن تكون دائماً: نعمة وليس نقمة. لا تزال أسواق النفط العالمية مضطربة، ولا تُظهر علامات تُذكر على تحقيق الإستقرار. ويمكن للبلدان الغنية بالنفط أن تتفاعل من خلال محاولة مواصلة تأجيل العمليات الإنتقالية الجارية حالياً. والأمل في أنها ستسعى إلى المسار المعاكس في الوقت الذي لا تزال الموارد المالية تسمح لها: الحفاظ على الإستثمارات في البنية التحتية التي من شأنها أن تجعل تحقيق التنويع الاقتصادي واقعاً، الأمر الذي يحدّ من مواطن الضعف في أسعار السلع الأساسية. كما أن إصلاح الدعم، جنباً إلى جنب مع سياسات إجتماعية هادفة وتحسين الإدارة، سوف يخلق أثراً إقتصادياً من شأنه أن يعزز رابط المساءلة بين الحكومات ومواطنيها، وبالتالي سيعزز تحوّل تلك البلدان إلى الديموقراطية

SECDEB INC.

We Handle Forex,
Money Transfer & Remittance Services Worldwide

10F Philamlife Tower, 8767 Paseo De Roxas, Makati City, Manila, Philippines
Tel: +632 901-4172, Email: fideliterinvest@aol.com

Or visit our website: www.stgeorgessociety.com

بوتين يهيمن على سوق الطاقة في بلاد أتاتورك

لماذا لن تنتهي ديبلوماسية الغاز التركية - الروسية إلى نهاية سعيدة لأنقرة

بعدما تأزم الوضع بين روسيا وأوروبا جراء أزمة أوكرانيا في العام ٢٠٠٦، عندما أوقفت موسكو تدفق الغاز عبر جارتها إلى القارة العجوز، بدأ بوتين يبحث عن مخرج آخر للوصول إلى السوق الأوروبية بعيداً من أوكرانيا، لذا وقع إختياره على تركيا لأسباب عدة، بينها أسباب سياسية.

أنقرة - صوفيا أرناؤوط

في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤، خلال زيارة إلى تركيا، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين فجأة أن "غازبروم" قررت إلغاء خط أنابيب "ساوث ستريم" أو "تيار الجنوب"، الذي كان من المتوقّع أن ينقل الغاز الطبيعي من روسيا عبر البحر الأسود الى بلغاريا، وعبر صربيا والمجر وسلوفينيا الى النمسا. وفي اليوم عينه، وقّعت "بوتاش"، شركة خطوط الأنابيب التركية المملوكة للدولة، و"غازبروم" مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب بحري جديد للغاز إسمه "توركيش ستريم" أو "التيار التركي"، الذي سوف يتمتع بقدرة نقل ٦٣ مليار متر مكعب سنوياً، وسوف ينطلق من روسيا تحت البحر الأسود، ومنها إلى الحدود التركية اليونانية. في المرحلة الأولى من المشروع، التي تبدأ في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٦، وافقت موسكو على توريد نحو ١٦ مليار متر مكعب إلى بلاد أتاتورك. في المرحلة الثانية، سيتم تسليم ٤٧ مليار متر مكعب الباقية إلى المحور المخطط على الجانب التركي من الحدود التركية - اليونانية.

بالنسبة إلى روسيا، كانت عملية التبديل لها معنى لأسباب عدة. بدايةً، كان خط أنابيب "ساوث ستريم" سيكون مكلفاً للغاية ومعقّداً من الناحية التنظيمية. إن مد خطوط أنابيب تحت البحر مباشرة الى تركيا يقدّم تحدّياً أقل بكثير. بالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا هي فعلياً ثاني أكبر سوق لشركة "غازبروم" (ألمانيا هي الأولى)، كما أنها السوق الأوروبية الوحيدة التي تتمتع بإمكانات توسّع كبيرة على مدى العقد المقبل. وأخيراً، مع العلاقات المتوترة بين روسيا وبقية العالم، فقد بدت أنقرة بالنسبة إلى موسكو شريكاً جذّاباً.

من ناحية أخرى، إن روسيا وتركيا على خلاف بشأن شبه جزيرة القرم، والإبادة الجماعية للأرمن، وسوريا. في الواقع، لقد تدهورت العلاقات في الآونة الاخيرة بسبب التدخل الروسي في بلاد الشام، حيث حذر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان من أن تركيا يمكن أن تعيد تقييم تعاونها مع الكرملين على عدد من مشاريع الطاقة الرئيسية. مع ذلك، على الرغم من هذا الخطاب الحاد، فإن كسر الإعتماد التركي على إمدادات الطاقة الروسية يكاد يكون مستحيلاً. وهكذا، كما في الآونة الأخيرة، كان التعاون بين أنقرة وموسكو في مجال الطاقة ملحوظاً، حيث تزوّد روسيا ثلثي إحتياجات تركيا من الغاز الطبيعي. في العام ٢٠١٠، وقعت تركيا صفقة مع الشركة الروسية التي تسيطر عليها الدولة "أتوم ستروي إكسبورت" لبناء أول محطة للطاقة النووية التركية، وهو مشروع يكلف ٢٠ مليار دولار. ولن تقوم الشركة الروسية ببناء المحطة فقط، ولكن ستكون لها أيضاً حصة مسيطرة فيها.

لتسريع بناء خط الانابيب، فقد زاد بوتين من حلاوة الصفقة بإعتماد إسم "التيار التركي". مع ذلك، فإن تمويل خط الأنابيب بالكامل سيكون من مهمة ومسؤولية شركة "غازبروم" والحكومة الروسية. في الواقع، نظراً إلى أن "بوتاش" التركية ليست شريكة، فإن إطلاق إسم "التيار التركي" على المشروع هو مجاملة بلاغية فقط

ولكن ماذا ربحت أنقرة؟ يبدو أنها قد فازت لنفسها ببعض النفوذ السياسي لدى موسكو، ولكن أيضاً لدى الإتحاد الأوروبي، وهو المؤسسة التي ما زالت تطمح للإنضمام إليها. بعد أزمة الغاز في أوكرانيا في العام ٢٠٠٦، والتي سبّبها إيقاف روسيا تدفق الغاز إلى أوكرانيا في أعقاب خلافات حول إرتفاع الأسعار، أقرّ الإتحاد الأوروبي رسمياً بإعتبار تركيا ممر عبور حاسم لإمدادات الغاز غير الروسية إلى أوروبا. وفي الوقت عينه، جعلت روسيا تركيا محطة مهمة من طريق إمدادات الغاز الجديد إلى أوروبا الذي يستبعد أوكرانيا. قد تحاول تركيا إستخدام نفوذها للفوز بأفضل الأسعار للغاز (تستورد ٩٨ في المئة من إمداداتها) وتحقيق طموحاتها في أن تصبح مركزاً تجارياً رئيسياً للطاقة بين أوروبا، والشرق الأوسط، ومنطقة بحر قزوين. إن إمعان النظر في وضع الطاقة في تركيا، مع ذلك، يكشف مكاسب مقبلة أكثر تواضعاً.

تبرز سمتان رئيسيتان. أولاً، على الرغم من تطلعات أنقرة الطموحة الطويلة الأمد، فلم تستطع تركيا خلق الظروف والشروط التي يمكن ان تجعل منها مركزاً محورياً للغاز. تنظيم غاز منزلي سقيم (وهي هيئة تنظيمية ضعيفة عينتها الحكومة)، وعدم وجود منافسة، وإعانات الدولة، والسيطرة المركزية على قطاع الغاز المنزلي، وإحتكار شركة "بوتاش" عبر شبكة نقل الغاز، كلها عقبات كبيرة. وتدير "بوتاش" ٧٥ في المئة من واردات الغاز و٨٠ في المئة من مبيعات الغاز المحلية. إضافة إلى كونها لاعباً مهيمناً في السوق، فإن "بوتاش" أيضاً تدعم أسعار الغاز الطبيعي بنسبة ١٥-٢٠ في المئة، وتقاوم تطبيق نظام التسعير على أساس التكلفة. وهناك مشاكل فنية أخرى وهي تشمل عدم وجود غاز أصلي في البلاد، والنقص الحاد في مرافق التخزين، وهناك محطتان للغاز الطبيعي المسال فقط. أخذها كلها مجتمعة، فإن هذه الشروط تمنع تركيا من تطوير سوق الغاز الطبيعي المسال.

ثانياً، أنقرة بشكل غير متناسب (ما يصل الى ٦٥ في المئة وفي إرتفاع) تعتمد على الغاز الروسي. وإستهلاكها ينمو حيث وصل إلى ٥١,٨ مليار متر مكعب في العام ٢٠١٤. ولم يتغير هذا الاتجاه على الرغم من التباطؤ الإقتصادي في البلاد في الآونة الأخيرة.

صفقة جيدة

نظراً إلى الهيمنة الساحقة للغاز الروسي في مزيج الطاقة في تركيا، فقد دعا العديد من المراقبين أنقرة إلى زيادة وارداتها من الدول المجاورة الغنية بالطاقة. التنويع، تذهب الحجة، ضروري لتعزيز أمن الطاقة في البلاد والحد من خطر نقص الغاز. وبالفعل، فإن بلداناً في محيط تركيا -أذربيجان وإيران والعراق، وما يسمى ببلدان شرق البحر الأبيض المتوسط - تتمتع معاً، بإحتياطات من الغاز أكثر من روسيا.

لقد أطلقت فعلياً تركيا وأذربيجان مشروع أنبوب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (TANAP)، وهو خط أنابيب عبر تركيا سيحمل الغاز من أذربيجان. وقد رحب البعض بهذا المشروع

تدهورت العلاقات بين موسكو وأنقرة في الآونة الاخيرة بسبب التدخل الروسي في بلاد الشام، حيث حذر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان من أن تركيا يمكن أن تعيد تقييم تعاونها مع الكرملين على عدد من مشاريع الطاقة الرئيسية. مع ذلك، على الرغم من هذا الخطاب الحاد، فإن كسر الإعتماد التركي على إمدادات الطاقة الروسية يكاد يكون مستحيلاً

بإعتباره وسيلة للتنويع بعيداً من الغاز الروسي، وكذلك، من المفترض، نقل الغاز الأرخص إلى تركيا. ويفيد بعض المعلومات أن أنبوب الغاز الطبيعي عبر الأناضول سيحمل أيضاً فوائد إستراتيجية رئيسية لأنقرة لأن الغرب يدعم المشروع، لذا فإن مشاركة تركيا ستعزز نفوذ أنقرة مع كل من بروكسل وباكو.

وفقاً لمعظم المراقبين الأتراك، مع ذلك، فإن مشروع أنبوب الغاز عبر الأناضول لا يشكل صفقة جيدة بالنسبة إلى تركيا. فبسبب تعريفات النقل العالية، فإن الغاز الذي سوف يتدفق من خلال هذا الأنبوب سيكون أكثر تكلفة من الغاز الروسي وأكثر تكلفة من الغاز الاذربيجاني الذي يُصدَّر إلى أوروبا بواسطة خط الأنابيب عبر الأدرياتيكي، وهو خط الأنابيب الذي سينقل الغاز الطبيعي من بحر قزوين إلى اليونان عبر ألبانيا ومن البحر الأدرياتيكي إلى إيطاليا. وعلاوة على ذلك، فإن الأمر ليس واضحاً بأي حال من الأحوال بالنسبة إلى المصدر الذي سيأتي الغاز الكافي منه للمرحلة الثانية من أنبوب عبر الأناضول (والممر الجنوبي للغاز إلى أوروبا المخطط له، في هذا الشأن).

إيران هي خيار آخر بالنسبة إلى تركيا، ولكن على الجمهورية الإسلامية أولاً إستخدام الغاز في تصنيع نفسها، مما لا يترك مجالاً كبيراً للتصدير. وفي الوقت عينه، عرضت تركمانستان شحن بعض من غازها عبر الأنبوب عبر الأناضول، ولكن هذا سيكون من الصعب القيام به، لأن تركمانستان تعاقدت بالكامل ◄◄

غازبروم: المهيمنة الكبرى على سوق الطاقة التركية

الرئيسان فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان: تبعدهما الخلافات السياسية وتقربهما مصالح الطاقة

أنبوب الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا: إلى متى سيدوم؟

شركة "بوتاش" التركية: المطلوب تقسيمها

مع الصين. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، لا تزال هناك خلافات حول الوضع القانوني لبحر قزوين، التي يجب تسويتها قبل بناء أي خطوط تحته. في الواقع، لعرقلة تطوير مثل خط الأنابيب هذا، منعت روسيا على مدى ال٢٥ سنة الماضية ببساطة المفاوضات لتحديد الوضع القانوني للبحر. في المستقبل المنظور، لن يستطيع التركمان إيجاد الوسيلة للوصول إلى أوروبا إلا من خلال روسيا. "طاغوت" إسرائيل هو مورد آخر محتمل. سياسياً، مع ذلك، الغاز الإسرائيلي حالياً غاز غير مرغوب فيه في تركيا. وبسبب الوضع السياسي الإقليمي المتوتر والخلافات مع الحكومة المركزية العراقية، لا يبدو أن الغاز في إقليم كردستان سيكون خياراً قابلاً للتطبيق في المدى القصير.

الهدف من "التيار التركي"

تدرك روسيا جيداً أنه سيكون هناك عدد قليل من الخيارات لتغذية أنبوب الغاز عبر الأناضول في المرحلة الثانية، لذا فقد تحاول بهدوء وضع المسمار الأخير في نعش المرحلة الثانية. على سبيل المثال، يمكن أن تضمن أن يبقى الغاز التركماني بعيد المنال لأنبوب الغاز عبر الأناضول. إذا فشل ذلك، فإنها قد تعرض بنفسها على الإتحاد الأوروبي توريد الغاز إليه. وبالتالي، فإن خط الأنابيب الذي صمم لنقل الغاز الحر الروسي إلى أوروبا، لعدم وجود خيارات أفضل، قد يحتاج إلى الإستفادة من الغاز الروسي لكي يكون مجدياً تجارياً.

وفي هذا السياق، وضع بوتين خط أنابيب "ستريم التركي" على الطاولة في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤. ولم يوقّع أي عقد مُلزم حتى الآن، ولكن سوف يتكوّن "التيار التركي" المخطط له من أربعة خطوط – كل خط ١٥,٧٥ مليار متر مكعب – لما مجموعه ٦٣ مليار متر مكعب. الفرق الأكثر أهمية، بالمقارنة مع "ساوث ستريم"، هو أنه سيتوقف عند الحدود اليونانية – التركية. ومن المرجح أن يبدأ بناء الخط الأول في "توركيش ستريم" في نهاية العام ٢٠١٦.

وضع بوتين خط أنابيب "ستريم التركي" على الطاولة في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٤. ولم يوقّع أي عقد مُلزم حتى الآن، ولكن سوف يتكوّن "التيار التركي" المخطط له من أربعة خطوط – كل خط ١٥,٧٥ مليار متر مكعب – لما مجموعه ٦٣ مليار متر مكعب. الفرق الأكثر أهمية، بالمقارنة مع "ساوث ستريم"، هو أنه سيتوقف عند الحدود اليونانية – التركية. ومن المرجح أن يبدأ بناء الخط الأول في "توركيش ستريم" في نهاية العام ٢٠١٦.

إن الهدف من الخط الأول هو إستبدال ١٤ مليار متر مكعب من الغاز الروسي التي تحصل عليها تركيا عبر أوكرانيا بواسطة ما يسمى خط الانابيب عبر البلقان (الذي لا يستطيع تلبية الطلب المتزايد على الغاز في تركيا، ولديه مشاكل تقنية، كما أثار جدلاً سياسياً كبيراً). ويصر معظم المراقبين الأتراك أن الخط الأول سيكون له تأثير هامشي في السوق التركية. ولكنهم مخطئون. مع ١٥,٧٥ مليار متر مكعب إضافية من "التيار التركي"، فإن "غازبروم" تكون عززت بالفعل حصتها السوقية بنسبة ١,١٥ مليار متر مكعب ومع رفع مستوى "بلو ستريم"، وهو خط أنابيب قديم يمتد من روسيا إلى تركيا، بمليار متر مكعب. وبعبارة أخرى، إن الإنتقادات التي تقول بأن خط الأنابيب سوف يكون مجرد بديل من خط أوكرانيا للنقل (ترانزيت) هي ببساطة غير صحيحة. إن روسيا تحاول منع وصول الغاز غير الروسي إلى البنية التحتية في تركيا.

لتسريع بناء خط الانابيب، فقد زاد بوتين من حلاوة الصفقة بإعتماد إسم "التيار التركي". مع ذلك، فإن تمويل خط الأنابيب بالكامل سيكون من مهمة ومسؤولية شركة "غازبروم" والحكومة الروسية. في الواقع، نظراً إلى أن "بوتاش" التركية ليست شريكة، فإن إطلاق إسم "التيار التركي" على المشروع هو مجاملة بلاغية فقط. بالإضافة إلى ذلك، تحدّث بوتين عن إنشاء نقطة تجارة على الحدود التركية–اليونانية، أو، بعبارة أخرى، محور روسي على الأراضي التركية حيث "بوتاش" لا تملكه أو تشارك فيه.

الخيار المفضل لتركيا بالنسبة إلى المحور هو بناؤه في "أهيبوز" (Ahiboz)، على بعد ٣٠ ميلاً من أنقرة. حيث يحلم أردوغان بأن تصبح "أهيبوز" نقطة إنطلاق لتسليم الشحنات الأوروبية. ولكن مثل هذه الطموحات غير واقعية نظراً إلى إستراتيجية الحكومة الحالية: تركيا ليس لديها ما يكفي من الغاز الحر في السوق للتصدير. وتعتمد المحاور عادة في مستودعات كبيرة ومنافسة حرة. بالاضافة الى ذلك، حتى العام ٢٠٣٠ على الأقل، إن إحتياجات تركيا من الغاز مغطاة بشكل كامل بواسطة عقود طويلة الأجل. كما أن محور "أهيبوز" هو أيضا غير واقعي لأن "غازبروم" تعارضه.

مصدر آخر للخلاف كان على سعر الغاز في "التيار التركي". بدأت محادثات السعر بين "غازبروم" و"بوتاش" في بداية العام ٢٠١٥. وطلبت "غازبروم" الإذن للإشراف على وضع قسم قاع البحر لل"التيار التركي" في مقابل إعطاء تركيا حسماً (خصماً) على سعر الغاز. طلبت "بوتاس" خصماً يبلغ ٢٠ في المئة، فرفضته "غازبروم" على الفور. وبعد مفاوضات عدة، وافقت وزارة الطاقة التركية في حزيران (يونيو) الفائت على الإقتراح الروسي وقبلت أن تكون نسبة الخصم ١٠,٢٥ في المئة. إن الجانب التركي، على ما يبدو، ليس لديه النفوذ لرفض أو معارضة المطالب الروسية.

لا منافسة

الواقع أن روسيا مصممة على الإستغناء عن أوكرانيا لإيصال غازها إلى العملاء الأوروبيين وعازمة على أن تبقى اللاعب المهيمن في جنوب شرق أوروبا. وهنا، تعتبر تركيا كأصول. لقد تكهن العديد حول تحسّن الدور الجيوسياسي التركي المفترض في البحر الأبيض المتوسط، خصوصاً بعد "إختبارات الإجهاد" التي أجراها الإتحاد الأوروبي في العام الماضي وكشفت نقاط ضعف إعتماد جنوب شرق أوروبا على الغاز الروسي. مع ذلك، إن آمال الغرب من إستخدام تركيا بإعتبارها حصناً ضد إستراتيجيات الطاقة الروسية الحازمة تنزلق بعيداً. هناك بيئة سوق غير قادرة على المنافسة، ونظم متدنية لأسعار الغاز المحلية، وتحديات تنظيمية أخرى، وهي واقعية. لذا يمكن لتركيا، من حيث المبدأ، أن تحاول التغلب على القيود من طريق تقسيم "بوتاش" إلى أجزاء أصغر.

إن المدى البعيد الفاصل بين إمدادات الغاز وخدمات النقل من شأنه جذب المنافسة، وهذا ما يجعل "بوتاش" تعارض بشدة هذه الإصلاحات. ولكن، فعل ذلك ضروري، على الرغم من أنه سوف يستغرق وقتاً طويلاً، خصوصاً بسبب إستخدام أردوغان دعم الغاز الطبيعي كوسيلة لكسب الأصوات.

لكسر الجمود الحالي حول "بوتاش"، فإن على تركيا أن تستثمر في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال. إن البنية التحتية لإمدادات الغاز الطبيعي المسال سوف تزيد خيارات البلاد وتعطي المستهلكين المزيد من المرونة فيما تتحرك السوق بعيداً من العقود الطويلة الأجل نحو تسعير أكثر شفافية للغاز الطبيعي. وعلاوة على ذلك، مع التوسع في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال، يمكن تبديل الغاز بين تركيا ودول أخرى، الأمر الذي يقرّب أنقرة بإتجاه أن تصبح مفترق طرق لنقل الطاقة من بحر قزوين إلى أوروبا.

مع ذلك، إن تطوير الغاز الطبيعي المسال هو محدود مزمن بسبب الدعم وضعف المنافسة في السوق، والتي هي بدورها تتصل بالمزايا التنظيمية الراسخة التي راكمتها "بوتاش" على مر السنين. هذه الأشياء يمكن ويجب التراجع عنها. ولكن حتى يحدث ذلك، سوف تكون تركيا مقيّدة بعقود جامدة لغاز خط الأنابيب وقليل من التخزين تحت الأرض. بعبارة أخرى، إن سياسة الغاز في تركيا هي تماماً لمصلحة روسيا.

بالنسبة إلى تركيا، أثبت تكرار محاور الغاز في الإتحاد الأوروبي أنه أكثر صعوبة مما كان متوقعاً. إن أنقرة تفتقر ببساطة إلى الوسيلة لتعزيز المنافسة القوية، وإجبار روسيا للقبول بشروطها، والإستفادة الكاملة من موقعها الجغرافي المواتي، وتحقيق طموحاتها في أن تصبح جسراً بالغ الأهمية لنقل الغاز من بحر قزوين الى اوروبا. على الرغم من التحسن البطيء في وضع تركيا، فإن هدفها لتوسيع أهميتها الجيو–إستراتيجية من خلال الطاقة لا يزال بعيد المنال. وهذا هو خبر سار بالنسبة إلى روسيا – ولكنه ليس خبراً سارا للغرب

النظم الإيكولوجية الإقتصادية في مجلس التعاون

حرب مطارات تستعر في دول الخليج العربي

مستفيدة من موقعها الجغرافي المحوري بين الشرق والغرب وخدمتها لبعض من أسرع شركات الطيران نمواً في العالم، أصبحت مطارات دول مجلس التعاون الخليجي عالمية بالنسبة إلى النظم الإيكولوجية التجارية ومساهمة فعالة في إنعاش الإقتصاد وتسريع نموه. ولتحقيق أهداف إستراتيجية مستقبلية، ينبغي توسيع البنية التحتية للمطارات الإقليمية. إن الخليج يبحث الآن في كيفية إنفاق عشرات المليارات من الدولارات على مشاريع محطات جديدة وموسَّعة والمرافق المرتبطة بها.

مطار مسقط الدولي: طموح كبير على مراحل

أبو ظبي - عمّار الحلاق

البنية التحتية للطيران في المملكة العربية السعودية هي موضوع إصلاح ضخم سيكلّف مليارات عدة من الدولارات، ولكن سوق المملكة المُنظَّمة للغاية لا تزال غير جذابة لغالبية شركات الطيران ما عدا تلك الأجنبية الأكثر عزماً.

لقد كشف موسم الحج الأخير قدرة المملكة على تقديم خدمة سلسة للإزدحام الكبير الموسمي في الحركة الجوية، مع تسجيل مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة ٨٠٠ رحلة جوية يومياً خلال هذا الموسم.

لكن قطاع الطيران في السعودية واجه إنتقادات لفشله في تلبية كامل إمكاناته – فقد فشل، على سبيل المثال، في تعزيز البنية التحتية للمطارات وتجديد ناقل الدولة الرسمي الخطوط الجوية العربية السعودية. وهذه الأخيرة لا تزال بعيدة جداً من طيران الإمارات والإتحاد للطيران أو الخطوط الجوية القطرية من حيث الخدمة والأداء، وعلى الرغم من أن السلطات تضع إستثمارات في التوسع الآن، فإن النقاد يخشون من أن تكون المملكة قد تأخرت عن اللحاق بالركب.

الواقع أن السعودية واجهت تحدياً في محاولتها مواكبة إرتفاع معدلات الحركة الجوية، والتي شهدت إرتفاع أعداد المسافرين المحليين بنسبة ثمانية في المئة في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٥. وفي العام الماضي، نما عدد المسافرين عبر المطارات بنسبة ١٠ في المئة ليصل إلى ٧٤,٧ مليوناً – متجاوزاً عدد المسافرين المتوقّع في خطة التطوير التي وضعتها الرياض لفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ بأكثر من الثلث.

وفي مواجهة هذه الأعداد المتزايدة، قررت السلطات إنهاء إحتكار الخطوط السعودية في العام ٢٠٠٧، مرحّبة بداخلين جدد مثل "طيران سما". ولكن بحلول العام ٢٠١٠، إنتهت عمليات "سما"، بعدما فشلت في بناء قضية إقتصادية قابلة للإستمرار كبديل لناقل الدولة. على الرغم من مواصلة "طيران ناس" في خدمة الركاب السعوديين، فإنها ليست في وضع جدّي يمكّنها من أكل حصة حاملة العلم في السوق.

في الوقت عينه، فشلت المملكة في مماثلة جارتيها دولة الإمارات وقطر في تطوير قدرة مطاراتها. في وقت متأخر، بدأت الهيئة العامة للطيران المدني السعودية في العام الفائت وضع موارد مهمة في توسيع قدراتها، وتنفذ حالياً مخططات تُقدَّر ب١٢ مليار دولار لإنشاء مطار جديد ووتطوير المطارات القائمة.

في أيار (مايو) ٢٠١٣، رست المناقصة لمشروع تطوير مطار الملك خالد الدولي في الرياض، وإنشاء الصالة الخامسة فيه (المرحلة الأولى)، على تحالف مكوّن من شركة "ناف" التركية وشركة "العراب" السعودية، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ ملياراً و٢٦٠ مليون ريال، ضمن خطة لزيادة سنوية من ١٤ مليون مسافر سنوياً إلى ٢٤ مليوناً سنوياً بحلول العام ٢٠١٧. وفي آذار (مارس) ٢٠١٤ تابعت الهيئة العامة للطيران المدني منح العطاءات لإعادة تصميم سبعة مطارات محلية تشمل محطات جديدة لنقل الركاب، وكذلك مدارج، ومآزر، وأبراج مراقبة، ومرافق مرتبطة.

وتركّز الهيئة العامة للطيران المدني الآن بقوة على وضع الموارد في المطارات الإقليمية، التي يشكو كثير من السعوديين بأنها قد أُهمِلت لصالح المراكز الدولية الرئيسية في الرياض وجدة والدمام.

من ناحية أخرى، فقد أعلنت الهيئة العامة للطيران المدني عن المزايدين المؤهّلين لمطار الطائف الدولي في صيف العام ٢٠١٥، والذي سيتبع الطريقة عينها التي بُني فيها مطار الأمير محمد بن عبد العزيز الدولي في المدينة المنورة أي بشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بعد سلسلة من التأخيرات، فإن تطوير مطار مسقط الدولي الجديد هو الآن في مرحلة متقدمة. بتكلفة ١٫٨ مليار دولار، فإن تطوير المطار الجديد يُعتبر أكبر مشروع بناء مدني أحادي في تاريخ عُمان الحديث

مطار الملك عبد العزيز في جدة: يتوسع

وهـذا المطار سيسـاعد علـى التعامل مـع بعض حركة الطيران الخاصة بالحج في مكة.

كثيـرون من السـعوديين يعتقـدون بـأن الإفتتاح الرسـمي لمطار المدينة المنورة في وقت سـابق من هذا العام مثّل نقطة تحوّل بالنسـبة إلى قطاع الطيران في المملكة. فقد إسـتطاع إستثمارٌ قدره ١,٢ مليار دولار إسـتبدال مرافق المطار بمحطة جديـدة، حديثة، وأوسـع لإسـتيعاب النمو الحاد المتوقع في عدد المسـافرين الدينيين. وسيخدم مـا يقدّر بنحو ثمانية ملايين مسـافر سـنويا في مرحلته الأولى – ضـعف القدرة السـابقة – و ١٦ مليـون مسـافر بحلـول العـم ٢٠٣٤. كمـا يفاخر نائب رئيس الهيئة العامة للطيران المدني فيصل الصـقير في ذلك الوقت، وقد تم تسليم المشروع أيضـاً قبل الوقت المحدد ضـمن حدود الموازنة الموضوعة.

إن نجـاح هـذا المشـروع قد يـؤدي إلـى المزيد مـن الإهتمام فـي مشـاركة القطـاع الخاص في مشـاريع المطارات السـعودية، خصوصاً مع بدء الهيئة العامة للطيران المدني دراسـة مشروعين لمطارين إضـافيين؛ وإمتياز تشغيل وإدارة مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة.

إحـدى خطـط التوسـع الكبيـرة المسـجّلة فـي اللائحة هو إستثمار ٧ مليارات دولار لتطوير أكبر المطـارات السـعودية، مطار الملـك عبدالعزيز الدولـي. ومن المقرر الإنتهاء من المرحلة الأولى من المشروع في العام المقبل. في نهاية المطاف فإنه يهدف إلى زيادة قدرة إستيعاب المسافرين فـي مطـار الملـك عبدالعزيـز الدولـي مـن ١٣ مليون مسـافر حالياً إلى ٨٠ مليونـاً بحلول العام ٢٠٣٥. كمـا أن مطار الأمير نايف بن عبد العزيز الإقليمي في منطقة القصـيم سـوف يشـهد في الوقت عينه توسـعاً يُقدّر بأربعة أضـعاف، لتصل قدرة إسـتيعابه إلى ٣,٢ ملايين مسـافر بحلول العام ٢٠١٧.

أحد العوامل الرئيسـية وراء هذه التوسعات هو أن المملكة قد شـهدت جيرانهـا الخليجيين يقومون بتوسـيع خطوطهـم الجويـة ومطاراتهم بسـرعة كبيرة، وتـدرك أنها تحتاج إلى رفـع لعبتها لتظل قادرة على المنافسـة. وينوي السـعوديون أيضـاً تطوير صـناعة السـياحة، والتي سوف تحتاج إلى خدمات أفضـل (العديد من الرحـلات الداخلية مـا زال يتوجه عبر الرياض). ولكن، يقول صـاح أحمـد، وهـو محلـل لشـؤون الطيران في شـركة الإستشـارات والبحـوث الإسـتراتيجية "أيـرو" (Aero): "تظـل الحقيقـة أن البلد لا يزال بعيداً ووراء دول فـي المنطقـة أمثـال دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة عندمـا يتعلق الأمـر بجاذبية السفر والمسافر".

بغـض النظر عـن مقدار الأموال التـي أنفقت في تطوير المطارات السـعودية، فـإن المطارات في المملكة تعتمد على ما تبقى من حسـن نية تركتها

في البحرين سيتم توسيع المحطة الوحيدة القائمة والبالغ مساحتها ٥١،٠٠٠ متر مربع في إتجاه الشرق لكي تصبح أكثر إتساعاً حيث ستبلغ مساحتها ٢٠١،٤٦٧ متراً مربعاً. وسيكون هناك ١٨ موقفاً للطائرات في المطار الجديد، وسبعة جسور جوية جديدة، ليصل بذلك إجمالي عدد الجسور إلى ١٤. إثنان من هذه سيكونان حصراً لإستخدام "إيرباص A380"

مطار المكتوم الدولي: أكبر مطار في العالم

مطار أبو ظبي الدولي: بناء مذهل

خلفهـا دولـة الإمـارات العربية المتحـدة أو على أشـخاص تنتهي رحلتهم فـي البلاد، يقول أحمد. لا تزال شـركة الخطوط السعودية بعيدة من حيث الأداء من طيـران الإمارات والإتحـاد والخطوط الجوية القطرية. "سـوف تبقـى أداة لخلق فرص عمل للدولة وليس أي شيء آخر"، على حد تعبيره. أيـن، إذن، سـيكون موقـع الداخلين الجـدد إلى السـوق؟ على الرغم من فشـل "سما"، فإن بعض المستثمرين من القطاع الخاص لا يزال يعتقد أن هنـاك مجالاً للتنافس مع عملاق السـوق المحلية التـي هي الخطوط السـعودية. فـي الواقع، تتطلع شـركتا طيـران جديدتـان – "طيـران المهـا" التـي تملكها الخطوط الجويـة القطرية و"طيران السـعودية الخليجيـة" المملوكـة مـن مجموعـة القحطانـي المحلية – إلى البدء برحلات داخلية ودولية في المملكة العربية السعودية. وقد أوصت "المهـا" بالفعـل علـى أربع طائـرات "إيرباص A320" جديـدة لعملياتهـا السـعودية، في حين تسـتخدم طيـران السـعودية الخليجيـة طـراز الإيرباص عينه.

ومع ذلك، فقد تم تأجيل دخول هاتين المنافستين المفترضـتين، إذ أن شـركتي الطيـران مـا زالتا تسـعيان إلى الحصـول على الضوء الأخضر لبدء عملياتهما منذ ما يقرب من ثلاث سـنوات عندما تـم منـح الرخصـتين. كانـت "المها" تبغـي أن تبـدأ عملياتها فـي أوائل العـام ٢٠١٤، ولكن بدء الخدمـات حتى قبـل نهاية العـام ٢٠١٥ قد يكون طُموحاً صـعب التحقيق. أحد أسـباب التأخير هو مسألة سـقف السعر للمسافرين المحليين، والتي مـن المرجـح أن تـأكل هوامش الربـح للخدمات المحلية.

ويعتقـد المتشـكّكون بـأن السـعوديين يواجهـون معركة شـاقة في فتح السوق للمنافسة التي يمكن أن تقود فـي نهاية المطاف إلى خفض الأسـعار، بدلاً من الإعتماد على الحدود القصـوى للأسعار التي تفرضها الحكومة.

"لا يوجـد منفذ لسـوق مفتوحة"، يقـول أحمد. منتهيـاً: "ليسـت هنـاك رغبـة أو قـوة دافعـة للإسـتثمار أو بـدء شـركة طيـران هنـا. يهمني القول ان العراق لديه المزيد من الفاعلية لتطوير الخدمات الجوية بشـكل أسرع من أي شيء يمكن أن تحشده المملكة العربية السعودية".

البحرين

مسـافرو دول مجلـس التعـاون الخليجـي يعلّقون في كثير من الأحيان على السـهولة في إسـتخدام مطار البحرين الدولي. المسافة من الطائرة إلى دوائر الجوازات، وإستعادة الأمتعة، عادة ما تكون قصيرة وخالية من الإزعاج نسبياً.

الآن، شـركة مطـار البحرين تعكف على مشـروع تطويـر تبلغ كلفته مليـار دولار. المشـروع، الذي سيشهد صعود كثافة الإستيعاب إلى ١٣,٥ مليون مسـافر سـنوياً، هو جزء من خطط إسـتراتيجية وطنية لإشراك الطيران والصناعات ذات الصلة فـي تقديم مسـاهمة أكبر فـي إقتصـاد المملكة الصغيرة في المستقبل.

سـيتم توسـيع المحطة الوحيدة القائمـة والبالغ مسـاحتها ٥١،٠٠٠ متـر مربـع في إتجاه الشـرق لكي تصـبح أكثر إتسـاعاً حيث سـتبلغ مساحتها ٢٠١،٤٦٧ متراً مربعاً. وسـيكون هناك ١٨ موقفاً للطائرات في المطار الجديد، وسبعة جسور جوية جديدة، ليصـل بذلك إجمالي عدد الجسـور إلى ١٤. إثنان من هذه سـيكونان حصـراً لإسـتخدام "إيرباص A380".

من المتوقّع أن يكتمل المشروع بحلول الربع الأول مـن العـام ٢٠١٨، مـع منح عقـد التوسـيع، وفقاً لتقارير محلية، سـيتم في كانون الأول (ديسمبر) من هذا العام.

سـتكون هنـاك أيضـاً عمليـة مراجعـة شـاملة لمناطـق وقوف السـيارات فـي محيـط المطار، مع منشـأة مؤلفة من أربعـة طوابق جديدة قادرة على إستيعاب ٣٠٠٠ سيارة (القدرة الحالية ٩٠٠ سـيارة)، والتي سـوف سـتكون مرتبطة مباشرة بالمحطة الرئيسية.

وسـوف يأمل المسـافرون بأن الراحـة المعروفة عن مطار البحرين لن يتم التضـحية بها من أجل "تحسين تجربة المسافرين".

تعمل مطارات أبوظبي على تطوير المطار وفقاً لأرقى المقاييس العالمية وضمان أن يكون قادراً على تقديم خدمات ذات مستوى عالمي تلبي الطلب المتنامي خلال السنوات المقبلة. وهذا جزء من رؤية حكومة أبوظبي وخطة ٢٠٣٠، وهي إستراتيجية واسعة النطاق تعمل على تلبية إحتياجات الإمارة على صعيد نمو قطاعي الأعمال والسياحة

مركز دبي الدولي - مطار المكتوم الدولي

أي شـخص قد إسـتخدم مطار المكتـوم الدولي للسـفر الجوي التجاري يمكن أن يُغفَر له إذا شعر بالرعب من حجم هذا المجمع الشاسـع في وسط صـحراء دبي، والذي يسـتقبل حالياً بين خمسـة وسبعة ملايين مسافر سنوياً.

مـع ذلك، فـإن مطار المكتـوم الدولي، أو بشـكل أكثـر تحديداً مركز دبـي الدولي، لـن يكون بؤرة إسـتيطانية فـي منطقـة صـحراوية نائيـة لفترة طويلـة. إن مخططـي المـدن يتوخّـون مـن هذه المنشأة العملاقة، التي تستضيف بالفعل معرض دبي للطيران، أن تكون عنصراً حيوياً في إقتصاد الإمـارة فـي المسـتقبل، ولديهـم خطـط كبيرة مناسبة للبنية التحتية لتحقيق ذلك.

على الـرادار هنـاك ما يقـدَّر بـ٣٢ مليـار دولار مخصّصـة للمشـاريع، التـي من شـأنها أن ترفع قدرة إستيعاب المسافرين إلى ١٦٠ مليون سنوياً، والقـدرة على التعامل مع البضـائع الى ١٢ مليون طـن سـنوياً، من مليون طـن في الوقـت الحالي. هـذا المطار الذي وصـف بأنه الأكبـر في العالم – وبالتأكيد واحداً مـن أكثر المطارات طموحاً – سـوف يتطور على مرحلتين خلال ست إلى ثماني سنوات.

كيفية التعامل مع مثـل هذا البحر من الناس

سيكون تحدياً رئيسياً للمخططين والذين يؤكدون على أن السير والظهور في طوابير أمام مراكز مراقبة الجوازات والجمارك سيتم تخفيفها من طريق الإبتكار التكنولوجي.

سوف يكون هناك بعض التحوّل في مركز دبي الدولي، الذي عرف شيئاً من إفتتاح "ليِّن" لحركة المسافرين التجارية منذ وصول أول رحلة إليه في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣. وفي نهاية المطاف سيكون المطار في قلب مجموعة من المناطق الإقتصادية ومجمعات الإستثمار.

الدوحة

إفتتح مطار حمد الدولي الجديد أخيراً أبوابه للمسافرين في نيسان (إبريل) ٢٠١٤ بعد سلسلة من التأجيلات. حالاً مكان مطار الدوحة الدولي الضيّق ورحلة النقل الشاقة بواسطة الحافلات بين المحطة والطائرة، فقد أثبت مطار حمد الدولي بأنه منشأة مناسبة لبلد يستعد لنهائيات كأس العالم في غضون سبع سنوات، والذي يضطلع بدور أكثر بروزاً على الساحة العالمية.

إن المطار المحور الذي كلّف ١٥,٥ مليار دولار، وبُني على مساحة ٤٧١،٠٠٠ متر مربع هو، بطريقة ما، ضحية للنجاح الجامح لناقلة العلم، الخطوط الجوية القطرية، فضلاً عن التوقعات القوية والصحية للنمو الإقتصادي في قطر. في العام الفائت، بلغ عدد المسافرين ٢٨ مليون نسمة. مع كأس العالم التي تلوح في الأفق، فإن "اللجنة العليا للتسليم والإرث" تتوقّع وصول ٨٦،٠٠٠ مسافر في يوم الذروة خلال النهائيات، وستكون هناك حاجة إلى وجود ١٤٢ طائرة ذات الجسم العريض.

شهدت شركة الطيران الوطنية، التي أوصت على المئات من الطائرات الجديدة، زيادة في حركة المسافرين بنسبة ٢٢ في المئة في العام على أساس سنوي في العام الفائت، وتتوقع ١٠ في المئة زيادة في النمو هذا العام. وبحلول العام ٢٠٣٠، فإن الإستراتيجية الوطنية للسياحة ٢٠٣٠ في قطر تقدر أن ما بين ٦,٧ ملايين و ٧,٤ ملايين سائح سيزورون قطر، إرتفاعاً من ١,٧ مليون الآن.

على هذه الخلفية، فإن سلطات مطار حمد الدولي تعالج الآن فعلياً إحتياجات القدرات في المستقبل.

أحد مشاريع التوسعة جار بالفعل. فإن نقطة اللقاء الشمالية ستضيف ١٣٠،٠٠٠ متر مربع إلى محطة الركاب الحالية بحلول العام ٢٠١٦، ليصل إجمالي المساحة إلى ٦٠٠،٠٠٠ متر مربع. ستكون هناك ثمانية أبواب إتصال إضافية (ليصبح المجموع في المحطة ٤١) و٣٧٠٠ متر مربع لفضاء تجارة التجزئة والمطاعم والمقاهي، جنباً إلى جنب مع صالة كبيرة بمساحة ٥٤٠٠ متر مربع، وفندق ب١٠٠ غرفة.

بشكل منفصل، سيتم توسيع المجمعين أو الإلتقاءين "دي" و "إي" (D & E) بين العام الجاري و٢٠١٩/٢٠٢٠. وسينطوي هذا على إضافة مجمع أو إلتقاء جديد بعرض ٦٠ متراً وبطول ١,٣ كلم، لإستيعاب الزيادة في قدرة محطة الركاب السنوية التي من المتوقع أن تبلغ ٥٣ مليون شخص في أكثر من مليون متر مربع من الفضاء. وسيصل عدد بوابات الإتصال إلى ٦١، وسوف يكون هناك ١٤ بوابة نائية.

جمالياً، سيتم تمديد السقف المتموّج والمبدع للمطار، كما مناطق تسجيل سفر المسافرين. "تصميم بعض حزم الأعمال في وقت مبكر سيكتمل بحلول الربع الرابع من العام ٢٠١٥، وسيتم الإعلان عن مناقصات تبدأ في أوائل ٢٠١٦"، قال بيتر دالي، مدير المشروع في مطار الدوحة الدولي الجديد خلال مؤتمر صحافي عن تحديث المشروع في الدوحة الشهر الفائت.

وأشار دالي إلى أن المحطة الجديدة سوف تتميّز بعامل "الإذهال" – مساحات الحديقة الداخلية والخارجية لتجارة التجزئة، وصالات الطعام والشراب. سيكون هناك ٢٦،٣٠٠ متر مربع إضافية من مساحة لصالة لأعضاء نادي الخطوط الجوية القطرية الذين لديهم بطاقات ذهبية وفضية، ومساحة ١٨،٠٠٠ متر مربع إضافية لتجارة التجزئة، والطعام والشراب.

وسوف يشمل توسيع المطار أيضاً إتصالاً بالخط الأحمر لمترو الدوحة، الذي هو قيد الإنشاء حالياً.

مطار حمد الدولي: يتهيأ لنهائيات كأس العالم

الكويت

في نقطة مضيئة حقيقية على المناظر الطبيعية لبلد إعتاد أن يضع مشاريع البنية التحتية الرئيسية على الرف، يبدو أن توسعة مطار الكويت الدولي ستكون لها أجنحة.

إن إعادة المناقصة للمحطة الجديدة التي ستبلغ كلفتها ٤,٣ مليارات دولار رست في آب (أغسطس) ٢٠١٥ على الكونسورتيوم عينه الذي رُفض عرضه في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٤ بسبب إرتفاع أسعاره. لقد فازت شركة "توركيز ليماك هولدنغ" التركية وشركة الخرافي الوطنية بالصفقة بعدما خفّضتا ٧٤ مليون دينار كويتي من عرضهما في العام الفائت. وفقاً لمجلة "البناء في الخليج"، يشمل نطاق المشروع محطة جديدة ومدرجاً، حيث ستتضاعف طاقة الإستيعاب السنوية إلى ١٣ مليون مسافر بحلول العام ٢٠١٦، مع إمكانية توسيع نطاقها إلى ٢٥ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٢٥.

البهجة النسبية التي رافقت موافقة لجنة المناقصات المركزية على منح العقود إلى مجموعة تقودها تركيا تفيد بأن الحكومة جادة في تسريع عملية تأخرت تقليدياً بعد الموافقة على المشروع. وسيكون ذلك مصدراً كبيراً للراحة لأولئك الذين يستخدمون حالياً المطار الحالي الذي خدم الغرض منه أيضاً.

سوف تستخدم المحطة الجديدة التي تبلغ مساحتها ٩٠،٠٠٠ متر مربع من قبل الخطوط الجوية الكويتية، وستضم ٣٠ بوابة، وسيتم ربط المحطة الحالية من خلال نفق جديد. وستكون هناك ثمانية أبواب تكون قادرة على التعامل مع "إيرباص A380" العملاقة.

أما المرحلة الثانية، حالياً في مرحلة الدراسة، فستشمل محطات وبنية تحتية جديدة ترتقي نظرياً إلى زيادة قدرة إستيعاب المطار السنوية إلى ٥٥ مليون مسافر، ولكن يبدو أن هذا الأمر يلزمه فترة طويلة قبل أن يرى النور.

فشل قطاع الطيران في السعودية في تعزيز البنية التحتية للمطارات وتجديد ناقل الدولة الرسمي الخطوط الجوية العربية السعودية. وهذه الأخيرة لا تزال بعيدة جداً من طيران الإمارات والإتحاد للطيران أو الخطوط الجوية القطرية من حيث الخدمة والأداء، وعلى الرغم من أن السلطات تضع إستثمارات في التوسع الآن، فإن النقاد يخشون من أن تكون المملكة قد تأخرت عن اللحاق بالركب

مسقط

مطار مسقط الدولي هو المطار الرئيسي في سلطنة عُمان ، يأتي بعده مطار صلالة من ناحية المساحة والحجم، ويقع في ولاية السيب .تقوم على تشغيل المطار الشركة العُمانية لإدارة المطارات والشركة العُمانية لخدمات الطيران. ويعد مطار مسقط مركز العمليات الرئيسي للطيران العُماني. وهو يبتعد عن مسقط القديمة قرابة ٣٠ كلم. وقد تم تغيير إسمه من مطار السيب الدولي إلى مطار مسقط الدولي في ١ شباط (فبراير) ٢٠٠٨.

وبعد سلسلة من التأخيرات، فإن تطوير مطار مسقط الدولي الجديد هو الآن في مرحلة متقدمة. بتكلفة ١,٨ مليار دولار، فإن تطوير المطار الجديد يُعتبر أكبر مشروع بناء مدني أحادي في تاريخ عُمان الحديث.

وقد شمل ذلك بناء محطة مسافرين جديدة متميزة، وبرج مراقبة للحركة الجوية طوله ١٠٠ متر، ومدرجين، وأكثر من ٨٠٠٠ مكان لوقوف السيارات، ومقراً للطيران المدني، ومحطة للشحن الجوي.

من المقرر أن يتم إفتتاح المرحلة الأولى من مشروع مطار مسقط الدولي الجديد في أواخر ٢٠١٦. وسوف تكون ٢٩ بوابة في محطة المسافرين قادرة على التعامل مع ١٢ مليون مسافر سنوياً.

كما أنه من المقرر أيضاً أن تتبع ثلاث مراحل لاحقة، التي سترفع قدرة إستيعاب المطار تدريجاً لكي تصل إلى ٢٤ مليون دولار، و٣٦ مليون، و٤٨ مليون مسافر، ويمثل ذلك نقلة نوعية من القدرة الحالية لثلاثة ملايين مسافر في السنة.

أبو ظبي

الجلوس في طائرة تسير في مطار أبو ظبي الدولي هو إختبار لصبر أي مسافر، ولكن الرحلة الطويلة من المدرج إلى المحطات الموجودة على الأقل تتيح رؤية الوسط الجديد لمبنى مجمع المطار الرئيسي الجديد المثير للإعجاب الذي يرتسم في المطار.

خلال السنوات القليلة المقبلة، يتوقع أن يقوم ٢٠ مليون مسافر بإستخدام مطار أبوظبي الدولي كمطار رئيسي لتنقلاتهم ووجهاتهم أوكنقطة عبور لرحلاتهم المحلية والدولية.

تعمل مطارات أبوظبي على تطوير المطار وفقاً لأرقى المقاييس العالمية وضمان أن يكون قادراً على تقديم خدمات ذات مستوى عالمي تلبي الطلب المتنامي خلال السنوات المقبلة. وهذا جزء من رؤية حكومة أبوظبي وخطة ٢٠٣٠، وهي إستراتيجية واسعة النطاق تعمل على تلبية إحتياجات الإمارة على صعيد نمو قطاعي ◄◄

مطار الكويت الدولي: وأخيراً بدأت ورشة التطوير

الأعمال والسياحة.

إن محور البرنامج الإستثماري لمطارات أبوظبي هو مجمع المطار الرئيسي الجديد الذي سيوفّر مبنىً شاملاً ومتكامل الخدمات للمسافرين، بالإضافة إلى مرافق عالمية المستوى خاصة بالمسافرين والشحن، و محلات السوق الحرة والمطاعم.

ومن المتوقع أن يكتمل المشروع، الذي يقع كما يشير الإسم بين مدرجي المطار حيث ستبلغ كلفته ٢,٩ مليارى دولار، في العام ٢٠١٧.

سيكون مبنى مجمع المطار الرئيسي الجديد الأكبر من نوعه في إمارة أبوظبي، وأحد أكثر التصاميم المعمارية إثارة للإعجاب في المنطقة.

سيكون حجم المبنى الداخلي ٧٠٠,٠٠٠ متر مربع، بحيث يمكن رؤيته من على بعد ١,٥ كيلومتر. ويوازي حجم المبنى الجديد حجم ثلاثة ملاعب لكرة القدم، ويبلغ إرتفاع السقف حوالى ٥٢ متراً، ويكون بذلك قد تفوّق على قصر الإمارات في الإمارة في طول السقف.

وسوف يضم المجمع ما مساحته ٢٨ ألف متر مربع من محلات التجزئة والمطاعم على مساحة ٢٠ إلى ٢٥ ألف متر مربع. يحتوي المبنى على حديقة داخلية بمساحة ٨٤٠٠ متر مربع، حيث ستتضمن عدداً متنوعاً من نباتات البحر الأبيض المتوسط والمناظر الطبيعية الصحراوية.

كما يشمل المجمع أيضاً عدداً من المرافق المساندة على مساحة ٨٠،٠٠٠ متر مربع، التي تسهّل الوصول إلى البوابات الجوية ومواقف الطائرات البالغ عددها ما بين ١٦-٢٠ موقفاً، منها لطائرات الشحن.

في دبي هناك ما يقدَّر ب٣٢ مليار دولار مخصّصة للمشاريع، التي من شأنها أن ترفع قدرة إستيعاب المسافرين في مطار المكتوم الدولي إلى ١٦٠ مليون سنوياً، والقدرة على التعامل مع البضائع الى ١٢ مليون طن سنوياً، من مليون طن في الوقت الحالي. هذا المطار الذي وصف بأنه الأكبر في العالم - وبالتأكيد واحداً من أكثر المطارات طموحاً - سوف يتطور على مرحلتين خلال ست إلى ثماني سنوات

ومن أبرز الملامح التشغيلية للمبنى:

تتسع الأرصفة لما يصل إلى ٦٥ طائرة من بينها طائرات "إيرباص A-380"؛

يمكن لمرافق إنهاء إجراءات السفر التعامل مع حوالي ٨،٥٠٠ مسافر في الساعة؛

هناك ١٦٥ منفذاً عادياً لإنهاء إجراءات السفر و٤٨ منفذاً مخصصة لإنهاء الإجراءات ذاتياً؛

صمم نظام الأمتعة بحيث يتعامل مع أكثر من ١٩،٠٠٠ حقيبة في الساعة من خلال أحزمة ناقلة بطول يفوق ٢٢ كيلومتراً و١٠ مناطق مخصصة لإستلام الأمتعة؛

١٣٦ مسرباً للتفتيش الأمني للمسافرين و٢٥ للموظفين.

وسيتم إنشاء المبنى بإستخدام حوالي ٦٩،٠٠٠ طن من الفولاذ، وأكثر من ٦٨٠،٠٠٠ متر مكعب من الخرسانة، وحوالي ٥٠٠،٠٠٠ متر مربع من الكسوة الخارجية من الفولاذ والزجاج، و١٣٥،٠٠٠ طن من حديد التسليح، و٣٦٠،٠٠٠ متر مربع من الأسقف المُعلّقة، و٢٢٥،٠٠٠ متر مربع من الأرضيات المصنوعة من الحجر الطبيعي

Lody Saliby
Haute Couture
Wedding dresses, Evening clothes,
Selling or Renting, Pret-a- Porter, Accessories
Christ Le Rois Center, 8th Floor, Adonis Road, Zouk Mossbeh, Lebanon
Tel: 00961 - (0) 9221643 , Email: lodysaliby@hotmail.com, Web: www.lodysaliby.com

بقلم ميرنا زخريّا*

أعظم ثروة... الوقت

الناس، كل الناس، يولدون مُتساوين، لكنهم يتمايزون في كيفية إستفادتهم من أيامهم ولياليهم، إذ لكل فرد ٢٤ ساعة في اليوم، وعليه فهو موردٌ يملكه الجميع وبالتساوي؛ لكن البعض منهم يهدر وقته وبالتالي يفشل فيما البعض الآخر منهم يستغل وقته وبالتالي ينجح. ذلك أن نجاح أي عمل، أكان على المستوى الشخصي أو على المستوى الوطني، هو لا محالة مُرتبط بالتوقيت. فالوقت، وعلى الرغم من كونه ذلك الشيء غير الملموس وغير المحسوس، إنما هو أثمن ما يمتلك الإنسان في الحياة؛ وهل من حياة من دون نعمة الوقت؟ وهل من إنجازات خارج إطار الزمان؟ يُقال: إذا كان الكلام من ذهب فالسكوت من فضّة، أما الوقت فهو الألماس الذي يُرصّع لحظات الكلام والأحلام كما لحظات السكوت والسكون.

الوقت هو من أندر الموارد: إذا إنقضى لا يُعوَّض، وإذا وُجد لا يُخزَّن. الوقت هو عُمر الإنسان، ما يؤكد أنه أثمن الثروات على الإطلاق وليس هناك ما هو أغلى منه؛ ما دعا علماء الإجتماع والإدارة إلى إيلاء موضوع إدارة الوقت الكثير من الإهتمام عند إجراء الأبحاث والدراسات التي باتت تطلبها الدول المتقدّمة بشكل دوري، لدرجة إستدعت وجود مادة مُختصة جديدة تُعرف بإسم "مُوازنة الوقت". إنها المُوازنة الوحيدة التي تُعنى بكافة جوانب الحياة: من إقتصادية وأمنية، إلى سياسية وثقافية، وإلى عائلية وإجتماعية، وحتى التاريخية والجغرافية. إنها أعظم ثروة، إنه الوقت.

الوقت هو ثروة قوميّة، لأنه من أهم العناصر المحرّكة للحياة، لكن للأسف غالباً ما لا يوليه المسؤولين العرب إهتماماً كافياً، ما يؤدي حيناً إلى تأخير في تحقيق الأهداف وأحياناً إلى تبديل في الرؤيا، ومن بعدها يبدأ الخلاف لأنه يكون قد مرّ الزمان وفات الأوان؛ لدرجة أننا إبتكرنا بروتوكولاً إجتماعياً عجائبياً يُشجع المسؤول على التأخر في الوُصول، لا بل يُلزمه بعدم إحترام الوقت لتأكيد مركزه في الوطن ومكانته بين المواطنين. على عكس كثير من دول الغرب، التي من أهم أسرار قُدرة مسؤوليها وقُوة إنجازاتها هو تنظيمهم للوقت، إذ لا يوجد عمل من دون خطة كما لا توجد خطة عمل من دون خطة زمنية.

في الماضي، إعتبر قدماء العرب أن "الوقت كالسيف، إن لم تقطعه، قطعك"، للدلالة على سرعة إنقضاء الوقت وللحثّ على إستغلاله والإستفادة منه قبل فوات الأوان. أما في الحاضر، فإن النقمة التي طالت العديد من المسؤولين تشير إلى أنهم لا يُنفذون مهامهم وبالتالي يُتقنون هدر الوقت، وهذا أخطر من هدر المال العام لأن هذا الأخير يمكن تعويضه لا بل يمكن أن نزيده، فيما الوقت لا ينتظر أحداً، إذ لا يمكن شراءه أو بيعه ولا إستئجاره أو إستبداله، ذلك أن العمر هو دوماً في نقصانٍ مُستمر؛ لتتضاعف المسؤولية حين نكون حيال ملفات عمومية تؤثر بالعام وليس بالخاص فحسب.

إن تنظيم الوقت لا يعني الجدّ بلا راحة، بل يعني مزيداً من الراحة نتيجة النجاح والتقدم الذي سيجنيه الوطن والمواطن. وهذا ما يتطلب مجموعة من الإرشادات الأساسية التي تُعنى بإدارة الوقت، خصوصاً إذا كنا بصدد مسألة عامة لا تحتمل الخطأ:

١. قرار الإنجاز، إذ من الصعب تنفيذ عمل ما من دون الإيمان على مستوى الشخص وعلى مستوى الفريق بضرورة التنفيذ؛
٢. تحديد الهدف عند تسلّم مهام أية وظيفة مهما تكن، لأن مَن لا يجد أهدافاً معينةً من وراء أعماله فهو لن يهتم لإنجازها؛
٣. تعداد كافة المشاريع بحسب الأولويات من أجل المضي بها بدءاً بالأكثر ضرورةً، وإلا فإن الهوامش منها ستلتهم الوقت؛
٤. الإستناد إلى خبراء في المسائل الدقيقة، بدل التسرّع والتفرّد والإتكال على قرار شخصي غير متخصّص قد لا يصيب؛
٥. تنظيم جدول زمنيّ لسَير العمل يحوي كل ما هو مقرّر إنجازه، للتنبؤ بعدئذ بآثار المماطلة على المدى القريب والبعيد؛
٦. التحسّب المُسبق للظروف الطارئة والخارجة عن السيطرة، فمن غير المستحبّ أن يحبس الواحد نفسه في خطة يتيمة؛
٧. الرقابة والتقييم ثم المحاسبة لمختلف مُجريات أجزاء العمل، وذلك تفادياً لإضاعة الكلفة والمجهود بالإضافة إلى الوقت.

دراسة تلوَ دراسة يزداد الباحثون يقيناً بأن المواطن العربي: يُنتج في يومه أقل ممّا هو متعارف عليه ويهدر من وقته أكثر ممّا هو متعارف عليه؛ فقد أظهرت الدراسة الأخيرة التي أجراها الإتحاد العربي للتنمية الإدارية بأن معدّل إنتاجية الموظف العربي هو ١٨ دقيقة في اليوم، ممّا إستوقف الباحثين وعلت أصوات المتسائلين الراغبين في معرفة إذا كان الإنسان العربيّ بطبعه كسولاً خمولاً. لا، الكسل ليس السبب، بل هو النتيجة، نتيجة عدم التحفيز. وإستناداً إلى ما توصّل إليه علماء النفس، فإن إدراك الفوائد التي سيجنيها شخص ما إثر تنفيذ عمل ما، هو الدافع المحفّز وراء تنظيم وقته وتحسين آدائه.

وعليه، فختامها مسك، مَعَ عودة إلى الكتب السماوية:

حين يحسّنا الله تعالى في الإنجيل المقدس على القيام بعمل ما، فهو يتبعه بالفوائد التي سوف يجنيها المؤمن من تصرّفه هذا.

والحال نفسه ينطبق على القرآن الكريم، حيث توضح الآيات الكريمة الأضرار من الفوائد التي سوف يكسبها المؤمن لاحقاً.

أما بعد الكلام المُنزل.. فلا كلام.. وعليكم السلام

* متخصصة في علم النفس وعلم التنمية البشريّة وحائزة على ماجيستير في العلمين

Your weight loss success story starts here

Dietitian Christelle Bedrossian

Bariatric Surgery Nutritionist - Trained at the University of Montreal

Lose 6-8 kg with our Medical Protocol

Customized Diet Plans

Weight Loss Surgery Nutrition Programs

Clinics in Adlieh-Beirut & Jounieh

Online Consultation

Dietitian Christelle Bedrossian

Dietitian Christelle Bedrossian

+961 76 95 96 98
+961 3 417 589

www.christellebedrossian.com

بقلم جوزف قرداحي

مذيعات السيليكون اللبنانيات ومتاحف الشمع!

ماذا بقي من رموز تلفزيون لبنان ونجومه، غير البرامج المعادة والمسلسلات التي "هلهلها" التكرار حتى كادت ان تُصاب "بعسر العرض" و"التقطيش" و"التأتأة"، وبالتالي الى اين تتجه عجلة الإنتاج المحلي، التي شهدت عزّها الذهبي مع نخبة من وجوه إنحفرت في ذاكرة اللبنانيين منذ تأسست شركة التلفزيون؟!

إختلط الحابل بالنابل في زمن الفضاء التلفزيوني اللبناني الذي ما عاد حكراً على إختراق طائرات العدو له على عدد أيام السنة، بل أصبح هذا الفضاء في زمن الساتلايت مرتعاً لكل أنواع التعديات على اصول وقواعد الإحتراف المهني المخترَق وبوقاحة من قبل حفنة من مرتزقة الإعلام، حتى باتت إعلامية من مستوى أوبرا وينفري زميلة لدودة، لدلوعة من مستوى "شي تك تك شي تيعا" فرضها مسؤول "فضائي" مذيعة في محطته التي يمون عليها، كما يمون باراك أوباما على "المارينز" الأميركي.

آخر ما أتحفتنا به بعض قنوات الفضاء، مُقدِّمات برامج، أفضل ما يتمتعن به من "مواصفات إذاعية": الخصر النحيل، والقد الرشيق، والبطن المكشوف تحت السرَّة مسافة شبر واحد او "أوطى" قليلاً، والصدر المتمرِّد على إرتفاع نصف متر من تحت قميص مشقوق، وصوت لا تعرف ما إذا كانت صاحبته، تجري حواراً في فن "الدلع والولع والآه والأوه" أم في فن العمارة، وفن الغناء والتمثيل والطبخ والنفخ!

واحدة من حاملات المواصفات والمواهب أعلاه، والتي على أساسها "دحشها" "المسؤول الفضائي" دحشاً بين المذيعات، تابعتها بشغف الباحث عن "النكتة" في زمن القتل المجاني، وهي تأخذ "مشاهديها" الى أحد متاحف الشمع في جولة تعرض فيها تماثيل كبار الفنانين والقادة ورواد الفكر والثقافة، وكان يرافقها في الجولة مسؤول المتحف، المتبرِّع بوقته الثمين ليشرح لمتابعي المذيعة الممشوقة القوام، عن صاحب كل تمثال وكيفية نحته، حتى وصل الدور الى تمثال الأمير بشير الشهابي الثاني، بلحيته الطويلة المشهورة، وطربوشه الأحمر، وحاجبيه العريضين. وقبل ان يبادر مسؤول المتحف بالشرح عن القائد التاريخي، إستبقته حضرتها بصراخ الدهشة والعارف بالأمر: "ياي هيدا تمثال الامير فخر الدين!!".

إذا كان وجه الشبه في لقب الأميرين، قد شوَّش على أفكار ومعلومات المذيعة النبيهة، وجعلها لا تميِّز ما بين عمامة فخر الدين، وطربوش بشير الثاني ولحيته الشهيرة، فهل يجوز مثلاً ان تحمل واحدة ثانية من مذيعات هذا الطراز، الميكروفون على قناة فضائية ثانية، لا للتحدث عبره الى المشاهدين، بل لتتدلع بواسطته على "جمهورها العريض" "المستقتل" ان يسمع مجرد همسة منها حميمة عبر أثيره؟!

طرائف ونوادر ترتكبها "مذيعات" جئن من فضاء الجهل والإدعاء والغرور، الى فضاء الشاشات، مستبيحات حرمة البيوت في إستغباء فاضح للناس، وتهميش صارخ لأصحاب المؤهّلات والإختصاص، وأهل الإعلام المتبطلين في بحث عن أمكنة لهم، حيث ما عادت تنفع مقولة: "الشخص المناسب في المكان المناسب" بل سياسة "الدلع والآه والأوه" هي قاعدة النجاح الاوفر حظاً في العمل التلفزيوني!

كتاب "حكمة لعبة الإنتظار السورية" يكشف

كيف صمد نظام الأسدين في دمشق حتى الآن

صدر كتاب "حكمة لعبة الإنتظار السورية" (The Wisdom Of Syria's Waiting Game)، الذي ألّفته بنيت شيللر، عن دار "هيرست" للنشر في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٣. وعلى الرغم من مرور حوالي سنتين على صدوره، فهو كتاب قيم يلقي أضواء على سبب بقاء النظام الأسدي في سوريا أكثر من ٤٥ عاماً.

غلاف الكتاب

راجعته أمل ساره

"لا يوجد هناك أية حكومة في العالم تقتل شعبها إلا إذا كان قائدها مجنوناً". هذا ما صرّح به رأس السلطة السورية في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١ لإحدى القنوات التلفزيونية. نافياً أية مسؤولية له عن العنف الذي كان بدأ ينهش البلاد منذ أشهر. كما نفى أن يكون، بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، قد أمر الجيش بقصف المدنيين.

ومع ذلك، فقد قُتل خلال السنتين التاليتين ما يقارب ٢٠٠,٠٠٠ شخص وتشرّد الملايين واُعتقل مئات الآلاف أو إختفوا. والنظام لم يقدِّم أية خطوة، كما لم يبذل أدنى جهد في سبيل إيجاد حل للأزمة إن لم يكن إحتواء غضب الناس. بل بدا على العكس أكثر تشبثاً وأكثر تعنتاً. واليوم، بعد مرور سنوات عدة، وبالنظر إلى حجم الدمار الذي تجاوز كل الحدود في المدن والقرى والبنى التحتية وأعداد الضحايا والمغيبين والمهجّرين، لا يسع المرء إلا أن يتساءل هل يقود سوريا رجل مجنون حقاً؟ بهذا التساؤل بدأت "بنيت شيللر" كتابها "حكمة لعبة الإنتظار السوريّة: السياسة الخارجية للأسدين".

تتساءل المؤلفة بدايةً عن جدوى الحديث عن سياسة النظام الخارجية في وقت يوجد فيه شبه إتفاق دولي على أن أيامه باتت معدودة! أقول كان هذا الرأي سائداً حتى صيف ٢٠١٣، بعدها كان هناك إنقسام في الرأي بين مناد لحل من دون الأسد وبين مصرٍّ على بقائه. لكنها تعود وتشير إلى أهمية تلك السياسة الخارجية وأهمية تحليل خيوطها لفهم سبب بقاء هكذا نظام حتى اليوم وسبب "نجاحه" في قمع شعبه وتطلعاته المشروعة حتى الآن. فالأمران متّصلان إتصالاً مباشراً لا إنفكاك لأحدهما عن الآخر. وإلا فكيف نفهم دعم روسيا وإيران والصين المفتوح لنظامه، وكيف نفهم تجاهل بشار الأسد للمبادرات الدولية أو لضغوط بعض الدول عليه لحل الأزمة سلمياً؟ بل كيف يجرؤ الرئيس السوري على قصف الغوطة وفريق المراقبين الدوليين موجود في بلاده على بعد كيلومترات يحقق في مجازر سابقة!

يتناول الكتاب بالدراسة العقد الأخير من حكم حافظ الأب والعقد الأول من حكم بشار الابن. وهو لا يتحدث عن الشأن الداخلي بقدر ما يتساءل عن السياسة الخارجية للأسدين. كيف يفكّر عقل السلطة؟ وكيف تعامل مع اللاعبين الخارجيين؟ وكيف نظر إليه هؤلاء وتعاملوا معه؟ مع نظام بدا أنه سيسقط لأكثر من مرة (منذ سبعينات القرن الماضي) لكنه لا يزال قائماً ومستمراً في سياسته التدميرية وفي ممارسة إرهاب الدولة على شعبه وفي المنطقة؟: "سوريا بلد ذو إمكانات محدودة وليس لها تأثير كبير في السياسة الدولية؛ لذلك فأهميتها على مستوى المنطقة نابع من مدى إهتمام اللاعبين بها". ترى المؤلفة أن السياسة السورية لم تتغير على مر عقود، وأن ما كان يتغير هو الموقف الدولي من سوريا سلباً أو إيجاباً.

لقد وقّعت دمشق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (٢١ نيسان (إبريل) ١٩٦٩) ولكن هل إلتزمت ببنود تلك المعاهدة؟ نظرياً، يحق للحاكم أن يفعل ما يريد داخل حدود دولته، لكن هذا لا يعني أن بوسعه تجاوز الحدود "الطبيعية" في تطبيق حقه ذاك. والمتتبع لسياسة النظام السوري حقيقةً يرى أنه لم يغيّر سياسة "إرهاب الدولة" تجاه شعبه أو تجاه دول المنطقة بل والعالم. والعالم كله شهد تدخل الجيش السوري في لبنان لكنه مرّ تحت بند "قوات الردع العربية" وشهد قتل الجيش السوري للبناني والفلسطيني قبل السوري، لكن ذلك مرّ تحت بند الحرب الأهلية وبداية مسرحية المقاومة؛ ثم شهد وقوفه مع إيران ضد العراق العربية ولم يضره ذلك فعلياً في شيء، فالدعم الإيراني قد عوّضه عن الدعم العربي. ثم مال مجدداً للحضن الخليجي وعطاءاته في تسعينات القرن الفائت لموقفه الموالي لحرب الخليج ضد العراق أيضاً.

الإنتظار كلمة مفتاح في الكتاب كما هو في عنوانه، وفيه إشارة إلى إستغلال النظام السوري منذ عهد الأب لعامل الوقت كدعامة من دعامات إستمراريته، وكيف أن الرياح الدولية كانت في أكثر من مرة تجري بما يشتهي حاكم سوريا في أوقات ساد الاعتقاد بأن سقوطه وسقوط سلطته بات وشيكاً. فحافظ كان يجيد لعبة الإنتظار وإتبع تكتيك الإنتظار طوال عقود حكمه.

مع إعتلاء الابن للسلطة، إستمرت دمشق في سياستها الإرهابية داخلياً وخارجياً وإستمر العالم يتفرج مكتفياً بالتنديد أحياناً، اللهم إلا بُعيد إغتيال رئيس حكومة لبنان رفيق الحريري سنة ٢٠٠٥ وتحرك المجتمع الدولي والمجتمع اللبناني لإجبار سوريا على الخروج بقواتها من لبنان. وفي الكتاب كلام عن تضييع بشار الأسد للفرصة تلوَ الأخرى لإحداث تغيير حقيقي في سياسة دولته.

الحكومة السورية من جانبها تجيد الانتظار أيضاً؛ في حال إعتبرنا أن لها كياناً فاعلاً مستقلاً (وهو ليس بواقع)، فالمؤلفة نفسها تشير إلى حقيقة دور الأجهزة الأمنية في رسم السياسة الخارجية للبلاد وتنفيذها، وهي مسألة لا تُخفى على أحد، وإن كان جميع الأطراف يتغاضى عنها

ملكة جمال لبنان ٢٠١٥

ملكة جمال لبنان فاليري أبو شقرا: لفتت الأنظار منذ البداية

على الرغم من أن اللبنانيين كانوا ينتظرون أن يروا شيئاً جديداً في مسابقة إنتخاب ملكة جمال لبنان لهذا العام فإن توقعاتهم قد خابت. لقد كانت سهرة الإنتخاب التي أجريت في ١٠ الشهر الجاري في كازينو لبنان (جونيه ـ شمال بيروت) ونقلتها محطة المؤسسة اللبنانية للإرسال الدولية (أل بي سي آي)، تشبه سهرات إكتشاف المواهب الغنائية. غاب الجمال عن السهرة، وحضرت مكانه مواهب سواء في التحليل السياسي أو الغناء. ١٤ فتاة تنافسن على اللقب، ليكون ختام السهرة مع تتويج فاليري أبو شقرا ملكة هذا العام.

منذ المرور الأوّل في الملابس البحرية، لفتت فاليري الأنظار بسبب العلامات العالية التي نالتها من لجنة التحكيم. ويبدو أنّها كانت تعلم النتيجة مسبقاً. فقبل دقائق من إعلان النتائج، ركّزت الكاميرات على وجه فاليري الغارق في الدموع. ما يجمع الملكات أنّ جمالهن كان عادياً، لا بل أقل من عادي. كما أنّهن إعتمدن على إبتسامة "هوليوود" المبالغ فيها. ورغم أنّ الحدث جمالي بإمتياز، إلا أنّ غالبية أسئلة لجنة التحكيم كانت سياسية وتحديداً عن الوضع الحالي والحراك المدني وخصوصاً أزمة النفايات.

تحوّلت المتسابقات إلى محلّلات سياسيات، وكرّرن العبارت ذاتها. وربّما للمرّة الأولى في تاريخ سهرات الإنتخاب، قدّمت المشتركات وصلة غنائية كن فيها أشبه بكورال مدرسة.

لم تسلم مقدّمة الحفلة الإعلامية ديما صادق من الإنتقادات. فإعتبر البعض أنّها يجب أن تتوّج الملكة، خصوصاً أنّها بدّلت ثيابها مرّتين، فيما كان مكياجها أقوى من مكياج المشتركات.

وبالطبع، حاولت صادق ترجمة بعض الأجوبة إلى الفرنسية، وكان لافتاً إرتباكها في تلك الخطوة

هبة طوجي "نفرتيتي" القرن الواحد والعشرين

منذ العام ٢٠١١، يحضّر المؤلّف الموسيقي أسامة الرحباني للعرض المسرحي الذي يحمل إسم "نفرتيتي"، وتأجّل ذلك العمل الفنّي مرات عدّة بسبب الأوضاع السياسية في البلد، ولكن عادت الفكرة مجدداً للظهور وإنطلق البحث فيها. تلعب المغنية هبة طوجي بطولة المشروع المنتظر، ومن المتوقع أن يعرض في الصيف المقبل.

هبة طوجي: "نفرتيتي" الموعودة

ويشير الرحباني في حديث صحافي إلى أن توقيت عرض "نفرتيتي" مرتبط بظروف عدّة، منها سياسية وإقتصادية. ويضيف: "إذا مشت الأمور كما أتوقع، فإنّ المسرحية ستبصر النور في الصيف المقبل، ولكن لا أعرف في أيّ مهرجانات ستعرض. إن "نفرتيتي" ضخمة وتحتاج إلى وقت لتنفيذها، ويجب أن تكون مقنعة بكل التفاصيل سواء بالأزياء العالمية أو الإضاءة وحتى أدقّ الأمور فيها، كي يكون العمل متكاملاً".

تتطرق "نفرتيتي" وهي زوجة أمنحوتب الرابع (الذي أصبح لاحقاً أخناتون)، إلى تفاصيل حياة المرأة المصرية التي تعدّ أقوى النساء في مصر القديمة.

في سياق آخر، تستعدّ طوجي لتسجيل أغنية باللغة الفرنسية على أن تطرح قريباً في الأسواق، كما تقوم بجولة فنية تشمل بعض الدول

هل تعود جنيفر غارنر إلى بن أفليك بعد حملها؟

جنيفر غارنر: هل تعود إلى بن أفليك؟

تأكدت الشائعات التي إنتشرت أخيراً حول حمل النجمة الأميركية جنيفر غارنر بطفلها الرابع من النجم بن أفليك، علماً أن النجمين يسيران بإجراءات الطلاق. فقد أكدت مصادر موقع " Hollywood life" بأن الشائعة حول حملها باتت خبراً مؤكداً، فيما تسري التوقعات بفرضية عودتهما لبعضهما بسبب أولادهما والجنين الذي فرض نفسه على علاقتهما أخيراً.

وكان الثنائي الشهير قد ملأ إستمارة الطلاق، إلا أن التأكد من وجود الجنين قد يقلب الموازين مجدداً. علماً أنهما شُوهدا كثيراً مع بعضهما في الفترة الأخيرة منذ إعلان الأمر الذي فسّره البعض بلقاءات تدخل في طابع الحفاظ على علاقة جيدة من أجل أولادهما. إلا أنه مع وجود حمل جديد إنفصلا لهما يبدو أن الأمور بدأت تأخذ إتجاهاً معاكساً وكأن المياه قد عادت إلى مجاريها بينهما. فقد أكد أحد المقربين من النجمين أن خبر الحمل بات صحيحاً ١٠٠٪، علماً أنهما يرفضان التعليق على هذا الموضوع حتى الساعة مع الإشارة إلى أن "غارنر" كانت عبّرت مسبقاً عن عدم رغبتها بزيادة عدد أفراد أسرتها.

وكانت التقارير التي تلاحق أخبارهما قد وضعت علامات التعجب حول لقاءاتهما المستمرة بعد فترة إنفصالهما، فيما أشار بعضها إلى الحميمية الواضحة بعلاقاتهما رغم تقديمهما أوراق الطلاق. كما نقلت بعض المصادر عن "غارنر" إهتمامها بإنقاذ هذا الزواج باعتبار أن "أفليك" قد غيّر سلوكه في الفترة الأخيرة وربما تكون مرحلة سوء التفاهم بينهما قد عبرت كغيمة صيف

غالية بن علي تُعرِّف أوروبا على أم كلثوم

غالية بن علي: "سفيرة الغناء العربي"

بعيداً من محاولات تخفي الكثير من مطربي الجيل الجديد في تلافيف عباءة الفن الأصيل، إستطاعت المطربة البلجيكية – التونسية غالية بن علي إختراق حجب الماضي بأنماطه الغنائية الموروثة المحافظة، لتجد لنفسها عالماً شديد الخصوصية والجنون والطرب والفرحة.

وقد سحرت الجمهور المصري في حفلة فريدة أحيتها أخيراً على خشبة دار الأوبرا في الإسكندرية حيث تغني للمرة الأولى في هذا الصرح العريق. وكانت الفنانة التونسية الأصل أحيت حفلات في أوبرا دمنهور، وفي مهرجانات صيف مكتبة الاسكندرية أخيراً. أما الموعد المنتظر بالنسبة إليها فهو في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) المقبل في العاصمة الفرنسية باريس.

ويرى كثير من النقاد في أوروبا أن غالية هي احدى المفاجآت الموسيقية التي خرجت من العالم العربي في مطلع هذه الألفية، إذ أن ألبوماتها تباع بشكل لافت وكبير في فرنسا. فصوتها المتدفق وتراكيبها الموسيقية المختلفة مزجت بين مختلف الثقافات بدءاً من العربي الأصيل وصولاً الى تقاليد موسيقى الجاز والفلامينكو مروراً بالموسيقى الكلاسيكية الهندية والعربيّة والصوفيّة والإلكترونيّة.

على رغم رحلتها الطويلة بين الثقافات الموسيقية العالمية، فإنها آثرت الغناء باللغة العربية الفصحى.

لا تغني غالية، الملقبة بـ"سفيرة الغناء العربي"، إلا بالعربية. وتقول: "عملت كثيراً على أغاني أم كلثوم، ولم أسعَ إلى تقليدها، فهي بالطبع بلا منافس، لكن حاولت شرح أهمية أم كلثوم لجمهور غربي يعشقها ولا يفهمها".

تفيد السمراء ذات الأصول البربرية الأفريقية: "قدمت أم كلثوم كجدتي، لجمهور لم يجد المفاتيح الكافية ليعرف عنها أكثر... لا أملك بالضرورة قدرات صوتها العبقرية، لكن لدي إحساس بكل ما تقوله. وأتمتع بصوت يمكّنني من الإقتراب من محرابها، والحديث عنها وعن تاريخها وقصصها. لدي كثير من القصص مع الست"

بيروت تحتفل باليوم الوطني السعودي

في مناسبة اليوم الوطني السعودي، أقام سفير المملكة العربية السعودية في لبنان علي عواض عسيري حفل إستقبال في صالة "بافيون رويال" (Pavillon Royal) في مركز البيال في بيروت، حضره عدد من المسؤولين اللبنانيين تقدمهم ممثل رئيس مجلس النواب نبيه بري النائب أيوب حميد، وممثل رئيس الحكومة تمام سلام وزير الدفاع سمير مقبل، إضافة إلى لفيف من النواب والوزراء اللبنانيين والسفراء العرب والأجانب المعتمدين في لبنان، وشخصيات إقتصادية وإجتماعية ومالية وثقافية ونخبة من أهل الصحافة والإعلام.

وكان الحفل مناسبة للمناقشات السياسية بين الموجودين حول ما يحدث في سوريا واليمن.

ميشال دوشدارفيان، النائب سيمون أبي رميا، الوزير سجعان قزي، وسفيرا البحرين والجزائر

جوزيف الهاشم، فارس بويز، جوزيف حبيس

أمل عفيش، ثائر كرم، جان مسعد

الوزير سمير مقبل والنائب أيوب حميّد

الوزير نهاد المشنوق والسفيرة ميرا ضاهر

راجح الخوري والوزير السابق مروان شربل

روزان ودانا سعدي، أمل سليمان، منى زنتوت

فؤاد مخزومي، سحر ومحمد البعلبكي

نافذ وخلدون قواص مع النائب أيوب حميّد

السفير السعودي علي عواض عسيري

إيلي وكارمن رزق، مع الوزيرين سجعان قزي وميشال فرعون

لور سليمان

سفيرا قطر علي بن محمد المري والكويت عبد العال القناعي

سناء سابيني ويسرى الخوري

اليوم الوطني البرازيلي في لبنان

دعا سفير البرازيل في لبنان جورج جير الدو قادري وقرينته إلى حفل إستقبال في مناسبة اليوم الوطني لبلادهما وذلك في دارتهما الواقعة في برازيليا – الريحانية (منطقة بعبدا). حضر الحفل حشد من أهل السياسة بينهم بعض الوزراء والنواب الحاليين والسابقين يتقدمهم ممثل رئيس مجلس النواب نبيه بري النائب علي بزي وممثل رئيس مجلس الوزراء الوزير رمزي جريج، ولفيف من رجال المال والأعمال، إضافة إلى عدد من الديبلوماسيين العرب والأجانب المعتمدين في بيروت، ونخبة من أهل الصحافة والإعلام ونجوم المجتمع اللبناني.

دلال جنبلاط، جان تامر، فرانكو باز، جومانا تامر

الوزير رمزي جريج وسفير البرازيل جورج قادري والنائب علي بزي

إيلين إده، نور حاراتي، لوسي إده، نهى حكيم

نتالي زكريا، سمير وأوليفر وليندا دبوك

شربل وغبرييلا نخول

جوليا إبراهيم وريما سعادة

لوسي إده، نانسي عساف، سهام حاراتي

أرماندو مراد، ميرنا محيو، محمد غزال، سهيل حاراتي

لطيفة نكدي، سميّا دياب، صونيا أبو جودة

ألين نويهض، رينيه ضاهر، إيليان كرم

بسام لحود وريما سهيب

هنري بوصعب، إسطفان حج توما، هنري حلو

رينيتا غريللي وغرازييلا عون

هيام وجورجين ملاط

نادي "هارفرد للأعمال" يكرّم نظمي أوجي

كرَّم نـادي "هارفرد للأعمال"، بالتعاون مع "المعهد العالي للأعمال" في لبنان، رجل الأعمال سير نظمي أوجي، وأقام على شرفه حفل عشاء في فندق "بريستول" في بيروت شارك فيه وزير العمل سجعان قزي، وزير البيئة محمد المشنوق، أندريه قصـاص ممثلاً وزير الإعلام رمزي جريج، النائب ياسـين جابر، رئيس الهيئات الإقتصـادية الوزير السـابق عدنان قصار، المهندسـة مهى ملكي ممثلة محافظ بيروت زياد شبيب، رئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر عدنان أزهري، رئيس مجلس إدارة بنك بيروت والبلاد العربية غسـان عسـاف، رئيس جمعيات شركات الضمان ماكس زكار، رئيس "تجمع رجال الأعمال اللبنانيين" فؤاد زمكحل، رئيس خريجـي نادي "هارفـرد للأعمال" الدكتور حبيب الزغبـي، مدير المعهد العالي للأعمال سـتيفان أتالي، المستشار الإعلامي في القصر الجمهوري رفيق شلالا، وعائلة المكرَّم وحشد من الشخصيات الديبلوماسية والإعلامية.

وألقى مدير "المعهد العالي للأعمال" سـتيفان اتالـي كلمة رحب فيها بالمكرَّم "الـذي نسـج علاقات وثيقـة مع لبنان"، وعرض لدور خريجـي معاهد المال والأعمال في مجتمعاتهم المختلفة.

بـدوره رأى الزغبي أن "حقيقة الأوضـاع في الوقت الحاضـر تظهر ان الفسـاد هـو الوباء الأكبر الذي يواجه لبنان وتداعياتـه تؤثر على حياتنا اليومية، وهو بلغ مسـتويات غير مقبولة في كل مؤسسـات الدولة، لقـد كان يفترض معالجته منذ فترات طويلة"...

من جهته، ألقى سير أوجي كلمة شكر فيها الزغبي على كلمته وأعرب عن سعادته لوجـوده "في هذا الحفل الذي تكرمه جامعـة هارفرد، تلك الجامعة التي قدمت ما قدمته في حقل العلم والتعليم".

واعـرب عن املـه ب "الأجيال المقبلـة لإخراج العالـم من ثـورة البراكين التي زلزلزت كيانات العالم وزرعت الموت والدمار في كل مكان وبالأخص في المنطقة العربية التي مهما بعدنا عنها تسـكن في قلوبنـا واملنا بالخلاص للأجيال الآتية ليعم السلام العالم أجمع". ثم عرض لمراحل اساسية في حياته.

وقـال: "لبنـان كان ولا يـزال مركـزاً ماليا مهماً ومحـوراً لرجـال الأعمال، وقد تميز العاملون والموظفون اللبنانيون في الخدمات السـياحية. وما شـجعني على الإسـتثمار شخصـيات سعت الى جذب المسـتثمرين ومنهم صـديقي المرحوم الرئيـس رفيق الحريري الذي سـعى لمنحي الجنسـية اللبنانيـة ودعاني مع مئة شـخص لتكريـم في دارته فـي قريطـم. وعلى الرغم مـن الخلافـات إتفق مع الرئيس اميل لحود على إصدار مرسوم جمهوري لـ ٦٠ الف متر مربع لردم البحر في منطقة ضـبيه، وكل ذلك تشـجيعاً للإسـتثمار؛ الأن الكثير من السياسيين لا يعرفون الا مصلحتهم الشخصية مما إنعكس على لبنان وعلى الإستثمار".

وعرض لمجموعة إسـتثمارات حالية له في العراق ولبنان والآردن وسوريا ومصر وتونس والمغرب وتبلغ أكثر من ملياري دولار.

وحث الشـباب العربي على "عدم الإستسـلام"، وقال: "الإستسـلام هو بمثابة وضـع أنفسـنا بحالـة يأس، وأحث الشـباب للوقـوف وقفة متحدة وعـدم تقديم تنازلات"، داعياً "اللبنانيين الى تشجيع السياحة".

كمـا دعـا اللبنانيين في المهجـر ان "يعودوا إلى بلدهـم الأم وجعل لبنان وجهة سنوية لهم مع عائلاتهم".

سير نظمي أوجي يحمل درع الجامعة بين عقيلته إبتسام والدكتور حبيب الزغبي

الوزير الوزير محمد المشنوق، عدنان قصار، دانيا قزي، الوزير سجعان قزي، سير نظمي أوجي وعقيلته إبتسام

الدكتور حبيب الزغبي يمنح ميدالية الجامعة للسير نظمي أوجي

إميل بشخنجي وقرينته جنين

لُما وإيلي عون

الكتور فؤاد زمكحل، رفيق شلالا، عامر كنعان

من اليسار: النائب ياسين جابر، طارق أبو سمرا، الدكتور حبيب الزغبي ومارك أنجيا

الدكتور فؤاد زمكحل، سعد الأزهري، جورج عساف وقرينته نانسي

القنصل جان أبي راشد وقرينته مهى

سيريل عساف وميشال عوض

ستيفان أتالي

ضومط زغيب وقرينته

مقدمة برنامج الحفل ريتا منصور

الدكتور رافي تراكيجيان وقرينته

نقابة مخرجي الصحافة ومصممي الغرافيك تُكرِّم نخبة من أعضائها

تحت رعاية وحضور وزير الإعلام رمزي جريج أقيم في قصر "الأونيسكو" في بيروت إحتفال التكريم السنوي الثالث لنقابة مخرجي الصحافة ومصممي الغرافيك في لبنان، حيث كرَّمت ١٤ عضواً من أعضائها وهم: ابراهيم الشريف (صحيفة النهار – مجلة الأمن)، جورج ابو زيد (صحيفة المستقبل)، فؤاد أبو ميلا الحايك (مجلة الأسبوع العربي)، شربل عيسى (صحيفة الأنوار)، رضوان عكاوي (صحيفة السفير)، محمود غندور (صحيفة اللواء)، زينة معوض الحاج (مجلة سيدتي)، مارلين شاهين مزرعاني (مطبعة شمالي وشمالي)، محمد رحال (صحيفة لوريان لو جور)، جان زين (صحيفة النهار)، نادين روفايل الحلو (المطبعة العربية)، محسن فتوني (أعمال حرة)، نزيه كركي (مطبعة كركي) وجورج أبو صافي (أعمال حرة).

حضر الإحتفال النواب غازي العريضي، حكمت ديب، عمار حوري، ممثل النائب هاني قبيسي محمد قبيسي، القاضي عصام سليمان، العقيد علي قانصو ممثلاً قائد الجيش العماد جان قهوجي، العقيد عدنان شعبان ممثلاً مدير عام الامن العام اللواء عباس ابراهيم، المقدم سعد كيروز ممثلاً مدير عام قوى الامن الداخلي اللواء ابراهيم بصبوص، مدير عام وزارة السياحة السيدة ندى السردوك، وشخصيات أمنية وإعلامية ونقابية وحشد من مؤسسات المجتمع المدني.

وكانت كلمة لنقيب مخرجي الصحافة ومصممي الغرافيك باتريك ناكوزي، وللوزير جريج، تلاها توزيع الدروع التقديرية على المُكرّمين.

صورة تذكارية للمُكرّمين وأعضاء مجلس النقابة وشخصيات

الوزير رمزي جريج يلقي كلمته

النائب عمار حوري وندى السردوك

عصام سليمان وفؤاد مخزومي

أرنست بعقليني، النائبان حكمت ديب وغازي العريضي

العميد علي قانصو، المقدم سعد كيروز، العقيد عدنان شعبان

النقيب باتريك ناكوزي يلقي كلمته

تكريم محسن فتوني

تكريم نزيه كركي

تكريم فؤاد أبو ميلا الحايك

تكريم جورج ابو زيد

تكريم شربل عيسى

تكريم رضوان عكاوي

تكريم ابراهيم الشريف

تكريم جان زين

تكريم محمود غندور

تكريم محمد رحال

تكريم جورج أبو صافي

تكريم مارلين شاهين مزرعاني

تكريم نادين روفايل الحلو

تكريم زينة معوض الحاج

صبايا لبنان تتزين بشالات إيلي صعب

في إطار أسبوع بيروت للفنون "Beirut Art Week"، أراد المصمم إيلي صعب أن يشارك عاشقات تصاميمه وأهل الإعلام مجموعة من شالاته العصريّة الفاخرة مع خدمة تطريز الأحرف الأولية للإسم عليها.
ولاقت الشالات التي تحمل توقيع إيلي صعب بالتعاون مع شركة راتي الإيطالية "Ratti s.p.a" المتخصصة في هذا المجال إقبالاً واسعًا.
وتضمنت المجموعة شالات من الحرير والكشمير والفرو بأشكال متعددة وأحجام وطبعات وألوان مختلفة.
تضمن الحفل الذي أقيم في بوتيك إيلي صعب في وسط بيروت، عرض أزياء من مجموعة المصمم اللبناني العالمي لهذا الخريف. وقد تزيّنت العارضات بشالات وأكسسوارات حملت توقيع المصمم أيضًا. كما تزيّن المكان بمنحوتة معدنية ضخمة تمثل وجها للنحات "Seo Youn Deok" ليكتمل معها المشهد تناغمًا بين الأناقة والفن.

مي ميقاتي تتوسط إيلي وكلودين صعب

ريا حماده وجايسن ستيل

وسيم وزين مرقص

بسام وفاديا صليبي

منى الصلح وسلمى عسيران

جاكلين وهبه ولارا مبارك

ميشلين مسعد وتيما مراد

جاكلين كريدي

لينا شاكر

رنده بدير

ريم الخازن

ياسمينا نعمان وأندريا دقاق

ريتا حنكش وإياس أبو عياش

ليا وغادة عطا

إيلدا شاهين وميدا تقي الدين

أليس إده وبشرى بستاني

عندما يستحمُّ الدبُّ الروسيّ في المياه الساخنة

بقلم **إيلي صليبي***

إذا كانت سوريا غير أفغانستان، فأيّ منهما هي الأكثر وعورةً وعنادًا وشراسةً في وجه الدبّ الأبيض؟

وإذا كانت روسـيّا غير الإتحاد السوفياتيّ، فأيّ منهما إختار الخصم والحليف المناسبين؟

وإذا كانت الهزيمـة هناك تدفع إلى الإنتقام هنا، فالإنتصار مضمون لمَن وعلى مَن؟ وبأي ثمن؟

تحضرني في مهبّ هذه الأسـئلة نظريّة سمعتها على لسان صاحبها الدكتور "سـمير جعجع"، عندمـا كان قائد "القوّات اللبنانيّة" وليس رئيسًا لحزبها، ويقول فيها: "الأرمن أقوى من الحلف الأطلسي في برج حمود".

لعـلّ الدول الكبرى تتحمّل الهزيمـة خارج حدودها، عندما تتّسـع دائرة النّقمة داخلها من تراكـم جثث جنودها ومن المجازفة بالمزيد؛ ولا تتحمّل الإنتصار العسكري، والخسائر الشعبوية في صناديق الإقتراع.

من هنا كان قـرار إدارة "بوتين" بحصر حربه على الإرهاب بغـارات جويّـة موجعـة لخصوم "الأسـد"، ورسـم حدود جغرافيّة الحرب من الجوّ من دون التورّط بالرمال السـوريّة المتحرّكة، وبناء حوض بحري دائم في المتوسّـط يسبح فيه الدبّ الروسيّ في المياه الساخنة، وبيع إستراتيجيّة "إستباق وصول الإرهاب إلى موسكو" من الناخب الروسيّ.

ومن هنا يمكن قراءة موقف الكنيسـة الروسيّة الداعمة لما أطلقت عليه "الحرب المقدّسة".

يبـدو "بوتيـن" المُلتـزم الأول وربمـا الوحيد لبناء "سـتار حديـديّ" جديد، ليس حصنًا لبـلاده وحدها هذه المرّة، بل لما يُسمى "بلاد الغرب".

ما هي اللعبة؟ وماذا عن شروطها وحدودها؟

عندمـا يجتمـع الكبـار وراء الجـدران المصفّحـة، تكـون المحادثات بينهم همسًـا وتهامسًا، وما يتمّ إعلانه وتسريبه يكـون فـي الغالب مـن شـروط اللعبـة، ومـا التحليلات والإجتهادات سـوى رحلـة في الدخان أو ضـوء خافت في الضباب.

من يغامر برمي نفسه في البئر ليثبت أنه فارغ من الماء؟

مـن يقود طائرة يوقف محركاتها في الفضاء، ويهوي بها إلى الأرض، ليثبت حاجتها إلى طاقة دافعة تقيها السقوط؟

قـد يبلغ الجنـون بأيّ "هتلـر" جديد حدّ تدميـر الكوكب بحـرب عالمية ثالثة، ولكن مفاتيـح منصّات الصواريخ ذات الرؤوس النوويّة ليسـت في جيبه، بل هي موزّعة شـيفرات علـى غير عاقل في مراكـز القـرار. وكلّ كلام على بطولات فـي هذا العصر هو محاولة تركيب عضلات لرجال من قشّ، وفي أحسـن الأحوال، محاولة إيقاظ الأساطير لإرضاء ميول الجماهير إلى "بطل لا يموت".

كلّ مراهنة على المفاجأة تبقى حديث "صالونات"، أو مجرد "بالونات". فلا صدف في هـذا العصر الذي زاد من الحرص على التوازنات إلى حدّ ضبطها بالتعقيدات، أما الصراع على المصالـح فمضبوط وفـق "أجندات" وضمانـات لا تتعدى التضحية بالخرائط وتغيير الدول بشدّ الحبل من دون قطعه.

هل كل تطور متفق عليه؟

نعم في المُطلق. ولا، عند المنعطفات، مع تحديد السرعة.

عليه، لا العم سـام إنسحب من الشـرق الأوسط، ولا الدبّ الروسـيّ يستحمّ في المتوسط من أجل عينيّ أحد، والأصح: أحدهم.

وعليه كذلك، لا "الدولة الإسـلامية"، ولا الحلم الفارسـّي، قـادران علـى أسـلمة العَالـم، أو علـى بعـث زمـن الإمبراطوريّات

* كاتب وأديب وصحافي لبناني، والمدير العام السابق للأخبار في المؤسسة اللبنانية للإرسال (أل بي سي)

MARAZZI · Twyford bathrooms · inda · TAU CERÁMICA · ZANUSSI · BLANCO · MARCA CORONA · KlinkerSire · GRUMAL · GROHE · HATRIA · Guocera Life's Inspirations · FRANKE · HAFRO

Offering you the leading brands in Ceramic tiles, Sanitary ware, Kitchen cabinets, Sarieddine has it covered.

Adding a touch of class that turns residential or commercial property into a palatial setting.

Log on to **www.sarieddine-trading.com** or visit our new show room and see for yourself, there's more to just living with Sarieddine.

STE
مؤسسة سري الدين للتجارة
SARIEDDINE TRADING EST.
Design for today's living

Abu Dhabi: t. 00971 2 6776121, 6774937
Al Ain: t. 00971 3 7212211, 7218883
sartest@emirates.net.ae

Brioni
TO BE ONE OF A KIND
BRIONI.COM
ABU DHABI - KHALIDIYA STREET - TEL: 02 6813141
AL MARYAH ISLAND - SOWWAH SQUARE - TEL: 02 6266730